جامعـــــــــة الجزائر -03-
كليـــة العلوم السياسية والإعلام
قســـــــم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الحركة الإسلامية
و مسألة التعددية السياسية في الجزائر
دراسة حالة حركة مجتمع السلم
1989-2010

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير
في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إعداد الطالب :
محمد زيتوني

إشراف الدكتور:
عبد الرزاق صغور

السنـــــة الجامعيـــة
2010-2011

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

" قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين "

صدق الله العظيم

سورة يوسف ، الآية : 10

الإهداء

إلى أبي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه ، هذا العمل حسنة من حسناتك

إلى أمي العزيزة حفظها الله ، هذا العمل بجهدك وصبرك ودعائك الصالح

إلى العزيزات على قلبي أخواتي

إلى العائلة الكبيرة جميعا

أهدي لكم جميعا ثمرة هذا الجهد.

تحية شكر وامتنان

الحمد لله الذي تتم بحمده الصالحات

تحية عرفان وإجلال للوالدة الكريمة حفظها الله

إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الرزاق صغور على كل جهد بذله ، و على كل نصيحة أسداها ، فحفظك الله ورعاك يا أستاذي الكريم.

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية: بجامعة الجزائر وجامعة المسيلة على ما بذلوا من جهد .

إلى كل العاملين بالمقر الوطني لحركة مجتمع السلم ،والمقر لولائي بولاية المسيلة وكذا القائمين على جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية ، والاتحاد العام الطلابي الحر

إلى أساتذتي بدفعة الدراسات الإفريقية ، و كذا زملاء وزميلات الدراسة

إلى الدكتور محمد بوضياف أبو العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

إلى كل أساتذتي من عبد المالك سعدي في الابتدائي إلى أخر أستاذ في مقاعد الدراسة بجامعة الجزائر شكرا لكل هؤلاء جميعا

إلى كل من قدم العون لي وكان سندي آسف إن لم يذكركم قلمي ، وكيف أذكركم إن كان قلبي لا ينساكم

مني لكم جميعا ألف ألف شكرا و جزاكم الله خير الجزاء بما يقر به عيونكم يوم تلقونه.

مقدمة:

برزت مع موجة التحول الديمقراطي الثالثة قوى دينية توجه خطاب ثلاثي الأبعاد، خطابا للمجتمع الدولي يحرص على أن ليس هناك ما يمنع من دخول الحركة الإسلامية ساحة العمل السياسي الديمقراطي والعملية الانتخابية، وأن الإسلامية لا تمنع أو تعوق من ممارسة للآليات الديمقراطية، وخطاب للشعوب والجماهير المتسمة بالحالة التدينية تطرح فكرة أن الإسلام مستهدف على المستوى الدولي والداخلي من قواه المختلفة ، وخطاب للسلطة والأنظمة في إطار فشل خطها وخططها بما تمثله من حالة علمانية، وحالة تتمثل في فقر الإنجاز، يحيط بهذا الخطاب قوى سياسية أصابها الهزال الذي أصاب الأنظمة، وقوى فكرية لا تزال منشغلة بإشعال الحروب الأهلية الفكرية والحالة السجالية.

تجاوبت القوى السياسية الجزائرية مع المناخ الديمقراطي، فتشكل عدد كبير من الأحزاب وصل إلى الستين حزبا، وكان الإسلاميون أكثر المستفيدين من الانفتاح الديمقراطي، وأسسوا أحزابا قائمة على البعد الديني الإسلامي، كان يبدو أن الجزائر تمثل حالة جادة وواعدة عن طريق التحول الأوتوقراطي على الحكم الديمقراطي، وبالفعل تم التداول على السلطة على المستوى القاعدي في أول انتخابات محلية عرفتها الجزائر في **جويلية 1990** سمحت بفوز عريض لأكبر حزب سياسي معارض آنذاك الجبهة الإسلامية للإنقاذ "**FIS**" ثم في الانتخابات التشريعية في يوم **26 ديسمبر 1991** في الدور الأول، لكن بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ربيع **1992** جنح جزء من المعارضة إلى استعمال العنف كوسيلة موازية للعمل السياسي في التعامل مع السلطة القائمة ، وهنا بدأ مسلسل العنف، ولمجابهته سنت السلطة مرسوما تشريعيا استثنائيا لمكافحة هذه الظاهرة.

إن الحركة الإسلامية السياسية في الجزائر لا يعني بأي حال التوجه إليها باعتبارها كتلة مصمتة لا تنوع بين عناصرها وتياراتها وقواها الفاعلة ، ومن هذه القوى والحركات السياسية التي لها رؤيتها في التعامل مع السلطة لا تصل إلى حد الرفض المطلق الذي يوقعها في سياق المواجهة العنيفة مع النظام السياسي أو القبول المطلق الذي ترفضه حقيقة مرجعيتها الإسلامية ، ومن ثم فإنها تمارس العمل السياسي والنقد والمعارضة السياسية والانخراط في أساليب المشاركة السياسية والعملية الحزبية والتحالفات السياسية.

بلورت حركة مجتمع السلم – حماس سابقا – إستراتيجية للعمل السياسي سمتها المشاركة الإيجابية واعتبرتها خيارها الاستراتيجي المبني على الوسطية في النهج الإيديولوجي والسياسي، فلا هي مع معارضة – المغالبة – وفي المقابل تتحفظ على بعض أفعال السلطة وتزكي في الكثير من الأحيان مساراتها وممارساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، في إطار إصلاح النظام السياسي من الداخل وهي ترى في المشاركة إعادة الاعتبار لفصيل إسلامي أثبتت الانتخابات في الجزائر أنه يمثل الأغلبية ومن ثم من حقه المساهمة في تسيير شؤون الدولة.

مبررات اختيار الموضوع:

أسباب عديدة دفعتنا للبحث في الموضوع منها ما يتعلق بالموضوع نفسه ، من خلال محاولة معرفة دور الحركة الإسلامية في الحياة التعددية الجزائرية وتقييم هذه التجربة باعتبار الأحزاب الإسلامية جزء من المنظومة الحزبية الجزائرية ، وإن كانت تختلف في آليات الممارسة والأهداف وحتى في خط التفكير السياسي ، ومنها ما هو علمي يتمثل في محاولة معالجة الموضوع ضمن إطار نظري يعتبر أحد أبرز الاتجاهات الحديثة وذلك ببحث معنى وعناصر التعددية السياسية بعيدا عن الممارسات في الدوائر الغربية ولكن على مستوى الأحزاب في العالم الثالث، وبالتحديد على حركات الإسلام السياسي، وإثراء المكتبة العربية بهذا النوع من البحوث ، ومبررات ذاتية لا يخلو منها أي بحث.

1- المبررات الموضوعية:

تحاول الدراسة التي نحن بصدد البحث فيهاأن تبحث عن معنى التعددية الذي تنشده الأحزاب الإسلامية ، فالتعددية تشدد على أهمية المشاركة عبر المؤسسات والمنظمات الوسيطة من أحزاب سياسية وجماعات مصالح وأثر زيادة نطاق أو فعالية المشاركة السياسية في تغير – انخفاض – درجة مركزية صنع القرار، وغيرها من جوانب صنع القرارات الحكومية وكذا التركيز على الجانب الحركي للعملية السياسية والمشاركة العامة فيها وتنوع الجماعات العامة الاجتماعية والسياسية ، فهي بالتالي تركز على العملية أكثر من البناء ولا تهتم بكيفية عمل الأجهزة الحكومية ، قدر اهتمامها بكيفية انتشار القوة بين الجماعات المتنوعة العامة والخاصة.

2- المبررات العلمية:

ستحاول الدراسة أن تدخل من اقتراب التعددية والتـــي تحـــاول أن ترصـــد دور الحركة الإسلامية في الحياة التعددية الجزائرية على المستويات القومية والمحلية.

3- المبررات الذاتية:

لا يخل أي بحث علمي من رغبة ذاتية تدفع إلى إنجازه، ولعل مـــا يـــدفعني إلـــى معالجة هذا الموضوع من هذه الزاوية هو الرغبة الجامحة للمعرفـــة العلميـــة المنظمـــة والمنهجية والإجابة على الكثير من التساؤلات حول موضوع الحركة الإسلامية السياســـية ومدى قبولها بقيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان في الجزائر.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة الدكتور سيف الدين عبد الفتاح أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة:**[1]

بعنوان كيفية صعود التيارات الإسلامية في البلدان العربية من انقلاب العسكر إلى انحصار المعسكر، قدم مجموعة عناصر للمعالجة:

- الانتخابات: باعتبارها آلية ديمقراطية في إطار تعددي يعكس الخريطة المكونة للقوى السياسية.
- التيارات الإسلامية: باعتبارها واحدة ضمن الفاعليات والقوى السياسية التي تشارك في العملية السياسية.
- البرلمانات العربية: هي تعبير عن جهة تشريعية ورقابية ضمن إطار تعددي وتمثيلي وتعددي.
- الصعود: حالة وعملية تستدل عليها ضمن شواهد وتأشيرات من ضـــمنها المؤشـــر الانتخابي .
- الكيفية: البحث في الوسائل والآليات والأدوات والفاعليات المبينة للطرق والوســـائل لعملية الصعود.

[1] . سيف الدين عبد الفتاح: **كيفية صعود التيارات الإسلامية في البلدان العربية، رؤية تأصيلية من انقلاب العسكر إلى انحصار المعسكر**، ورقة مقدمة إلى أشغال الدورة الثالثة للمجلس السياسي لحركـــة مجتمـــع الســـلم (27-28 مـــارس 2007).

تغطية هذه العناصر لابد أن ترتبط بمنهاجيه شاملة متواصلة ومتساندة ومتكاملة لمناهج النظر الكلي، ومناهج التناول (التنظيري والمنهجي والبحثي والأدائي)، ومناهج التعامل (الواقعي الباحث في الخطابات والممارسات)، هذا التناول العلمي المتكامل يقوم على قاعدة أساسية في إطار الوجوب الذي لا يخضع فيه البحث العلمي في هذه القضايا للمداخل الإعلانية والمداخل الإيديولوجية المغلقة، والمداخل الإعلامية لكن المهم تحريك هذا المتناول العلمي عن طريق التناول المنهجي الذي يشكل طريقا أساسيا للتأصيل، والذي تعد عملية التوثيق ضمن اهتماماته وليست كل اعتباراته.

وتضيف الدراسة عنوانا محددا، حيث تبرز في الدراسة بين انقلاب العسكر وانحسار المعسكر، في إشارة إلى انقلاب العسكر على العملية الانتخابية عام 1992، أما حصار المعسكر فهو يعني به حصار المعسكر الغربي لحكومة حماس بفلسطين.

وضمن هذه النظرة الكلية يبدو لنا ضرورة النظر في مثل هذه الظاهرة إلى حقائق العموم والخصوص فيها وارتباط الداخل والخارج في تحديد حركتها ودراسة الظاهرة في سطوحها وأعماقها ودراسة عناصرها المشتركة في مثل هذه النماذج للتأثير على الظاهرة الإسلامية.

وفي نهاية الدراسة وبعنوان فرعي: الأداة الانتخابية بين الانقلاب والحصار: أداة كاشفة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة حماس فلسطين يقر بحقيقة يقول: "من المسائل المهمة التي لا نستطيع أن نقفز عليها ونحن بصدد الأداة الانتخابية وتأثيرها على عملية الصعود، أن نحاول رصد ردود أفعال على الصعود الانتخابي، الصعود للتيار الإسلامي بين نموذجين مثلا حالتين أدت إلى وصولهما إلى الحكم ، إن النظام السياسي القائم قد يقبل نتيجة صعود مؤثرة للتيار لكن ليس حد صعوده إلى سدة الحكم والسلطة وتشكيله للحكومة". وكأنه يقول أن الديمقراطية كانت مجرد لحظة، وأن الحركة الإسلامية استفادت من المشاكل التي تعيشها النخب السياسية والاجتماعية لهذه الدول العربية".

ويخلص إلي مجموعة أسباب أدت إلى صعود التيارات الإسلامية خاصة تلك المتعلقة بالهوية الإسلامية – ذاتية – ومنها ما هو موضوعي ترتبط بطبيعة التطورات والتحولات التي تجري في الواقع الإنساني والسياسي والاقتصادي في العالم الإسلامي.

ولكن الدراسة أغفلت جانب مهم وهو الإجابات عن حالة الصعود، ما هو البـــديل؟ وهل يستمر هذا الصعود ومدى قدرة الحركة الإسلامية على إدراك البيئـــة المحيطـــة – المسهلات والمعوقات والسياقات – التي يمكن أن ترى بها مستقبل أي قوى سياسية ومدى قدرتها على التعامل مع الوسط المحيط بها بقدرة وفاعلية وهو ما يحتاج إلى المزيد مـــن الدراسات.

2- **دراسة الأستاذة نورة حملاجي بعنوان بروز النخبة في نظام تســلطي – احتـــواء الحركة الإسلامية في الجزائر[1].**

حيث بحثت هذه الدراسة الأسباب المناسبة لظهور نخبة جديدة في نظام تســـلطي، فالتحليل يركز على آلية مشاركة النخبة في مؤسسات الدولة ، من أجل ذلك الهدف تتناول الباحثة بالتفصيل نخبة إسلامية في الجزائر.

إن ظهور حركة مجتمع السلم في مؤسسات الدولة كانت عملية تدريجية بدأت عقبة الانقلاب العسكري في **جانفي 1992**، ويتضمن الجزء الأول من هذه الدراسة تقييم تجريبي يعتمد على بيانات مختارة حول وجود النخبة من حمس في مؤسسات الدولة، تبـــين هـــذه البيانات أن ظهور النخبة حمس ينسجم مع وصول ثانوي لمراكز السلطة من قبـــل هـــذه النخبة.

كما يتضمن الجزء الثاني من هذه الدراسة على مقابلات مع قادة مجتمع السلم، كما تتناول توقعات المؤثرين في عملية التعيين ، في هذا القسم يظهر بوضوح أن هدف الطبقة العسكرية سواء كانت من المفاوضين أم من المقاتلين من إشراك قادة حمس في الســـلطة هو توجيه جزء من ناخبي الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أجل تعزيز قـــوتهم مـــن ناحيـــة، وتقليل مستوى العنف إلى الحد الأدنى، أما بالنسبة لقادة حمس فهم يتوقعون مـــن نتـــائج إستراتيجية المشاركة ظهور حزبهم السياسي وتثقيف حكام الولايات علـــى حـــد الســـواء لينضموا إلى نخبة الحزب، ومع ذلك لقد سمحت إستراتيجية المشاركة من حمس الوصول على منصف الطريق فقط سيرهم نحو السلطة.

[1]. **H**AMLADJI ,Noura, "**l'émergence d'une nouvelle élite dans un régime autoritaire: le cas d'un partie islamiste' MSP- Ex-Hamas en Algérie**", Annuaire de l'Afrique de Nord , paris, CNRS édition , 2000-2001.

ومن أجل فهم هذه المعضلة التي واجهت حمس شرحت في القسم الأخير من هـــذه الدراسة ، أن هناك شرطان لحدوث آلية المشاركة في السلطة:

أولا بتقوية جماعة الأقلية، وثانيا إجماع الطبقة العسكرية ، كما بينت الظروف التي ساعدت في بقاء نخبة الحزب المشارك في دائرة ليبيرالية تسيطر عليها تحول بينهم وبين الطبقة العسكرية السلطوية.

3- **دراسة الأستاذ نور الدين ثنيو:**[1] في مقال مقدم للقاء السنوي الثالث عشر بتاريخ **2003/08/30** بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة – الجزائـــر – وتحـــت عنـــوان الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية ، وفي جزء من الدراســـة يتطـــرق لتجربة حزب إسلامي وبالتحديد حركة مجتمع السلم في لعبة الديمقراطية.

لقد حاول الحزب التعاطي مع الوضع المؤسساتي الرســـمي للدولـــة ، ويؤكـــد أن حركة مجتمع السلم لا تختلف عن الأحزاب في الوطن العربي ولكنها تنفـــرد أن ســـجلها التاريخي يحتفظ به نظام الحكم، لأنه هو الذي دعمها منذ البداية بعدما استنفذت نفسها في أول انتخابات تشريعية في ديسمبر عام **1991** ، ولم تعد تقوى على التجديد وتغير التكتيك السياسي ولا تعبئة الشعب على يقينيات تتماشى وروح العصر ومعطيات الواقع، خاصـــة التعاون مع بقية الأحزاب في مواجهة السلطة ، كما لم تستطع أن تبلور مواقف سياســـية تخدم رصيد الحزب ، علاوة على غياب البرنامج السياسي في كيفية الحكم ولعـــل هـــذه الأخيرة كانت ملازمة لها منذ البداية.

لقد دخل الحزب المعمان السياسي دونما استعداد يذكر، وتحت ضغط أجبره علـــى الانسياق مع ملابسات وتداعيات لحظة إلغاء الانتخابات التشريعية التعددية الأولـــى فـــي تاريخ الجزائر عام **1991**، وقبلت التعاطي مع الخارطة السياسية الجديدة التـــي فرضـــتها السلطة العسكرية.

لقد كان المدخل السياسي لحركة مجتمع السلم يمثل الخطيئة الأصيلة التي يصـــعب معها ترتيب نتائج طيبة، لأنها ولجت العمل السياسي ليس ضد الأحزاب غير الإســـلامية

---

[1] ثنيو نورالدين ، "الأحزاب السياسية في الجزائر،" **الديمقراطية داخل الأحزاب في الدول العربية** (بيروت : مركز الدراسات الخليجية ، 2003) .

وليس أيضا ضد السلطة وإنما ضد أحزاب إسلامية أخرى، خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حلها النظام في أعقاب الانتخابات التشريعية لعام **1991**، لأن الأحزاب الإسلامية كانت منذ البداية قاصرة على إدراك مجال السياسة.

ويضيف الباحث الخطيئة الثانية لحركة مجتمع السلم التورط في لعبة لا تعرف قواعدها أصلا وذلك عندما قبلت التمثيل السياسي على حساب جثة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأشلاء أصواتها التي تعد بالملايين، وكان هذا المصل الذي أتاها من الخارج غير طبيعي لأنه لم يتبلور من داخل التجربة الخاصة.

وأما ثالث خطيئة التي أدت إلى انكماش الدور الإسلامي للحزب هو اكتفاؤه بالتفرج على الأحداث وقبولها بشكل سلبي وكل الاعتراضات والاحتجاجات انتهت في نهاية المطاف إلى قبول رأي السلطة والدخول في صف الطاعة على أساس من المساومة القاضية بأن وجود حماس – حمس – يمثل الطرف المسعف لنظام الحكم وينتهي وجودها بخروج السلطة من الأزمة ، كما حدث ذلك في انتخابات الرئاسيات ربيع 1999، ولم يسمح للشيخ محفوظ نحناح بالترشح إليها ، ثم توالت الحركة في التراجع في الانتخابات اللاحقة تشريعيات ومحليات، إن حركة مجتمع السلم دخلت العمل السياسي في إطار محدد لها سلفا وأن الصورة العبثية التي قدمتها الحركة هو دخولها الحكومة مع بقاء الإحساس بأنها غريبة وأنها دائما في المعارضة.

لقد بقيت حمس تواجه المواقف الضبابية، فقد تأخرت عام **1995** عن التوقيع عن وثيقة سانت ايجيديو مع مجموعة من الأحزاب المعارضة للسلطة القائمة بالقوة الفعلية مثل جبهة التحرير الوطني وممثلين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة النهضة الإسلامية بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله وحزب القوى الاشتراكية وحزب العمال للسيدة لويزة حنون، فبعد أن شاركت حركة حمس في الاجتماعات الأولى عدلت التوقيع بإيعاز من السلطة وانحازت إلى معارضة قوى المعارضة ورضيت بموقع مشبوه غير محدد سياسيا.

وأخيرا يمكن اعتبار حركة حمس تعاني الهشاشة في التصدي والمواجهة بسبب الخطيئة الأصيلة التي لازمتها، منها على سبيل المثال إقصاء زعيمها الشيخ محفوظ نحناح من الترشح لانتخابات 1999 بعد مشاركته في انتخابات 1995، ثم انصاع لتغير اسم حركة المجتمع الإسلامي إلى حركة مجتمع السلم أي تصفيتها من الصلة الإسلامية ، كما

استقل الحزب بدور مشارك شكلي وليس مساهما في صياغة قرارات الدولة ولا يخرج إطلاقا عن التصويت لصالح مشاريع القوانين التي تتقدم بها السلطة، إلا بالقدر الذي تقدر فيه السلطة أنها تحتاج إلى صوت حمس داخل البرلمان.

- إلا أن دراسة الأستاذ نور الدين ثنيو لم تخل من تحيزات إيديولوجية واضحة من باب استعراض الانتقادات التقليدية للحركة الإسلامية عموما، بينما الواقع أعقد من ذلك وأن مسألة استغلال الدين تعمم على جميع التيارات، فالكل مستغل له لإقصائه من بيئته الاجتماعية أو لإشراكه في تسيير الحياة العامة وتوظيفه ضد الخصوم السياسيين.

إن جل الأحزاب السياسية في الجزائر تفتقر للبرامج الاقتصادية وكلها تكاد تجمع على اقتصاد السوق مع وعود خيالية متفاوتة و تفضيلات جزئية متباينة.

لم تكن الأدوات المنهجية واضحة في دراسة الأستاذ ثنيو، فهو يرى أن تجربة الديمقراطية قاصرة أساسا لأنها نمت في مجتمع متخلف، فهل يجب استبعاد هذه التجارب من المجتمعات المتخلفة ؟ فهي دعوة اقصائية منه، لا تختلف كثيرا عما وصف به الحركة الإسلامية.

أهمية الموضوع:

1- التعرف على نشأة الظاهرة الإسلامية في الجزائر.
2- إمكانية التعرف على أكثر التيارات الإسلامية اعتدالا وممارسة واستقرارا في تجربة التعددية السياسية في الجزائر.
3- رصد قوة حركات الإسلام السياسي خارج نطاق الجبهة الإسلامية للإنقاذ.
4- رصد التوجهات الحقيقية لحركة مجتمع السلم كمشارك في الحكومة والمعارضة.
5- تقييم التنافسية السياسية في المواعيد الانتخابية لحركة مجتمع السلم.
6- موقف حركة مجتمع السلم من القضايا الهامة في التداول السياسي والإعلامي وقضايا الرأي العام.
7- رصد قوة المجتمع المدني في تكريس تعددية تشاركية.

المشكلة البحثية :

لدراسة هذا الموضوع نطرح المشكلة البحثية التالية :

هل استطاعت حركة مجتمع السلم بوصفها فصيلا إسلاميا من خلال إستراتيجية المشاركة السياسية التي تنتهجها من إثراء العمل التعددي السياسي في الجزائر؟

حدود المشكلة البحثية:

الحدود الزمنية : 1989 وهو تاريخ بداية التعددية بإقرار دستور **29 فبراير 1989**، ونركز أكثر على التعددية في ظل تجاوز مرحلة ما بعد مؤسسات الحكم الانتقالي بعد قطع المسار الانتخابي، بدءا بانتخابات **1995 الرئاسية إلى غاية 2010.**

الحدود المكانية : ستقتصر الدراسة على إبراز دور حركة مجتمع السلم حول مسألة معينة في رقعة محددة وهي مسألة التعددية، على المستوى الداخلي الجزائري بدون انعكاسات خارجية.

الحدود الموضوعية : تعالج الدراسة مسألة محددة وهي قضية التعددية السياسية ومقاربة حركة مجتمع السلم لحدود التصور والممارسة للعملية الديمقراطية في الجزائر بعد موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها جل أنظمة العالم الثالث مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

الأسئلة الفرعية : للإجابة عن المشكل الرئيس في البحث نطرح أسئلة مفتاحيه مساعدة:

- ما هي إدراكات حركة مجتمع السلم للتعدية السياسية على المستوى المركزي؟ وكيف ترسم هذه الإدراكات لها مكانة سياسية تضمن بها القدرة على التنافسية والفاعلية السياسية في نفس الوقت ؟
- ما هي أهم إسهامات حركة مجتمع السلم في بناء المؤسسات المحلية المنتخبة ؟ وما أبرز توجهات الحركة في بناء مجتمع مدني تعددي بالجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

كلما زاد وعي الأحزاب السياسية بضرورات العمل التعددي المركزي ، وفهمت هذه الأحزاب آليات الفعل الديمقراطي وترسيخه زادت التعددية السياسية نضجا واستوعبت الجميع فيها.

الفرضية الثانية:

هناك علاقة إيجابية بين المساهمة الفاعلة للأحزاب في مؤسسات الحكم المحلي والدور الإيجابي للمجتمع المدني ، وبين التعددية القاعدية التي تخلق في النهاية ديمقراطية محلية بها يستطيع صانع القرار تسيير الحكم على المستوى المركزي.

أدوات التحليل :

سنقتصر في هذا المجال عرض منهج الدراسة ، لنتتبع الأدوات الأخرى في فصل مستقل- الإطار النظري ومعه نحدد المفاهيم - ، وذلك للضرورة البحثية ، التي تقتضي منا إحاطة واسعة بالموضوع وسنخصص له الفصل الأول كإطار نظري و مفاهيمي.

الإطار المنهجي:

سنستعين بمنهج دراسة الحالة لمعالجة المشكلة البحثية التي تطرحها الدراسة التي ستعالج التعددية السياسية في الجزائر من منظور الأحزاب الإسلامية، وبالتحديد أنموذج حركة مجتمع السلم.

دراسة الحالة: وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها. هذا المنهج يتضمن مجموعة من قواعد تحدد عملية البحث وتتمثل فيمايلي:[1]

1- ينبغي أن يسعى الباحث للوصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة – الوحدة – مهما كانت، ويعمل على الربط بين العناصر وإيجاد العلاقات.
2- ينصب اهتمام الباحث المتبع لمنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة.
3- النظر إلى الوحدة على أنها كل مترابط أي نسق يستند ترابط أجزائه إلى مبادئ قد تكون علمية أو وظيفية أو مبادئ منطقية تشير إلى وجود معنى مشترك بين هذه الأجزاء بعضها البعض وتسمى هذه القاعدة قاعدة الطابع الكلي للوحدة.

[1] . محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقتراحات والأدوات** (الجزائر ب.د.ن، ط4، 2004)، ص.87.

4- إبراز الأحداث الأكثر تأثيرا في الوحدة سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، وتتبع التطور التاريخي لها من حيث نشأتها وتطورها، وتحديد المعالم الأساسية التي تعتبر نقط تحول في تاريخ الوحدة وتسمى هذه بقاعدة التتبع التاريخي لوحدة الدراسة.

5- ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره.

التقسيم العام للموضوع :

تطرقت الدراسة في الفصل الأول منها ، إلى التأصيل النظري للظاهرة الإسلامية وذلك بتحديد أهم الاتجاهات النظرية حول الظاهرة الإسلامية ومعها أمكننا من ضبط مفاهيم الظاهرة الإسلامية وبالتحديد الحركة الإسلامية ، كما حددت الدراسة أهم الاتجاهات النظرية حول التعددية السياسية في الفكر الغربي وضبط السياقات والمفاهيم ،وكنتيجة وتتويج لهذين المبحثين تطرقت الدراسة في المبحث الثالث من هذا الفصل ، إلى أهم التوجهات للحركة الإسلامية وتحديد مواقفها من مسألة التعددية السياسية وهي على ثلاث اتجاهات ومواقف كبرى تختلف في الانطلاقات والتبريرات ولا تصل إلى أرضية مشتركة رغم أنهم جميعا جزء من الظاهرة الإسلامية .

وفي الفصل الثاني تطرقت الدراسة إلى حالة محددة من الحركة الإسلامية في الجزائر وهي حركة مجتمع السلم باعتبارها جزء من الحركة السياسية الإسلامية في الجزائر وذلك بتطبيق الدراسة النظرية على هذا الحزب ومدى تعاطيه مع مفاهيم الديمقراطية ،و ذلك ببحث تاريخ الظهور للحركة الإسلامية ، ثم عرض ظروف ميلاد التعددية وكنتيجة وتحصيل حاصل للمبحثين ، ننظر في إسهامات الحركة في التعددية السياسية على المستوى المركزي وبالتحديد البرلمان والحكومة ، من خلال إستراتيجية المشاركة الايجابية ورصد كل تبعات هذه السياسة على الأداء السياسي والتنافسية السياسية لحركة مجتمع السلم من خلال المواعيد الانتخابية المختلفة .

وفي الفصل الثالث ، تحاول الدراسة أن ترصد إسهامات حركة مجتمع السلم في بناء تعددية محلية وبناء ديمقراطية مشاركاتية محلية ، وتناولنا هذا الفصل بالتطرق للواقع الداخلي للحركة لما له من انعكاسات على القواعد ، ثم رصدنا نظرة الحركة للمجالس

المنتخبة من خلال ما تغطيه في هذا المجال على مستوى الحكم المحلي من خلال منتخبها، وفي نهاية الفصل تطرقت الدراسة على رصد أهم الأذرع ومؤسسات المجتمع المدني التي تسير في فلك حركة مجتمع السلم ، ومنها نحدد الخيط الناظم وحدود العلاقة بين الحركة وجمعيات المجتمع المدني –جمعية الإرشاد والإصلاح والاتحاد العام الطلابي الحر – وأثر ذلك في فعالية هذين الجمعيتين على مستويات نشاطهما في الفعل الديمقراطي في الجزائر.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للظاهرة الإسلامية والتعددية السياسية

المبحث الأول : التأصيل النظري للظاهرة الإسلامية :

من الأهمية بمكان أن نؤكد على أن إدراك الشيء فرع من تصوره، هذا الإدراك لا يمكن أن تتحقق كامل فاعلياته إلا من خلال التعريفات والتعرف على الحالة المفاهيمية التي ترتبط بما يعرف بالظاهرة الإسلامية .

هذه التعريفات تتجه إلى ثلاثة أنواع من المفاهيم تطلق على الظاهرة : بعضها يتعلق بوصف المادة الأساسية لهذه الظاهرة فيسميها أحيانا اتجاهات أو تيارا أو حركات ويحاول من خلال كل ذلك أن يقدم رؤية تفرق بين هذه الاستخدامات المختلفة، وإذا كان الاختلاف ضمن هذا الاتجاه الذي يحاول تسكين هذه الظاهرة الإسلامية في اسم بعينه أوفى نشاط مخصوص إنما يشكل أمثل هذه المناطق اختلافا فإن الاتجاه الثاني يتعلق بالوصف بما يسمى " بالإسلامية "وعلى الرغم من اتفاق البعض على ذلك الوصف الذي يستخدم مرتبطا بالتيارات أو بالتوجهات أو بالنشاطات أو بالحركات أو بالتنظيمات ، فإن هذا الوصف مختلف عليه في تضميناته ومضمونه يؤكد على ذلك المعنى الذي يتعلق بأن مجمل هذه التوجهات المختلفة داخل خريطة هذه الظاهرة لا يخلو من تنازعات ، ذلك التنازع حول هذه الصفة والاستئثار بها في الفهم والتأويل .

أضف إلى ذلك هذا أن هذه الصفة لا تزال تجد غبشا أضفته استخدامات الكتابات الأجنبيه في هذا المقام Islamic & Muslim - Moslem & Islamist

على الرغم مما تبدو في ظاهرها أنها تمييزات بين صفات متعددة إلا أنها في حقيقة الأمر لعبت دورا سلبيا لا يمكن إنكاره خاصة أن تضمينات هذه التمييزات قد وجدت لدى بعض عناصر هذه الظاهرة الإسلامية هوى في الاستئثار لصفة " الإسلامية " والتفرقة بين الإسلام والمسلم ، وبدا للكثيرين يتحدثون عن تلك التيارات المختلفة التي تتبنى مرجعية إسلامية في هذا المقام ومدى تمثيل هذه التيارات للظاهرة الاسلاميه بكاملها أو لبعض عناصرها .

والاتجاه الثالث ، الذي يحاول التعامل مع هذه الظاهرة من خلال مفاهيم متعددة تتضارب في بعض الأحوال ليس فقط في مرادها ولكن في أهدافها فتحاول بعض هذه المفاهيم أن تضم الظاهرة الإسلامية في محاوله لمد أوصاف جزئية على كامل الظاهرة

الإسلامية ، فضلا عن استخدام كلمات ومفاهيم محملة سلبيا في سـياقاتها الحضـارية وإطلاقها على ظواهر في سياقات وأنماط مجتمعية مختلفة .

يبدو هذا في كلمة مثل " الأصولية " وكلمه مثل " الراديكالية الإسلامية " وكلمات مثل " التيارات العنيفة " أو" التيارات المتطرفة "بينما في مقابل ذلك سنجد ضمن هذه الخريطة اختيار من الجانب الآخر لجملة من الكلمات التقريظية لوصف هذه الظاهرة من مثـل "الصحوة الإسلامية" ، "اليقظة الإسلامية " ، " التجديد الإسلامي " "البعـث الإسـلامي "وغير ذلك من الكلمات ماهو في حكمها .

ضمن هذه الخريطة التي يمكن أن نراها لهذه التوجهات في عمليه التعريـف سـنلحظ بعض أمور تتعلق بمسألة التنازع حول هذه الظاهرة وفى إرهاصاتها ومـدى سـلبيتها وايجابيتها واللغة التحذيرية التي قد تترافق أو تستحق التوقف العلمي والفحص البحثـي والأمر كذلك قد تختلط فيه الأمور حين الحديث عن علاقة هذه التيارات بمفاهيم أخرى تهم في تشكيل المواقف حيال مساراتها المختلفة ، ومن أهم تلك المفاهيم ونحن بصـدد هذا التحليل لهذا الصعود هما مفهوم " الديمقراطية " والعلاقة بين الديني والسياسي .

الظاهرة الإسلامية ضمن سياقاتها وأهم السمات التي تتسم بها، تعبر بدورها عن ضرورة تتبع الظاهرة الإسلامية وعالم المفاهيم المرتبط بها، ذلك أن هـذه الظـاهرة تعاني بحق من أزمة تتعلق بالمفاهيم التي ترتبط بها.

الظاهرة أطلقت عليها مفاهيم متعددة: الأصولية، ظـاهرة الإحيـاء الإسـلامي، والتجديد الديني، واليقظة الإسلامية، والصحوة الإسلامية، والإسلام المسلح، والإسـلام المناضل، والإسلام السياسي، والحركات الإسلامية، والحركات الإسـلامية المسـلحة، والحركات الإسلامية العنيفة، والتطرق الإسلامي، والغضب الإسـلامي، والراديكاليـة الإسلامية...الخ، كم هائل من المفاهيم أقرب ما يكون إلى الفوضـى، هـذه الفوضـى المفاهيمية كانت من أهم التأثيرات السلبية على دراسة الظاهرة الإسلامية في توجهاتها المنهجية وتنبيهاتها التعميمية وصارت هذه الدراسات أقرب ما تكـون إلـى الدراسـة العشوائية منها إلى الدراسة العلمية والمنهجية.

إن التعامل مع عالم المفاهيم بالجملة في حقل العلوم السياسية لا يزال يعاني من جملة الأزمات ، ويعبر مفهوم الظاهرة الإسلامية والمفاهيم التابعة لها عن حالة دراسية نموذجية "لأزمة عالم المفاهيم...".

وتتراوح هذه الأزمات ما بين أزمة الوضع في أصل بنية المفهوم وتكويناته المختلفة وذاكرته التاريخية ، المفهوم من خلال الوضع قد يعبر عن جملة من التحيزات الأساسية حينما يطلق على ظاهرة بعينها، كما تمتد أزمة هذه المفاهيم إلى أزمة الحمل أي حمل المفهوم و إدراكاته المختلفة، انتقالات المفهوم من إطار ونمط حضاري أو من نسق ديني إلى آخر تشوبها كثير من الصعوبة ضمن عملية كبرى من صناعة الصورة والإدراك.

إنها جملة من العمليات وبفعل طغيان الأيديولوجي والتسييسي، وبفعل المواقف المسبقة، والذاكرة السلبية والمخزون التاريخي، أسهمت في سوء الإدراك المؤدي إلى سوء الفهم والتفسير.

وأزمة الترجمة التي تتحرك ضمن عناصر مفاهيم وترجمات تؤكد طغيان السياسي وتزكي عناصر التناول الأيديولوجي دون أدنى محاولة لضبط منظومة المفاهيم المتعلقة بالظاهرة الإسلامية.

وتتوج هذه الأزمات بأزمة الاستعمال لتعبر عن تفاعل جملة الأزمات في الوضع والحمل والإدراك والترجمة، فوضى الاستعمال الناتج عن التعدد المفاهيمي وتعدد الاستخدامات، ودورانها حول مفاهيم الاتهام للظاهرة الإسلامية والمخزون السلبي للمفاهيم، وتحريك المفاهيم صوب أجندة بحثية تتحدد وفق تلك المسارات السلبية لعالم المفاهيم، وبدا في الاستعمال أن مفهوم الأصولية ذاته قد تحرك نحو "العملقة" فبدا يتحول من مجرد مفهوم إلى نموذج إرشادي على حد فهم فكرة النموذج لدى كون.

المطلب الأول:الدلالات الاصطلاحية وتاريخ الظهور للظاهرة الإسلامية

يواجه الباحث في الظاهرة الإسلامية بإشكاليات منهجية ومفهومية ونظرية عديدة يبرز بعضها مبكرا وذلك بسبب تعقيداتها ومعاصرتها أيضا ، ويأتي من تعقيداتها ادعاؤها أنه لا يكون أي جانب في الحياة البشرية يقع خارج سلطتها.

من البداية نجد أنفسنا مطالبين بتحديد اسم الظاهرة ، فهناك جدل وخلاف حول التسمية ذاتها ، فالإسم أو المصطلح الذي يصف الظاهرة هو حقيقة تاريخ التسمية، فأية تسمية تحمل إيحاءات أبعد من المعنى الحرفي ولا تتوقف عند المعنى الاصطلاحي وهي ليست تعريفا محايدا إذ لا تخلو من انحياز ذي طابع أيديولوجي أو نتائج صراع فكري ما ، من ناحية أخرى ، يفضل المنتمون إلى ظاهرة الإسلام السياسي تسميات بعينها ويرفضون أخرى باعتبارها سلبية قدحية أو مغرضة من دون مناقشة مضمونها أحيانا والاكتفاء برمزية هذه التسمية – سلبا أو إيجابا- وهكذا صارت التسمية جزءا من صراع أكبر يتخطى المجال المعرفي والعلمي.[1]

لذلك يختلف الأمر كثيرا بحسب الاسم الذي يتم تحديده لظاهرة الإسلام السياسي هل هي الأصولية الإسلامية أم الحركة الإسلامية، أم الإسلاموية أم الصحوة الإسلامية أم التجديد الديني أم الإصلاح الديني ، أم السلفية ، وغيرها من التسميات .

" إن الحركات الإسلامية التي ينظر إليها على أنها حركة واحدة ، هي في حقيقة الأمر عدة حركات تتنوع وتختلف نظريا وعمليا في أمور جوهرية عدة ، لكن الحركات التي تتناولها الدراسة هي الحركات التي لها برامج سياسية ، فهناك حركات إسلامية كثيرة لا تضع الهدف السياسي ضمن أهدافها ، مثل الحركات الصوفية والتي رغم كونها حركات إسلامية وتمثل جزءا من الصحوة الإسلامية فإنها لا تقحم نفسها في الأمور السياسية باستثناء الحركات الصوفية في إفريقيا . "[2]

" رغم أن الإسلاميين ليسوا فئة واحدة أو مجموعة موحدة تحمل فكرا واحدا وبرنامجا واحدا ، إنما هم جميعا ينتمون إلى فكر الأمة وإطارها الحضاري الثقافي الذي يشكل المرجعية المتفق عليها وإن اختلفت وجهات النظر ومناهج العمل."[3]

---

[1] . حيدر إبراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،1996)،ص ص. 22-24.

2. مايكل كولتردون ، "أين تقف الحركات الإسلامية اليوم؟"(في أحمد يوسف(محرر)، **مستقبل الإسلام السياسي** (وجهات نظر أمريكية)،(المغرب: المركز الثقافي العربي،ط1،2001)،ص.53

[3] . رحيل غرايبة ، "الإسلاميون والسلطة،" **المختار**،ع . 17(مارس 2007)،ص . 27.27

" لقد تم تداول تسميات عديدة لوصف الظاهرة الإسلامية في الفترة الممتدة من القرن العشرين وحتى اليوم ، وبالتحديد بعد الأحداث التي عاشها المسلمون منذ الاحتكاك والصدام مع الغرب الرأسمالي الذي جاء إلى المنطقة غازيا ، ويشمل هذا التاريخ على حملة نابليون **1798**م، وعلى حركات الوهابية في الجزيرة العربية **1740**م- **1817**م ، والسنوسية **1859**م ، والمهدية في السودان **1885**م ، وعبد القادر الجزائري **1830**م ، يضاف إلى ذلك تحديات مثل سقوط الخلافة الإسلامية **1924**م وأثر ذلك في نمو الظاهرة ، مثل نشوء حركة الإخوان المسلمين المصرية الأب الشرعي لأغلب الحركات الإسلامية المعاصرة."[1]

"ومنذ تصاعد ظاهرة الصحوة الإسلامية في بداية السبعينيات ، ومع اندلاع الثورة الإيرانية سنة **1979**م ، وقضية الجهاد الأفغاني ، وامتدادها في دول الخليج والمغرب العربي ، وحتى في الدول الغربية نفسها ، عرفت الظاهرة الإسلامية نموا وانتشارا هاما على مستوى الفكر والممارسة."[2]

"إذا الإسلاموية جزء من تكوين المجتمع العربي والإسلامي وهم يعبرون عن حالة الأمة ويمثلون إفراز الأمة الثقافي والحضاري والفكري ووجودهم في مجتمعهم ليس طارئا ولا مفاجئا ، وينبغي أن لا ينظر إليهم أنهم ظاهرة عابرة أو مشكلة وافدة تدعو مختلف الأطراف للدراسة والبحث والمعالجة ."[3]

إن تطور الحركات والتيارات الإسلامية من جانب يقابله تطور طريقة دراستها ومعرفتها ، قد يكونان وراء التحليلات والاستنتاجات المتغيرة ، كذلك وراء التسميات الكثيرة ، كل هذا لا يمنع الوصول إلى قدر من التعميم ، أي تجميع المتشابهات والمتواترات في مكونات الظاهرة بقصد الوصول إلى نظرية عامة.

1. حيدر إبراهيم علي ، **مرجع سابق** ، ص.24.

2.عبد الرزاق مقري ، "واقع الحركة الإسلامية في آخر هذا القرن...ما العمل؟،"**البصيرة** ، ع.1(جانفي1997) ، ص ص.01-.

[3]. رحيل غرايبة ، **مرجع سابق** ، ص.27.27.

وكلمة الأصولية مصطلح معاصر نسبيا – حتى عند الغرب – غير أن الجانب الذي يعنينا هو إقحام هذا المصطلح على الإسلام والجماعات الإسلامية المعاصرة والأصولية عند روجيه غارودي أنها تعني عدم الحوار والإصرار على الرأي وتتمثل أساسا في التكنوقراطية ، والستالينية ، والمسيحية ، واليهودية "[1] ، " ولذا يفضل استخدام مصطلح إسلاميين على مصطلح أصوليين من باب الحذر المعرفي الضروري ، على الرغم من استمرار استعمال مصطلحي الأصوليين والأصولية اللذان يرجع تاريخهما وأصلهما إلى المسيحي – البروتستانتي .[2]

وقد نشأ مصطلح الإسلاميين في عمل من القرن العاشر بعنوان " مقالات الإسلاميين لأبي حسن الأشعري" .

وتتميز الحركة الأصولية عن الحركة الإسلامية فيما يلي:

1-التفسير الأحادي للنصوص الإسلامية من أحاديث وآيات ، وهي في هذه مشابهة لبعض فرق اليهود والنصارى .

2-معظم أتباع الحركات الأصولية المتطرفة هم من المهمشين اجتماعيا ولا يملكون القدرة على التكيف مع الواقع ويحاولون إخضاع الواقع لهم ، مما يجعلهم يصطدمون بالقوانين الطبيعية والاجتماعية .

3-استعمال القوة في التغيير مهما كانت طبيعة هذا التغيير.

أما الحركات الإسلامية ، فهي تختلف كل الاختلاف عن الحركات الأصولية باعتبارها تقدم فكرا أو سلوكا معينا تحاول توجيه المجتمع نحوه ، ويلاحظ في عملها – رغم بعض الهفوات – أنها تنمو نموا طبيعيا ، هذا النمو الطبيعي يساعدها في التكيف مع الظروف الاجتماعية ، كما نجد التنوع الواضح بين أتباعها من المهمشين إلى الميسورين ، لكن الميزة الرئيسية للحركة الإسلامية – والتي تختلف بها عن الحركات الأصولية – هي أن الأولى تصيغ أتباعها بنمطها أما الثانية فإنها تصاغ بنمط

---

[1] - علي عبد الحليم محمود، **التربية السياسية** (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية،2001)،ص ص.68،69.

2. ماجدة صالح، "الحركات الأصولية الإسلامية في أوربا،في علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محرران)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، 1999)، ص..293

أتباعها مما يولد التناقض لديها ، ومما يدحض الرأي القائل بأن الأصولية خرجت من تحت غطاء الحركة الإسلامية مما يدل على وجود
أزمة داخلية ، فإن هذه نظرة جزئية ، لأن الحركة الإسلامية ترفض جسما غريبا عنها ولو كان إسلاميا.[1]

لقد أصبحت الحركات الدينية الأصولية في الإسلام واليهودية والمسيحية ظاهرة عالمية ، إلا أن الإسلام فقط هو الذي يوصف بكونه إرهابيا دون النظر إلى تنوع الفكر حوله وإلى افتراق حتى الإسلاميين بين متشدد ومعتدل ، والسبب في هذا أن جميع المسلمين ومنهم الإسلاميين ، يتوافقون على الإطار العام للإسلام ومبادئه مما يفضي إلى خلط كبير بين الإسلاميين المعتدلين والإسلاميين المتشددين ، وما بين الإسلاميين وغيرهم من المسلمين، فجميع المسلمين يؤمنون بحاكمية الله العليا، بصورة من الصور، إلا أن هذا لا يجعل كل المسلمين إسلاميين بالضرورة .[2]

المطلب الثاني: تعريف الحركة الإسلامية

إن حركة الإسلام السياسي تعطي دلالات غير معبرة بدقة عن حقيقة فكر هذا التيار وعمله وتعددية فصائله ، لذا نستخدم مصطلح الحركات السياسية الإسلامية والتي تعني:

" الحركات التي قبلت الدخول أو الاشتراك في ساحة العمل السياسي القانوني من منطلق القبول بقواعده والانتقال من مرحلة التفاعلات الفكرية والنظرية إلى ممارسات عملية يمكن التعامل معها بالرصد والتحليل مثل دخول الانتخابات والتمثيل والمشاركة في الحكومة ..."[3]

1. محمد منير، "بين الحركة الإسلامية والحركة الأصولية،" **النبأ**،ع 95، مارس 1993) .
2. أحمد الموصللي ، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.2 ، 2005) ، ص.115.
3. هشام جعفر وأحمد عبد الله ،"حول التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط،"في حسن الترابي(وآخرون)،**الإسلاميون والمسألة السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1،2003)،ص ص.248،249.

ويعرفها الدكتور يوسف القرضاوي :" بأنها ذلك العمل الشعبي الجماعـــــي المنظم للعودة للإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة...كل الحياة."[1]

وبهذا يلقي الدكتور القرضاوي المسؤولية على كل الأفراد، والمسؤوليـــــــة عــن الدعوة إلى الله في مختلف المجالات ، كل حسب طريقته وتخصصه ، ولكنه يشـــترط أن يكـــــــون العمل منظما عن طريق المؤسسة ، وهنا يبـــدو أن الـــدكتور يوســـف القرضاوي يشير إلى أهمية إخراج العمل السياسي من مجرد التنظير إلى منافسة باقي المؤسسات الموجودة في المجتمع ، وهي السمة التي تطبع الحياة المعاصرة ، كما ذكر بضرورة وجود قيــــادة لتوجيه المجتمع "القاعدة" في مختلــف المجــالات ، وذلــك لشمولية الحركية الإسلامية النابع من شمولية الإسلام.

"في حين ، يرى عبد الوهاب الأفندي:" أن مصطلح الحركات الإسلامية يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة وتنادي إلى تطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامــة والخاصة ، وهي تسمية أطلقتها الحركات الإسلامية على نفسها"."[2]

ويعرفها الباحث الجزائري هواري عــدي بأنهــا :" حركــة سياســية تهــدف لإقامـــــــة الدولة الإسلامية ، وتبني سياستها الإدارية على العمل من أجل الخير العام و خطابها يوفر معلومات حول الفئات الاجتماعية ، وتســتمد شــرعيتها مــن الــنص القرآني."[3]

1. يوسف القرضاوي،**أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة** (الجزائر: دار رحاب، ط.1،1990)،ص.9.

2 . عبد الوهاب الأفندي (وآخرون)، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي بالعالم العربي**(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2002) ، ص.10.

3.Houari addi , "**Dynamique et contradiction du system politique algérien**", Dans Revue Algérienne des science juridique économique et politique , N°02,1989,p.

المقصود بالحركة الإسلامية عموما وفي أي قطر كـــان ، هي أنها" تجمع أفراد مسلمين في هيأة لها نظام خاص بها ، يؤمنون في أعماق قلوبهم بالإســـلام وشـــعائره ونظمه وقوانينه ويعملون في حدود فهمهم وطاقاتهم على تطبيق تعـــاليم الإســـلام فـــي حياتهم اليومية وبعبارة أخرى الحركة الإسلامية هي مسيرة لجماعة مـــن المســـلمين ، مثلهم الأعلى شرعة الإسلام ، وهو القوة الدافعة للحركة أو الحافز لها."[1]

وتصنف الحركات الإسلامية السياسية عادة ضمن جماعات المصالح غير الترابطية "Non-associationnel "، وهي جماعات يشترك أفرادها في سمة أو أكثـــر تربطهم رابطة مشتركة مثل الطبقة الاجتماعيـــة أو العـــرق أو الديـــن أو اللغـــة أو الســـن أو الإقليـــم ، إلا أن هذا التصنيف يكذبه الواقع فسرعان ما تحولت الحركة الإســـلامية إلى جماعات ترابطية أو مؤسسية – في حالة خروجها من العمل السري إلى مرحلـــة العمل القائم على المؤسسة والمعترف به ضمن قواعد اللعبـــة السياسيـــــة – وذلـــك بتطوير قدراتها التنظيمية بما يمكنها من تحقيق أهدافها بنجاح.[2]

إن الحركات السياسية الإسلامية ليســـت كيانـــا واحـــدا ومتجانســـا ، فهـــــي كيانـــــات تنظيمية تختلف في برامجها ومناهجهـــا ووسائلهـــا ومراجعهـــا العقائديـــة والفكريـــة ، وفـــــي أساليب قراءتها وفهمها للنص القرآني ، كما تتبايـــن في الحجم والأهميـــــة من قطر لآخـــــر ومن تجربة لأخرى ، لكن اختلافهـــا لا يمنـــع مـــن التقائها حول أرضية واحدة على هشاشتها ، وما يميز هذه الحركات هو إلحاحها علـــى اعتبار الإسلام – منهج حياة- وكذا التركيز على الجوانب السلوكية والأخلاقية للأفراد والمجتمعات."[3]

فالحركات الإسلامية هي محاولة تثبيت التجربة الدينية في هذا العالم من خلال أشكال رمزية وتنظيمات اجتماعية.

1. محمود أبو السعود ، "مشكلة المدلولات والقيادات" في حيدر إبراهيم علي ، **مرجع سابق** ، ص.31.

[2] . جابر سعيد عوض ، **النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق** (القاهرة : مكتبة)،ص ص.85-91.

3. مايكل كولتردون ، **مرجع سابق** ، ص..56

يقول جاك بيرك : "الإسلاميون هم الذين يشددون على قدرة الإسلام على إيجـــاد الحلول المناسبة لمشاكل الحياة اليومية وقدرته على بناء دولة ومؤسسات ، وهــؤلاء لا يقفون عند الطبيعة الدينية للإسلام ، والإسلامي ، بعمومية ، هو الملتزم بحقيقة الظاهرة ، الإسلامي هو أي شخص يعتقد أن القرآن والحديث يحويان المبادئ الهامـــة للحكــم والمجتمع الإسلاميين ، ويحـــاول تطبيق هذه المبادئ بطريقة ما ".

يغطي هذا التعريف طيفـــــا واسعـــــا يتضـــمن الراديكاليـــــن والمعتدليـــــن ، والعنيفيـــن والمسالمين ، والتقليديين والحديثين ، والديمقراطيين والمعادين للديمقراطية ، يتضمن هذا الطيف على أحد طرفيه أسامة بن لادن والقاعدة ، أما الطـــرف الآخـــر فيقف حزب العدالـــة والتنمية الحاكم في تركيا."[1]

المطلب الثالث: قطاعات الظاهرة الإسلامية

تنقسم الظاهرة الإسلامية إلى فئتين رئيسيتين هما : التيارات الإسلاميــــــة أو الفكــر الإسلامي والحركـــة أو الحركـــات الإسلاميــــــــة ، ثم تأتي بعـــد ذلـــك تفريعـــات وانقسامات ومجموعات داخل الفكر أو الحركة الإسلاميين ، ولا تخلو الكتابـــات عـــن الظاهـــرة الإسلامية من تصنيفات كبرى تتضمن عناصر عديدة متباينة ، مثل الانبعاث أو الإحيـــــــــاء الـــديني "Revivalisme" ، أو الإصـــلاح "Réformisme" ، أو الجذرية الدينية "Religieuse Radicalisme" ، وهذه التسميات يمكـــن أن يطلـــــق عليها تسميـــات الأصولية الإسلامية أو الإسلام السياسي، ومع ذلك لا نبعد عن الحقيقة فهذه كلها روافد وإضافات ساهمت في تكوين الظاهرة الإســـلامية الحاليـــة ، ســـواء الحركات أو التيـــارات الإسلامية التي كثيرا ما تحاول تجذير نفسها من تاريخ البعـــث والإصلاح الإسلاميين باعتبار فكرة التجديد أو الإصلاح المستمرة في الدين الإسلامي تكاد تكون قانونا تاريخيا ، أو على الأقل قاعدة دورية تتكرر في فترات معينة ."[2]

1.غراهام فولر ،"الإسلاميون في العالم العربي : الرقص حول الديمقراطية.
)**www.the Tharwa Project .net** ، (2005/05/25),p.10.

[2] - حيدر إبراهيم علي ، **مرجع سابق** ، ص.24.

" بما أن مصطلح الإسلاميين يشير لذاتــه ، فإنـــــه يبـــــرز الحركـــات الإســـلامية بطريقتيـــن: الأولى ، بتميزها عن كل الملتزمين بالإسلام – كل الإسلاميين مســـلمون لكـــــن العكس ليس صحيحا.

الثانية ، بتميزها عن المعتقدات والأيديولوجيات الأخرى ، فالإســـلام مدرســـة فكريـــة بالنسبة إلى الإسلاميين ، وتفيد فكرة أيكلمان Eickelmen و" جيمـــس بسكاتـــوري" James piscatori عن التوضع في تحديد مصطلح إسلاميين ، ويفهم التوضع لـــديهما كعمليـــــة يسعى المسلمون من خلالها إلى الإجابة عن أسئلة موضوعية ، وأهميته في الحياة وفائدته في توجيه حياتهم."[1]

هذه الأسئلـــة تمثل استفهامات حديثة تصبـــغ بشكل متزايد خطـــاب المسلميـــــن وممارساتهم في كل الطبقات الاجتماعية ، وأنه من خلال التنوع يصبح الـــدين نظامـــا متكيفا ذاتيا يستطيع المؤمنون به وصف أنفسهم وتصوير خصائصها وتميزها عن النظم الإيمانية الأخرى.

وانطلاقا من هنا ينجحان في تقديم تعريف أكثر اكتمـــالا لمصـــطلح إســـلاميين : المسلمون الذين توضع وعيهم والملتزمون بتطبيق رؤيتهم للإسلام كتصحيح للممارسات غير الإسلامية الراهنة ، وينطوي هذا الالتزام على مقياس معـــين للاحتجـــاج يظهـــر بعـــدة طرق مقابل الوضع السياسي والاجتماعي الراهن والمؤسســـات ، ويســـتخدم الناشطون المسلمون مصطلح إسلاميين ، حيث يعني ضمنـــا بالنسبة إليهم مسلمين ذي دوافـــع أيديولوجية .

والظاهرة الإسلامية ، في عمومها ، لها أربعة قطاعات يقدمها الدكتور محمـــد عمارة وهي : *

- القطاع الأول: الجمهور الذي انعطف فـــي الـــبلاد الإســـلامية نحـــو الالتـــزام الإسلامي، وهو أكبر قطاعات الظاهرة الإسلامية.

---

1. العربي صديقي ، **البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1، 2007 ص.118.

* وهناك تصور آخر للظاهرة الإسلامية : التيار الثوري والتيار الإصلاحي، والتيار التنويري ، المشتغلين بالفكر، والتيار الرسمي أو الحكومي أو شبه الرسمي-وزارة الشؤون الدينية والجمعيات الدينية والطرق الصوفية.

- القطاع الثاني: قطاع المشتغلين بالفكر غير المنتظمين في جماعات.
- القطاع الثالث: يضم الحركات الإسلامية الكبرى ، كالإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية بالضد.....إلخ.
- القطاع الرابع: الذي يتم التركيز عليه ، وهو القطاع الشبابي الغاضب الرافض ، وتمثل الحركات الراديكالية مثل الجماعة الإسلامية وجماعات الجهاد ، وتتركز في الطبقات الفقيرة والشباب المحبط من أصحاب التعليم المحدود.

" ويقدم الدكتور حسن الترابي أربع مراحل للحركة الإسلامية:

- مرحلة الدعوة : حين يكون البعث الإسلامي محض "تيار" من مهامه المميزة حينئذ نشر الدعوة ، مجادلة المنكرين ورد الشبهات.
- المرحلة الثانية : يتجسد التيار في جماعة منظمة ، ومن مهامها عندئذ بعد الدعوة البناء الجماعي.
- المرحلة الثالثة : حين تستوي الجماعة فتصبح "حركة" فاعلة في المجتمع ، وحينئذ تبرز لها أولويات إصلاحية وسياسية.
- مرحلة التكوين والاستخلاف : حين تتولى الحركة "قيادة" المجتمع وتنتصب في مواقع السلطان."[1]

المطلب الرابع : المزايا المشتركة للإسلامية كنزعة سياسية

تعتبر إشكالية الطرح السياسي للإسلام موضوعا شائكا ومعقدا ، لما فيه من مخاطر ومزالق كثيرة ، لأنه يتعرض للبنية الفكرية للحركات الإسلامية المعاصرة فلفظة السياسة كانت تعني هذا الواسع الذي يشمل التهذيب والتربية والإصلاح ، ومن ثم لم تكن السياسة هي الدولة ، وإنما كانت السياسة هي الفعل الاجتماعي أكثر من كونها الدولة ، وقد أدت هذه العقلية الواحدية الحدية الطرفية إلى فكرة الثنائيات المتناقضة ، فإما دين أو دولة ، وإما أصالة أو معاصرة، وإما حداثة أو تقليدية ، وإما سلفية أو صوفية ...، فهناك ثنائيات لا نهاية لها على الرغم من أن واقع الحياة ليس

---

[1] . حسن الترابي ، **الحركة الإسلامية في السودان : التطور والكسب والمنهج** (الدار البيضاء:ط.2 ، 1991) ، ص.250.

كذلك ، بل هو كل متصل، فاليوم نعيش في دول تربط الإنسان في جميع أعضاء جسده بخيوط تتعلق بها في النهاية بشكل أو آخر ، فلا يأكل إلا بالجمعية التعاونية ولايشـــرب إلا بالتموين ، ولا يفكر ولا يتعلم ولا يتطبب ولا أي شيء آخر إلا عن طريق الدولة.

إذا أردنا أن نفهم المجتمع فلابد أن ندرس تاريخا ثالثا هو تـــاريخ المؤسســـات الاجتماعية والاقتصادية في الإسلام ، وكيف كان يدار المجتمع اقتصاديا واجتماعيا؟.[1]

ويمكن أن نقدم أرضيـــة تلتقي فيها قطاعــــات العمــل السياســــي أو علـــى الأقـــل فــــــي بعضها:

1- يميل الإسلاميون إلى التشديد على مناسبة الإســلام والنصــوص الإســلامية ووجهات نظرهم الدنيوية الأخرى لا إلى تفسير رؤية عالمية بديلة للمســلمين وغير المسلمين فحسب ، وإنما أيضا إلى تطوير إطار كلي ومنســجم لفهــم الأبعاد المادية والروحية للوجود الإنساني ، وهندســـة الرؤى والأعمال من أجل الصواب السياسي والاجتماعي والاقتصادي .
2- يميل الإسلاميون إلى التشديد على النهج الأخلاقي لنظام الحكــم السياســـي والمجتمع والاقتصاد.[2]
3- رفض تخصيص الدين وعلمنة المعرفة والحياة والنسبية الأخلاقية .
4- الاهتمام بالتربية واستخدام المجالات الرسمية وغير الرسمية مثل المــدارس والمساجد والأندية وأجهزة الإعلام.[3]
5- عند تحول الحركات الإسلامية إلى السياسة كفعل وكممارسة ، يمكن النظــر إلى تلك التغيرات على محاور مختلفة مثل أولويات الخطاب والممارسة
6- وهيكل التنظيم السياسي وعلاقته بالكيان الحركي وتكوين الفرد الناشــط مــع تأثير السياسة في بقية أنشطة الحركة.[4]

---

[1] . نصر محمد عارف ، "إشكالية الطرح السياسي للإسلام ،" **دراسات إسلامية** ، ع.1(أوت 2006)،ص ص.33-44.

2. هشام جعفر وأحمد عبد الله ، **مرجع سابق الذكر** ، ص ص.248-250.

[3] . محمد أحمد خلف الله ، **الصحوة الإسلامية في مصر** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987) ، ص.62.

4. العربي صديقي ، **مرجع سابق** ، ص.119.

7- تتسم بالاستمرارية والتطور معا ، أي عدم اندثار فكر كل حركة ، بحيث يمكن أن يتجدد بظهور قيادات جديدة.

8- يتميز معظمها ببناء تنظيمي قوي ، وذلك راجع لوحدة المرجعية – الدين الإسلامي- مما يعني وحدة الهدف ، أي الدعوة إلى نظام إسلامي وإقامة دولة إسلامية ، ولكنها تختلف في الوسائل والأساليب لتحقيق ذلك الهدف.[1]

يعطي الدكتور يوسف القرضاوي سمات أخرى للحركة الإسلامية :

- الحركة عمل شعبي محتسب : وهو يقوم على الانبعاث الذاتي والاقتناع الشخصي إيمان واحتسابا وابتغاء ما عند الله لا ما عند الناس ، وحرصا على مصالح الأمة، تقوم هذه الحركة بالإسهام في إحياء الفرائض المعطلة من الحكم بشريعة الله ، وتوحيد الأمة الإسلامية على كلمة الله ، وموالاة أولياء الله ، وتحرير الأراضي الإسلامية ، وإعادة الخلافة الإسلامية الواجبة شرعا إلى القيادة من جديد ، وتجديد فريضة الدعوة إلى الإسلام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله.[2]
- قصور العمل الرسمي : هذا العمل الشعبي المحتسب هو الذي ينشئ الحركة الإسلامية ، أما العمل الحكومي الرسمي وشبه الرسمي فقد يسهم في خدمة الإسلام وأهله بنصيب يقل أو يكثر ، ولكنه دائما يبقى عملا قاصرا نظرا :

- أنه يدور في فلك السياسة المحلية والدولية ، فالأولى محكومة بالتبعية والثانية محكومة بالقوة والمصلحة.
- تنقصه النية لأنه يراد به كسب سياسي خالص.
- لا يقوم غالبا على أناس يفرزهم العمل ويصهرهم الجهاد ، ويبرزهم الميدان ، بل على التعيين من رجال ترضى عنهم الدولة ، ويحرصون على إرضائها رغبا أو رهبا.

1. عبد الوهاب الأفندي ، **مرجع سابق** ، ص.10.

[2] . يوسف القرضاوي ، **مرجع سابق** ، ص.09.

- العمل الرسمي متهم من الجماهير والشعوب ومعزول عـــن مشـــاعرها ، وتأييـــدها حتـــى العلماء يفقدون الثقة ، فيسمون عملاء السلطة أو عملاء الشرطة .

- الحركة عمل جماعي منظم : لأن الدين يدعو إلى الجماعة القائمة علـــى القيـــادة المسؤولة وقاعدة مترابطة ومفاهيم واضحة ، تحد العلاقة بين القيادة والقاعدة على أساس من الشورى الواجبة الملزمة والطاعة المبصرة اللازمة.[1]

[1] . يوسف القرضاوي ، **مرجع سابق** ، ص.11.

المبحث الثاني : التأصيل النظري للتعددية السياسية

" مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة متفرقة ، ويذهب أصحاب هذا المفهوم إلى أن التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع ."[1]

رغم كثرة استخدام هذا المفهوم إلا أنه يفتقر إلى تعريف محدد أو نظرية واحدة متكاملة تحدد مضمونه وعناصره ، رغم مدلولاته المرتبطة بتنوع وتعدد الجماعات ومسالك تأثيرها في صنع القرارات ، وتوزع وانتشار مصادر القوة في المجتمع ، وعدم تمركزها في مركز واحد ، والمنافسة والمشاركة السياسية ، والمناخ الملائم للتوفيق وغيرها ، وهذا راجع لانقسام التعددية مابين ليبراليين وراديكاليين .

"ترتبط التعددية بتعريف علاقات الديمقراطية بمفاهيم المشاركة والمساواة والاستجابة الحكومية للمطالب والمصالح ، والتنوع والتعدد والرضا والاستقرار والنمو."[2]

نشأت التعددية في المجتمعات الغربية مع حلول السلطة المدنية محل السلطة الدينية – الكنيسة – والتحول نحو المؤسسية من أبرزها نشوء ظاهرة الأحزاب وجماعات المصالح كقنوات اتصال بين الدولة والمجتمع.

" ترتبط التعددية السياسية من الناحية التحليلية بالاقتراب المؤسسي والسلوكي ، وذلك بالتأكيد على أهمية المشاركة عبر المؤسسات الوسيطة ، وكذا بالتركيز على الجانب الحركي للعملية السياسية ، والمشاركة العامة فيها ، وتنوع الجماعات الاجتماعية والسياسية."[3]

---

[1]. عبد الوهاب الكيالي (وآخرون) ، **موسوعة السياسة** ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج.1 ، جوان 1985) ، ص.768.

2. Apter David , **Introduction to political analysis** (New Delhi : Prentice-Hall at Index Private(Limited .1978),p.333.

[3] - Apter David , **op.cit**, p.81.

المطلب الأول : نشأة وتطور مفهوم التعددية في الفكر الغربي

تتفق الدراسات الغربية ، كدراسات Brich "بريش" و Apter"أبتــر" و Ham "هام" و Hill "هيل" ، بشأن اعتبار التعددية نظرية أمريكية تتعلق ببحث تأثير دور جماعــات المصالح في العملية السياسية على المستويات القومية والمحلية .

" التعدديـــة كنظريـــــة أمريكية ، ساهم في إرسائها ماديسون "Madison" و هاملتون "Hamilton" ، وتطورت فيما بعد الخمسينيـــات والستينيـــات ، وتظل من المفاهيم الرئيسية في الدراسات الأمريكية ، وأصبحت كمنتج ثقافي تصديري أمريكـــي إلى الدول الأخرى خاصة في القارة الأوربية والدول الأسكندنافية ومن ذلـــك تحليـــل Lijphart"أرنيد ليبهارت" للحياة السياسية الهولندية."[1]

في نفس السياق برز تأثر الدراسات البريطانية بالنظرية التعدديـــة الأمريكية للديمقراطية، بتركزها على أهمية دور جماعات المصالح في تمثيل الآراء والمصـــالح فـــي دراسة Beer " بير" **1969**، حيث حاول صياغة ما سماه – نظرية جماعية لتمثل المصالح ، تعطي دورا كبيرا للجماعات المنظمة مقارنة بالتصـــورات الأولـــى عـــن الديمقراطية التمثيلية .

" إن محور اهتمام الدراسات الأمريكية للتعددية ارتبط بتأثير دور الجماعـــات على المستوى القومي ، وعبرت عنها دراسات من أشهرها مؤلف D. E .Truman " دافيد ترومان ، الصادر في **1951**م بعنوان " العملية الحكومية " ، حيـــث قـــال : " أن مؤسسات الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية تشكل مركز قوة للمصالح"[2]، ومؤلف "لاتهام " E . Latham بعنوان "الجماعة أساس السياسة" الصادر في **1952**م، واعتبـــر الجماعة أساس العملية السياسية"[3] ، ومؤلف M. Lierner " ماكس ليرنر" الصادر عام

---

[1]- .Ham Christopher and Michael Hill , **The policy process in the modern capitalist state** (New York, London : Harvest Wheat sheaf , second , 1993) p.28.

2 .Truman David , **The governmental process** (New York : Alfred A . Knopl ,1951) , p. 38.

3 .Latham .E , **The group basis of politics** (Thaca : Cornell University press , 1952.

1957م بعنوان"أمريكا كحضارة" ، في إشارة إلى أن قوة الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة تكمن في التعددية والانتشار للجماعات داخل النظام الفيدرالي .

" إن الدراسات الأمريكية للتعددية ركزت بدرجة أكبر منذ الستينات على بحـــث بنـــاء القوة المحلية والتأثير في السياسة المحلية بالمدن الأمريكية ، وإن لم تغفل المســـتوى القومي".[1]

المطلب الثاني : مستويات التعددية الليبرالية ومشكلاتها

" يرى دافيد أبتر D . Apter أن التعددية الليبرالية تقـــوم علـــى تعـــدد وتنـــوع الجماعات دون ارتباط ذلك بالتمايز الطبقـــي أو الصـــراعات الأوليـــة النابعـــة مـــن الانقسامات العرقيـــة والدينية واللغوية والإثنية وتمايز الاعتدال والتوفيـــق والحلـــول الوسيطة ، وانتشار مبـــدأ المحاسبة والمسؤولية في كافة مجـــالات حيـــاة المجتمـــع ، واتساع نطـــاق مشاركة هـــــذه الجماعات في صنع السياسة في إطار التنافس بينها "[2]

أولا : تعددية القاعدة" انتشار القوة على المستوى المحلي ودور الجماعات"

"يقوم التحليل التعددي على أساس مغاير للتحليل النخبوي من حيث تأكيد انتشـــار وتوزيع مصادر القوة في المجتمع بشكل غير متساوي بين الأفراد والجماعات وعـــدم اقتصارها أو تركزها في جماعة – نخبة – واحدة من ناحية أخرى ، وتأكيد قدرة كافة الجماعات حتـــى أضعفهـــا على التأثير السياسي من ناحيـــة أخرى ، ويرجع ذلـــك إلى مصادر القوة كالثروة والتنظيم والخبرة والمعلومات والمناصب وغيرها لا تتوزع بشكل تراكمي ، ولا يهيمن مصدر واحد منها في كافة المسائل ."[3]

ثانيا : تعددية المركز" التعددية داخل الحكومة ودور الجماعات"

يقوم التحليل التعددي على وجود تمثيل مكثف للمصالح المتعددة والخاصة وتأثير جماعات المصالح الخاصة سياسيا وإداريا من خلال أساليب عمل جماعات الضغـــــط واللوبيات والتمثيل المباشر في بعض الهيئـــات (الاستشارية والتنفيذية) ومشاركتها في

---

1 . Birch Anthony H **, The concepts and Theories of Modern Democracy** (London : Rout ledge,1993) , pp.166,167

2. Apter , **op. cit** , p.302.

3. Ham and Hill , **op.cit** , p.29.

صنع القرارات في بعض الإدارات العامة وفي إطار هـذه العمليـة تنشـأ ائتلافـات وتحالفات معقدة تتجاوز وتتقاطع مع التصنيف الثنائي بين المصالح العامـة والخاصـة ليحل محله تميز آخر بين المصالح الأقوى والأضعف ، وسيتم التركيز على مسـائل هامة عالجتها التعددية على هذه المستويات من بينها :

أ- التعددية وطبيعة النظام الحكومي ودوره : التحليل التعددي قائم على الجمع بين المركزية واللامركزية طبقا لعوامل عديدة ، كشكل الدولة والنظام الدسـتوري والأهمية النسبية للمنظمات المتخصصة وجماعات المصالح بالمقارنة بالأجهزة العامة ، والبيروقراطية المركزية ، فضلا عن طبيعة السياسة التنظيمية :

- أن تلتزم الحكومة موقف الحيـاد وأن تكثف بأداء دور الحكم في الصراع بـين الجماعات.
- الأجهزة الحكومية مجرد مجموعة من جماعات الضغط مـن بـين الجماعـات الأخرى ، مما يجعلها تسعى إلى تحقيق تفضيلاتها الخاصة وتستجيب في نفس الوقت لمطالب ومصالح الجماعات الأخرى .

ب- أنماط علاقات الحكومة : جماعات المصالح ومحددات تأثير الجماعات:

- نمط العلاقة الأبوية "Parentale" : وينشـأ في حالة حاجـة الحزب السياسـي الحاكم إلى استخدام البيروقراطية والحكومة لخدمة مصالح جماعـات معينـة يرتبـط بها أو يعتمد عليها الحزب.

نمط علاقات العمالة" Chantale " : وينشأ في حالة قبول الحكومة التعامـل مـع جماعات المبـادئ المفتقرة إلى الموارد الاقتصادية والارتباطـات الوثيقـة مـع الحكومة تكون في وضع سياسي أضعف من جماعات النمطين السابقين ، كما أنها تسعى للتأثير السياسي من خلال الرأي العام والأحزاب السياسـية ولـيس لإدارة الحكومة .

جماعات غير شرعية تستعد بها الحكومة ، وتعجز عن إثارة واجتذاب الاهتمام السياسي بقضاياها ومصالحها ، ولذا عادة ما تلجأ إلى العنف أو الأعمال المعوقة لسياسات الحكومة.[1]

ج- السلوك التنظيمي والاستقلالية في النظام الحكومي وأدوار ومصالح الجماعات البيروقراطية ، ومن أهم المسائل التي يعنى بها التحليل التعددي :

- التعددية لا تقوم على التخطيط السياسي المركزي الذي يحول دون الوصول إلى أفضل المخرجات السياسية.
- البيئة السياسية تؤثر بدرجة كبيرة في سلوك الأجهزة العامة.
- التدخلات الرسمية وغير الرسمية تؤدي إلى تضييق نطاق استقلالية الأجهزة العامة.
- الجماعات البيروقراطية والأجهزة العامة تشكل بدورها جماعات مصلحيه تجمعها علاقات تنافس مع بعضها البعض ، وكذا جماعات المصالح الخاصة ، وتسعى هذه الجماعات البيروقراطية إلى حماية أوضاعها بغرض توفير عنصر الاستقرار لبيئة عملها، وتحاول التجديد أحيانا ، وبهذا المعنى تعبر هذه الجماعات عما يسمى ب " جماعات المصالح المؤسسية " ، وبهذا يصبح سلوك الإدارات الحكومية نتاجا معقدا من المصالح التنظيمية وتأثيرات هذه الجماعات ".[2]

المطلب الثالث : مفهوم التعددية وجوهر الديمقراطية .

أولا:مفهومها

من بين المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية المشاركتية الذي لا ينحصر في وجود عدد من الأحزاب ، ولكن بقدرة هذه الأحزاب على بناء تصورات لبرامج الدولة

---

[1] . Self Peter **, Political Theories of modern government ,its rols and reform** (London : George Allen and Unwin , 1985) ,p.100.

[2] . كمال المنوفي ، **أصول النظم السياسية المقارنة** ،(الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ط.1 ، 1987) ، ص.174.

والمجتمع ، تتميز عن بعضها البعض ومعبرة بذلك عن نضـــجها وعـــن فعاليتهـــا وعاكسة بالضرورة لمستوى تفاعلها مع المجتمع.[1]

ويلاحظ ابتداء أنه من منطلق هذا المفهوم بصلته الوثيقـــة بمـــنهج الجماعـــات والأحزاب يتم النظر للظاهرة السياسية كمحصلة للعلاقات بين كـــل الفواعـــل فـــي المجتمع على اختلاف أنواعها مع الاهتمام ببحث أنماط هذه العلاقات والقواعد التي تحكمها ، وهذا المعنى يصبح محور الاهتمام مرتبطا بالأساس الاجتماعي للعمليـــة السياسية فالمجتمع يتكون من شبكة معقدة من الجماعات والمؤسسات والمنظمـــات المرتبطة ببعضها بعلاقات متنوعة ، ويصبح معيـــار درجـــة التطـــور السياســـي والديمقراطية للمجتمع متوقفا على مدى مشاركة كافة الجماعات والقطاعات المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي والتأثير على مساره.

إذا فالتعددية السياسية تقتضي وجود مجتمع مدني تعددي يتعدى مجـــرد كونـــه كتلة جمعوية ذات وظائف تعبوية ، ليكون مجتمعا مدنيا مستقلا عن النظام السياسي والأحزاب وقادرا بأن يكون قوة اقتراح اجتماعية وقـــوة سياســـية مـــؤثرة علـــى الخيارات السياسية و القرارية للنظام السياسي.[2]

وهناك التعددية المحدودة وقد عرفها "لينز" LINEZ إن الأشخاص الذين يصـــلون إلى السلطة في الأنظمة التسلطية الذين يعكسون أراء هذه الجماعات والمؤسســـات المختلفة لا يصلون إلى مناصبهم نتيجة تأييد هذه الجماعات وحدها لهم ، بل نتيجـــة الثقة التي يصنعها القائد سواء كان ملك أو من العسكر فيهم ، والذي يأخذ في عين الاعتبار التأثير والنفوذ الذي يتمتعون به ، فهؤلاء الأشخاص لديهم ما يشبه الدائرة الانتخابية ، لكن هذا ليس وحده مصدر القوة التي يتمتعون بها وإن الاختيـــار هـــي عملية مستمرة تتمكن من خلالها قطاعات ومؤسسات مختلفة مـــن الانخـــراط فـــي النظام .

1. محند برقوق ، **مفاهيم سياسية للنظم السياسية المقارنة** ، ص.38،39.

[2] . محند برقوق ، **مرجع سابق** ،ص.39.

إذا هناك ارتباط وثيق بين ظهور نخبة جديدة داخل النظام الاستبدادي وتعدديتها المحدودة ، و ضم قيادات جديدة تساهم عملية الاختيار المنتظمة في دعم صمود النظام السياسي هذا على مستوى النظم التسلطية التي تتميز بتعددية محدودة غير مستواة وغياب الإيديولوجيا ، تعبئة ليست مكثفة ولا واسعة ، وتتميز بحكم الأقلية سواء قائدا أو مجموعة صغيرة تمارس السلطة ضمن حدود رسمية غير واضحة المعالم.

وهناك تعددية الأحزاب وهو مصطلح سياسي يطلق على النظام السياسي الذي يسمح بقيام عدة أحزاب تمتاز بضعفها ، بمعنى أنه لا يتاح لحزب أن يقوى لدرجة الهيمنة على سواه وبالخلافات العقائدية فيما بينها ، ويفرض نظام تعددية الأحزاب في أغلب الأحيان حكومات ائتلاف تتصف بعدم الاستقرار الوزاري ، إلا أن الجانب الإيجابي في مثل هذا النظام هو أنه يتيح قدرا واسعا لكل القوى السياسية في البلاد لتعبر عن مواقفها و أهدافها .[1]

إذا فالتعددية تعني توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات أو أشكال مؤسساتية ، وفي معظم الأحيان يستخدم المصطلح إشارة إلى أي وضع لا تكون فيه الهيمنة حكرا على جماعة سياسية أو إيديولوجية أو فكرية أو أثنية واحدة ، وينطوي عادة مثل هذا الوضع على تنافس بين صفوات أو بين جماعات مصالح ، وغالبا ما يقابل المجتمع التعددي بالمجتمع الذي تسوده صفوة واحدة ، ولا يكون فيه هذا التنافس حكرا .[2]

شروط التعددية : إذا فالتعددية بمعناها الإيجابي تقتضي مجموعة الشروط :

- وجود تصور دستوري وقانوني يسمح بحركة سياسية داخل وخارج السلطة مع إلغاء الشروط القمعية القصرية التي تحد من نشاط الأحزاب وقدرتها على فرض التداول والرقابة .

1. عبد الوهاب الكيلاني "وآخرون " **موسوعة السياسة** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج.1، 1979) ،ص.768.

[2] . صالح جواد كاظم وعلى غالب العاني ، **الأنظمة السياسية** (بغداد: دار الحكمة ، 1991) ، ص.143.

- وجود ثقافة سياسية تكرس قيمة المعارضـــة وتـــرفض التـــدجين أو التهجـــين السياسيين للأحزاب والجمعيات المدنية
- وجود صحافة حرة قادرة على نشر البرامج السياسية للأحزاب كما يخلق مجالا إعلاميا حرا وفاعلا ينمي النضج الديمقراطي للنخب والمواطنين على سواء .
- وجود هيكلة سلطوية تكرس الدور المحـــوري للســـلطة التشـــريعية المنتجـــة للحكومات والمراقبة لها[1]

عناصر التعددية السياسية:

1. انتشار القوة بين الجماعات الاجتماعية فوجود هذه الجماعات وتنوعها واتســـاع نطاق تمثيلها للمصالح وتأثيرها السياسي هو الســـبيل للتوصـــل إلـــى حلـــول ديمقراطية للمسائل العامة ، وذلك عبر التفاعل والتفاوض والمساومة.
2. تعدد وتنافس مراكز القوة في المجتمع مما يؤدي إلى قدرة أي مركز أو منظمة أو جماعة واحدة من احتكار السلطة ، فالتعددية وثيقة الصلة بمفهـــوم الفصـــل والتوازن بين السلطات .
3. التعايش بين مختلف الجماعات وتفاعلها عبر المفاوضات والمساومة في عمليـــة صنع القرار
4. تطبيق مبدأ المحاسبة والمسؤولية على مستوى الإدارة الحكومية انطلاقا من مبدأ المسؤولية ولا مسؤولية من دون رقابة ومحاسبة وهذا ما يشكل ضمانا للحقوق وللمساواة .
5. اعتماد الحلول التدريجية والجزئية للمشكلات والابتعاد عن النهج الشامل لصانع القرار ، والحل الأمثل هو القادر على تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة[2]
6. حرية تداول المعلومات والحصول عليها من مصادر متعددة مما يزيـــد قدرتـــه على تصحيح السياسات من عملية التغذية المعادة المعتمدة في جانب كبير منهـــا على تدفق المعلومات .

2. محند برقوق ، مفاهيم سياسية للنظم السياسية المقارنة ، **مرجع سابق** ، ص39.

[2] . سعدي كريم ، **بين التعددية الراديكالية والتعددية اللبيرالية أفاق إستراتجية (** سبتمبر 2009)،ص.ص2.1.

التعددية و الديمقراطية :

إن عناصر التعددية تبين مدى ارتباط هذا المفهوم بالديمقراطية الليبرالية من حيث انتشار وتعدد مراكز السلطة والمشاركة السياسية وتعددية وفاعلية التنظيمات الوسطية من أحزاب وجماعات مصالح ومنظمات مجتمع مدني وغيرها وهذا من شأنه أن يوفر قدرا أكبر لضمان المشاركة لمختلف الجماعات الإثنية والعرقية وغيرها في العملية السياسية ، والتعبير عن مصالحها في إطار الوحدة في التنوع أو ديمقراطية الوحدة .

أن نظم الحكم التعددية ليست بالضرورة ديمقراطية ، إلا أنه لا يصعب تصور نظام حكم يتميز بالتنافس بين جماعات منظمة على القوة والتأثير ، ولكنه يضل نظام غير ديمقراطي إما لأنه لا يسمح سوى لأقلية من المواطنين بالمشاركة السياسية أو لأن الجماعات المهيمنة تستخدم قوة الدولة لتهميش الجماعات الأخرى واستبعادها من المنافسة .

أن نظم الحكم الديمقراطية تعددية بالضرورة بصرف النظر عن طبيعة ونوعية التعددية ، بعبارة أخرى فإنه في حالة تعريف التعددية كنظام سياسي تتنافس فيه جماعات المصالح المتنوعة بصرف النظر عن أسسها الجغرافية والإثنية تصبح كافة الديمقراطيات ذات جانب تعددي ، وتتباين النظم الديمقراطية من حيث درجة قوة تأثير جماعات المصالح كما تختلف هذه الجماعات من حيث التنظيم والموارد وأساليب العمل ، ولكن يجمع هذه النظم سماحها بحرية التنظيم والاتصال السياسي والمنافسة السياسية .

تتعلق الروح العامة للتعددية بإعادة تصوير الخيال التعددي ، ويشمل هذا المشروع لإعادة تصوير الخيال التعددي معنى أصيلا للديمقراطية يستبعد ، "لينورث "و"كونولي" وسواهما وترى إعادة الصياغة التي يجريها "كونولي" للخيال التعددي إغلاق باب المناقشة وتوجد في صلب هذا الرفض:

-إعادة إحياء الروح العامة للديمقراطية وإضفاء التعدد على التعددية .

- دمقرطة الديمقراطية وهكذا لا يمكن أن تحدث إعـــادة الإحيـــاء بالنســـبة إلـــى "كونولي" من دون الإخلال بالعلاقة المطبقة بين التعددية وإضفاء التعدد القائم فـــي المجتمعات الديمقراطية تقليدا .[1]

يرى" دال " أن الحياة السياسية الديمقراطية تتميز بتعدد واستغلال مراكز اتخاذ القرار ولا يوجد في ظل هذا التعدد السياسي نخبة أو طبقة يرفض عديد من علماء السياسة كنظرية "ميلز "عن النخبة الموحدة التـــي تتمســـك بإســـتراتجية الســـلطة السياسية، وعلى رأس هذا الفريق نجـــد"روبـــرت دال "و" بنتلـــي" و"ترومـــان ،" وجالبريت" و"ريسمان" و"ريمون آرون" ، ويرى هؤلاء أنه لا توجد طبقة قائـــدة ، وإنما مجموعات قائدة فالواقع لا يبدو بسيطا كما تصور نظرية النخبة وإنما تتميـــز السلطة السياسية بالتعقد في العصر الحديث ، بمعنى أن القيادة تتولاها مجموعـــات عديدة لا مجموعة واحدة ، وهذه المجموعات القائدة تتعاون أحيانا وتتصارع أحيانا أخرى ، وهي بذلك تمثل الجماعات الضاغطة كما تتوازن بينها.[2]

المطلب الرابع :التعددية الراديكالية ونقد التعددية الليبرالية

تقوم دراسة التعددية لدى فريق آخر من الكتاب الغربيين عن ما يسمى بالتعددية الراديكالية على نقد افتراضات التعددية الليبرالية وتقدم تصـــور جديـــد للمشـــاركة الديمقراطية

ومن أمثلة الدراسات "أولسن" و"باتمان" و"ريكي" و"باش راش" و"بارتز" وقد عرض انتقادها وتصوراتها دراسة عام1978 إضافة إلى دراسة "لاكوست" عام 1992

1- أن التعددية الليبرالية تعاني من عدم تناسق منطقها الداخلي في ظل تناقضـــاتها "الوفرة والثراء " وتتعلق بضعف المشاركة وأحياننا المشاركة الزائـــدة للجماعـــات المختلفة المتنافس

2- إن التعددية الليبرالية كنظرية افترضت قيام السياسة على التنوع والتعدد علـــى نحو يضمن التطور المستمر للحريات والديمقراطية الحافلة بالاختيارات ، والقيم

---

[1] . العربي صديقي ، **مرجع سابق** ، ص.88.

2. سعاد الشرقاوي ، **النظم السياسية في العالم المعاصر** القاهرة مركز الدراسات السياسية 207 ص .261.

ومشاركة الأفراد والجماعات ، لكنها لم تستطع أن تحدد ماهية القيم والمبادئ السياسية التي تحكم العملية.[1]

3- أن أسس وآليات عمل التعددية الليبرالية لا تحقق للمجتمع ديمقراطية حقيقية بقدر ما تحقق له ديمقراطية نخبوية وفي هذا الصدد يشير "لاكوست" إلى أن هذه التعددية تقوم على مفهوم التوازن الوظيفي كوسيلة لتنظيم المنافسة بين الجماعات وفي إطار هذا التنظيم تجري المنافسة بين الجماعات ويتم اتخاذ أو عدم اتخاذ القرارات بصدد مسائل معينة بفضل نشاط وتأثير بعض الجماعات الأقليات النشطة وبفضل لامبالاة الآخرين الأغلبية الساحقة وبهذا يتم تقليل السياسة إلى وسيلة لإدارة الصراعات وتقليل الديمقراطية إلى مجموعة من القواعد الإجرائية ، دون الاهتمام بالغايات النهائية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

تتضمن دراسة أبتر انتقادات مماثلة للتعددية الليبرالية ووردت في ثلاث دراسات معبرة عن التعددية الراديكالية ،أن وجود نخبة قوة حتى ولو كانت تضم أكثر من طبقة واحدة مهيمنة بالمعنى السائد يعني توفير ظروف لا يسمح في إطارها لبعض الناس بعدم ممارسة ما يتجاوز التعبير الرسمي عن القبول أو الرفض عبر آلية الانتخابات وغيرها من آليات التعددية الليبرالية ولذا يصبح انتشار اللامبالاة السلبية وكذا التعبيرات العنيفة عن عدم الرضا بمثابة مؤشرات لفشل التعددية

- أن النخبة وليس الجماهير هي التي تحدد في إطار التعددية الليبرالية المسائل المهمة لاتخاذ قرارات بشأنها، إلا أن الطبيعة المعقدة لعملية التعددية تعطي للجماهير انطباعا بالقدرة على العمل والتأثير بينهما هم في الحقيقة يسمحون لغيرهم – النخبة – بالعمل ضدهم.
- أن التعددية الليبرالية لا توفر الحماية اللازمة والكافية وفرص المشاركة الحقيقية للأغلبية ويظل هؤلاء المستبعدين من العملية السياسية على هامش هذه العملية

[1] .سعدي كريم ، **مرجع سابق**، ص.2.

باستثناء المشاركة في الانتخابات وليس أمامهم سوى اللجـوء بشـكل دوري إلـى العنف الفعلي أو التهديد به.

وبناء على ما تقدم فإن التعددية الراديكالية تطرح نفسها مقابل التعددية الليبراليـة ، فإذا كانت هذه الأخيرة تركز اهتمامها على تعدد مراكـز القـوة والتنـافس بـين الجماعات ، فإن التعددية الراديكالية تهدف إلى تحقيق المشاركة المباشرة والواسعة للمواطنين في صنع القرارات المؤثرة في حياتهم.

وإذا كان محور اهتمام التعددية الليبرالية هو الجماعات وتعددها فإن محور التعددية الراديكالية هو الفرد ، إذ تركز على تحديد الآليات اللازمة للمشاركة المباشرة وتسعى من خلال ذلك للقضاء على هرمية القوة والتفاعلات المعقدة في الحياة المعاصرة عن طريق العودة إلى نمط فعال للديمقراطية المباشرة القائمة على التمثيل المباشر والمشاركة في مجالات العمل والحياة وأخيرا فإن التعددية الليبرالية كونها نتاج التطور الديمقراطي الأمريكي والغربي فإن ثمة محاذير عديدة تكشف محاولة الاعتماد عليها خارج نطاق العالم الغربي وخصوصا في البلدان النامية ، ما لم يتم تطويرها كي تتلاءم مع أوضاع وحقائق هذه الدول ومجتمعاتها.[1]

[1] . سعدي عبد الكريم ، **مرجع سابق** ،ص.2.

المبحث الثالث : استراتيجيات ومواقف قطاعات الظاهرة الإسلامية في التعددية السياسية

يأتي هذا المبحث ليكشف مدى تعقد الظاهرة الإسلامية وتنوعها وتباينها من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر ، وان الخطاب الديني ليس خطابا واحدا بل متعدد الرؤية وهنا يصبح التحليل مختلفا ، ومن ثم تختلف النتائج ، إن التاريخ والواقع يقول لنا استحالة أن نضع في نفس المستوى والسياق ثورات الشيعة في العهدين الأموي والعباسي مع ثورة الخميني في إيران عام 1917، ولا هذه الثورات مع الحركات السنية المعاصرة ، ولا نقرن بعض هذه الحركات ذات التوجه الراديكالي بالخوارج قديما ، ولا أن نضع تماما شخصيات من التاريخ القريب والمعاصر في سلة واحدة فحسن البنا ليس هو حسن ترابي ، وعمر عبد الرحمن ليس هو سيد قطب ، وراشد الغنوشي ليس هو عباسي مدني أو علي بلحاج ، ولا يصح أن نزيل الفروق في القيمة التاريخية وحجم التأثير بين جماعة الإخوان المسلمين وجماعة الجهاد ، أو الحركات الصوفية الطرقية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، بل أيضا يمكن القول أن الحركة الواحدة لها أجيال تتباين في قوة الشخصية والمحتوى الفكري[1] .

تعتبر التعددية السياسية التي يجري العمل بها في واقعنا المعاصر ومن أهم مظاهرها الأحزاب السياسية باعتبارها تكتلات سياسية تعمل بالوسائل الديمقراطية للوصول إلى الحكم لتنفيذ برنامج سياسي معين من المسائل الحادثة التي لا عهد للأمة بها من قبل وقد تفاوتت اجتهادات المعاصرين في هذه القضية كما هو الشأن في المسائل الحادثة ، فهل تتسع المذهبية الإسلامية للتعددية على صعيد العمل السياسي في واقعنا المعاصر ؟

المطلب الأول : اتجاه القائلين بالمنع من إنشاء الأحزاب بإطلاق

يرى هذا الاتجاه أن نظام تعدد الأحزاب لا سبيل إليه في المجتمع الإسلامي ، ولا تتسع له قواعد المذهبية الإسلامية لما يخرقه من الأصول والقواعد الشرعية ،ولما

---

[1]. عبد العاطي محمد أحمد :**الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي** (القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر ،ط1،1995،ص.15.

يفضي إليه من الحالات الوخيمة والعواقب المنكرة ، وأنه يجب أن تسد الذرائع إليه بكل سبيل واستندوا إلى:[1]

1- أدلة من النصوص الشرعية ، كذم الأحزاب والفرقة وان الأصل هو حزب الله الداعي للإجماع ، ففي القرآن الكريم الكثير من النصوص التي تنهى عن التفرقة والتنازع المفضي إلى الفشل وذهاب الريح ، وأمر الاعتصام بحبل الله عز وجل .

2- أن معقد الولاء والبراء هو الإسلام لا غير .

3- النهي الشرعي عن التنافس في طلب الإمارة وتتوعد بفعل ذلك بالخذلان وسوء العاقبة ، وان المسئولية والتكليف بحقوق الرعية أمانة وهي تكليف وليست تشريف .

4- الأدلة التي تنهي عن تزكية النفس والطعن في الآخرين ومعلوم أن من قواعد التنافس الحزبي هذه الحملات الانتخابية التي يقوم بها المرشحون المتنافسون ويزكون أنفسهم ويدعون الناس فيها لانتخابهم ويقدحون في الآخرين وهذا الطعن في الآخرين ، إن كان بحق فهو غيبة وإن كان بباطل فهو بهتان !! وتحريم الأمرين مما علم بالضرورة من الدين .

5- الأدلة التي توجب الطاعة للأئمة في غير معصية ، وتنهى عن تنازعهم وتحرم الخروج عليهم .

6- أن التحزب إما أن يكون على أصول كلية بدعية تخالف الأصول الثابتة وإما أن يكون تحزبا على اجتهادات فرعية ، وخلافات فقهية ، وإما أن يكون تحزبا على أمور تتعلق بالحكمة والتدبير مما تركته الشريعة عفوا للأمة .

7- إن التعددية تعني تبادل السلطة بين الأطراف المتنافسة أو القابلية لذلك على أقل تقدير ، وهو ضد المعهود في فقه الإمامة العظمة حيث تقتضي بيعة الإمام إذا عقدت له أن يبقى في منصبه ما لم يتغير حاله بنقص في بدنه أو جرح في عدالته أو ردة عن الإسلام بالكلية.

---

[1] . صلاح الصاوي ، **التعددية السياسية في الإسلام** (القاهرة : دار الإعلام الدولي ،ط.1، 1921) ص ص .42-48.

8- انعدام السوابق التاريخية وان الأخذ بهذه النظم هو من باب استيراد الصنائع والبضائع والثقافات من غير بيئتها.

9- خطأ القياس على تعدد الأحزاب العلمانية.

10- فشل التجارب الحزبية المعاصرة في أغلب البلاد الإسلامية .

يستطيع الفكر الإسلامي الواسع والمتعدد أن يجيب على كل هذه الأدلة لأن القضية في النهاية هي في فهم الدليل الشرعي والوقائع التاريخية ونكتفي أن يكون الرد على هذا في الاتجاهات التي ترى عكس هذا الاتجاه .

والخلاصة أن أدلة هذا الاتجاه لا تخلو جميعا من مقال ، وبوسع المشروع الحضاري الإسلامي أن يقدم نموذجا لممارسة حزبية يتلاقى كثير من المثالب التي وجهت لظاهرة تعدد الأحزاب ، لأن النموذج الغربي الذي ارتبطت بها وبتطبيقه في بلاد المسلمين ليس بملزم بطبيعة الحال ، ويبقى الأمر بعد ذلك رهنا بما يسفر عنه تطبيقه في واقع إسلامي من آثار ويومها نستطيع تقويم هذه الظاهرة تقويما صحيحا في ضوء الموازنة بين المصالح المستجلبة والمفاسد المستدفعة حيث تكون العبرة لما غلب أما على المستوى النظري الأكاديمي فيستطيع الباحث في هذا المجال أن يطور ويحدد وأن يرسم صورة تقترب من مثال يحقق بها أغلب مزايا النظام ويتجنب بها عيوبه ، ولكن العبرة الحقيقية بمدى قابلية هذا المثال للتطبيق ومدى اقتراب النموذج العملي المعاش من المثال النظري القابع في الخيال[1].

ويمكن اعتبار هذا الاتجاه في خانة الخطابات الاستبعادية المتشددة كموقف سيد قطب وقد ولد هذا الموقف نتاج الاستبدادية النظام الناصري واعتبر سيد قطب أن الناس مشاركين في الجرائم التي يرتكبها النظام في السجن نظرا لضرورة الاستبعاد كمنهج في العمل السياسي ، ويستثنى قطب كل الأنظمة الحزبية سواء قامت على تعدد الأحزاب أم الحزب الواحد من أي مشروعية سياسية ويستند لها بضرورة وجود

---

[1]. صلاح الصاوي ،**مرجع سابق** ،ص..71

الطليعة الدينية التي تعمل على تخليص المجتمع من الجاهلية ، فقطب يربط حرية التعبير السياسي وغيره بحدود الفهم الأيديولوجي للإسلام [1].

كذلك رؤية عمر عبد الرحمن قائد الجماعة الإسلامية الجهادية ، وحكم عليه في قضية تفجير مركز التجارة العالمية بنيويورك ويجزئ عبد الرحمن الحركة الإسلامية إلى صنفين ، الأول يتزعمه حركة الإخوان المسلمين التي تتبنى التعددية والديمقراطية ، أما التيار الثاني والذي تتزعمه الجماعة الإسلامية فيرفض العملية الديمقراطية وأن الحل يفرض بالقوة في مسائل الهوية والأخلاق والقيم والأنظمة والحكم ، كما فعل سيد قطب يتهم عبد الرحمن أي نظام يتبنى المبادئ الغربية بالكفر والجاهلية ويحلل إسقاطه بالقوة [2].

ويرى أنه مهما تكن النسبة العددية للإسلاميين في مجالس البرلمانية فإنهم لن يحققوا شيئا و لك أن تسأل عن ماذا حقق هؤلاء الإسلاميون بنسبهم العالية لدينهم فضلا عن دنياهم ؟ ولن ينجح الإسلاميون بتحصيل شيء في هذه التجربة ، وإذا كانوا يعتقدون أنهم سوف يحققون الإسلام بهذه الطريقة وحصل لهم ذلك فهو خير ، لكن أود أن أنبه إلى أنه ما أخذ بسهولة ينزع بسهولة ، إذا فالشيخ عمر عبد الرحمن يرى أن الأخذ بالانتخاب ينزع بالانتخاب وبالتالي فلا جدوى للإسلاميين للوصول إلى السلطة مادام أنها ستنتزع منهم ، والحل هو بقول الحق والنهى عن المنكر والجهاد في سبيل الله فإن أحدا لا يستطيع نزع الحكم عنهم أبدا.[3]

موقف عبد الله حلاق ، يقر هو الآخر بعدم جواز المشاركة السياسية مع الأنظمة الحاكمة التي تعتمد على الديمقراطية في حياتها التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ليست شرعية في ميزان الإسلام لأنها لا تحتكم إلى شريعة الله عز وجل وتحتكم إلى شرع البشر.

---

1. سيد قطب ، معالم في الطريق في احمد الموصلي موسوعة الحركات الإسلامية ، **مرجع سابق**، ص ص.109، 110.

[2].أحمد موصللي ،**مرجع سابق** ، ص.114

3.عبد الله خلاق ، **الصحوة الإسلامية مناهج مدارس حركات** ،(بيروت، دار سبيل الرشاد،ط1 ، 1999، ص ص 340، .341.

إن المبدأ الذي ينطلق منه الرافضون للديمقراطية كنظام للحكم يقوم على الحرية والمشاركة السياسية والتعددية وغيرها من الآليات فحسب ، بل ينظر للديمقراطية كاديولوجية غربية تتنافى مع الإسلام[1]

عموما تؤمن هذه الجماعات بالدولة الدينية وليس المدنية ، ولا تقر للأمة كمصدر للسلطات وجوهر التعددية حيث لا تقبلها إلا في إطار مرجعية واحدة وهي المرجعية الإسلامية وأكدت دراسة هالة مصطفى أن التعارض بين هذه الحركات والفكر السياسي لمنظري الظاهرة الإسلامية والديمقراطية هو تعارض مبدئي ، ولا يمكن حله [2].

ويعتمد أسلوب الأسلمة الثورية الفوقية ويرى أنه لا بد للحركات الإسلامية من الانقضاض على أجهزة الدولة التي تؤسلم المجتمع بالعنف ، عنف الدولة المنظم على حد تعبير MAX WEBER ماكس ويبر

المطلب الثاني : اتجاه القائلين بإباحة التعددية في إطار الأصول الشرعية

يغلب على هذا الاتجاه الباحثين المعاصرين ، وربما كان لواقع الاستبداد الذي تعيشه بلاد المسلمين وقيمة الحرية التي تزهو بها المجتمعات الغربية دوره في بلورة هذا الاتجاه ، إنها الهزيمة النفسية أمام معطيات الحضارة الغربية ، ويرى أصحاب الدعوة للأخذ من الغرب إنه التجديد في الوسائل والأساليب لاستيعاب متغيرات العصر ولا علاقة لها بهزيمة أو انتصار ، وأيا كان فقد أصبح هذا الاتجاه حقيقة واقعة ، وتكاد أغلب الكتابات حول النظام السياسي الإسلامي تنحوا هذا المنحى – التوفيقية - وتلتمس التخريجات الشرعية التي تدخله في منظومة المفاهيم السياسية الإسلامية .

فجواز التعددية داخل الإطار الإسلامي هو من مسائل السياسة الشرعية التي تعتمد الموازنة بين المصالح والمفاسد ولا يشترط لمشروعيتها أن تكون على مثال سابق ، وأن الأصل في العادات والمعاملات الإباحة حتى يأتي ما يدل على التحريم ،

---

1. .عبد الله خلاق ، الصحوة الإسلامية : مناهج ،مدارس ،حركات "في عمراني كربوسة،**الحركة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني** ،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،2004،2005) .ص،11.

[2]. حسنين توفيق إبراهيم :**التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر** (القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ،ط1 ، 2006)،ص.180 .

وقاعدة الذرائع مالا يتم به الواجب فهو واجب فالتعددية أمثل طريق لتحقيق الشورى والرقابة على السلطة وصيانة الحقوق والحريات العامة ، كما أنها الطريق إلى الاستقرار السياسي ومنع حركات التمرد والخروج المسلح بالإضافة إلى بشاعة البديل وهو الاستبداد بالسلطة ما ترتب على ذلك عبر التاريخ من الإغراء بالقهر والتسلط وما ترتب على ذلك كله أن كافة الأدلة التي ساقها المعارضون موضع نظر ، وأن جملة المفاسد يمكن تجنبها بالكلية ، ومنها ما يمكن تقليله بحيث يبدو موجودا إذا ما قورن بما في التعددية من المصالح الراجحة ، كما أن التعددية لا تعني بالضرورة التنافس على موقع الإمامة ، بل قد يكفي فيها التنافس على موقع الوزارة[1].

تفرض الوقائع على الباحث أن يعود إلى مرحلة التأسيس لما نراه اليوم من انتشار للأحزاب الدينية وتعددها ونعنى بها ما اصطلح على تسميته بالحركة الإسلامية الدينية التي بدأت في الربع الأخير للقرن التاسع عشر[2]

يقف جمال الدين الأفغاني على رأس الداعيين لقيام حكومة إسلامية واحدة تأتم بالإسلام وتعاليمه وتدعيم الهوية الإسلامية التي هي أساس قيامها ، ولما كان ليس في الإمكان خضوعها لأمير واحد اكتفى بالدعوة إلى أن ترتبط أجزاؤها بروابط محكمة ويكون لها مقصد واحد وتحكم الأقطار كلها حكومات إمامها القرآن وأساسها العدل والشورى واختيار الناس لتولى الأمور [3].

لقد أخذت المسألة السياسية مكانا مركزيا داخل فكر الإصلاحيين وانطلقوا من الدين إلى السياسة باعتباره إدارة الاجتماع الإنساني بكل مستوياته ، وشارك المصلحين الأوائل في تشكيل أحزاب وتمتد هذه الفترة من القرن 19 وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى وذلك جنبا إلى جنب مع الليبراليين ، فقد شارك محمد عبده في كتابة برنامج حزب الأمة بقيادة أحمد عرابي وشارك الشيخ رشيد رضا في حزب الاتحاد السوري لقد كانت حركة الإصلاح الديني منفتحة على المفاهيم السياسية الغربية كالديمقراطية

---

[1]. صلاح الصاوي ، **مرجع سابق** ، ص ص .154 ،.155

2. أرسلان شرف الدين،**مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية** (بيروت دار الفارابي،ط.1، 2006) ص. 214 .

3. محمد صفي الدين خربوش ، **الفكر السياسي العربي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ،2009) ،ص ص .30 ،31 .

والبرلمانية والتعددية والحزبية ، بل أكثر سلفية –رشيد رضا – قد طالب علنا بالأخذ عن الغرب ، خاصة التنظيمات السياسية والجمعيات والأحزاب كضرورة للنهضة والتقدم واعتبرها العلة الأولى لارتقاء الأمم [1].

والخلاصة أن المصلحين كالأفغاني ومحمد عبده ، وخير الدين التونسي ورشيد رضا ، والكواكبي قد مالوا إلى الأخذ بأسس النظام السياسي الغربي لكنهم نسبوها إلى الإسلام ووجودها ضمنا أو صراحة في مصادر التشريع الإسلامي ، القرآن والسنة القياس والإجماع وصحيح أنهم قاموا بتماثل للمفاهيم مع ما يمكن أن يقابلها في الفكر الإسلامي .

كانت البدايات الأولى للحركة الإصلاحية تحمل ديناميت تطويرية وحركية هائلة وهي براغماتية ، ومن الصعب الآن التنبؤ بنتائج حركة ثقافية وسياسية كهذه لو أنها استمرت على مسارها الأول دون تدخل القوى الخارجية في بلاد العرب والإسلام وقطع الطريق على تناميها بشكل حر ومستقل .

يبرز لنا في هذا الاتجاه الثاني أحمد شاكر واتجاه مدرسة الإخوان المسلمين وعلى رأسهم الشيخ حسن البنا ويوسف القرضاوي وقالوا أن التعددية مصلحة مقصدية للشرع الحكيم ، وأن الديمقراطية والمشاركة مباحة شرط أن يكون صريحا بأنه يسعى إلى هذا الطريق للوصول إلى السلطة وتحويل الدولة إلى دولة إسلامية والديمقراطية لديهم تعتبر آلية سياسية للحكم الصالح واكتفوا بجانبها السياسي دون بقية القيم. [2]

كما يذهب في هذا الاتجاه راشد الغنوشي وحسن الترابي ومحمد سليم العوا ومحمد الهاشمي الحامدي ومالك بن نبي وعباسي مدني.

وبناء على ما تقدم يصبح اختيار التعددية بعد تهذيبها وإعادة صياغتها بما يلائم مقاصد الشريعة هو النموذج المقترح للعمل السياسي في دولة الإسلام المنشودة أو على الأقل أحد النماذج المطروحة للتطبيق.

---

[1]. رسلان شرف الدين،**مرجع سابق**، ص ص. 214 ،217.

[2]. عبد الله جاب الله ، **شرعية العمل السياسي** (الجزائر:دار المعرفة ، 2002) ص ..159

ويتميز أسلوب عمل هذا التيار بالأسلمة من القاعدة يعكس دائما منهجا سليما في العمل السياسي ، كما يهدف على المدى البعيد إلى امتصاص كل المعارضات التي تواجه التيار الإسلامي ، ومن ثمة أسلمة المجتمع ككل وشعارهم أقم دولة الإسلام في صدرك تجدها على أرضك وهو تيار إصلاحي ذا فكر تنويري [1].

المطلب الثالث : الاتجاه القائل بإباحة التعددية بإطلاق

لا يقف هذا الاتجاه عند حدود التعددية الملتزمة بسيادة الشريعة ، بل يرون أن المذهبية الإسلامية تستوعب إطلاق التعددية إلى أبعد مدى حتى تشمل الأحزاب الشيوعية الإلحادية والعلمانية ونحوه ومن حججهم في ذلك أن المذهبية الإسلامية التي استوعبت في داخلها المجوس وهم عبدة النار والأصنام ، كما استوعبت اليهود والنصارى لهي من المرونة بحيث تستوعب داخل إطارها الشيوعيين والعلمانيين وفي الصحيفة التي عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل المدينة من المسلمين واليهود ومن دخل في عهدهم عبرة ومنهاج ، وسابقة لها دلالاتها الحضارية التي تشهد بمدى مرونة الإطار السياسي في الدولة الإسلامية [2].

ويتكون هذا الاتجاه الثالث من مفكري ما يسمى أحيانا باليسار الإسلامي، ويعتبر حسن حنفي أستاذ الفلسفة في جامعة القاهرة أحد أبرز ممثليه وهو تيار صغير لا يتمتع بقاعدة سياسية واسعة ، إلا أنهم يلتقون مع التيار الثاني في عدد من المواقف والأطروحات خاصة في الدعوة إلى التجديد وإلى فتح باب الاجتهاد وفي نقد الفكر السلفي عموما ، ويدعو حنفي إلى نقد الذات ومحاسبة النفس [3].

ويرى حنفي أن التحدي الإسلامي للفكر الإسلامي في العصر الحالي هو " كيف يمكن تحقيق أهداف الفريق العلماني ؟ ما تصبو إليه مجتمعاتنا من حرية وتقدم ، وفي

---

1. رياض الصيداوي : الإسلام السياسي العربي في ظل التحولات

www.azzaman .com/azzaman/articles/2002/01/23/a88514.htm

2. صلاح الصاوي،**مرجع سابق**، ص ص . 100 ، 101 .

3. جورج جقمان :**الديمقراطية في نهاية القرن العشرين :نحو خارطة فكرية في برهان غليون** (دراسات نقدية بيروت : مركز الدراسات الموحدة العربية ، ط.1 ،1994)، ص. 39 .

نفس الوقت كيف نستطيع أن نحقق مطالب الفريق الثاني ،وهو تطبيق الشريعة الإسلامية ؟ "

ويرى أن هذا أمر ميسور فالشريعة الإسلامية شريعة وضعية ، تقوم على تحقيق مصالح عامة وهي مقاصد الشريعة كما حددها الأصوليون وضع الشريعة ابتداء ، فالضروريات والاحتياجات ، والتحسينات والضروريات خمس :المحافظة على الدين ، والنفس والعقل والعرض والمال وهي مقومات الحياة ... وهذه الضروريات الخمس يدافع عنه العلمانيون ، إلا أنهم يأخذونها من الحضارة الغربية ، وليس من الشريعة الإسلامية، ومن الآخر ليس من الأنا ، تقليد وليس إبداعا [1].

ومن أبرز المنادين بالتعددية على هذا النحو من الحركات الإسلامية في واقعنا المعاصر حركة الاتجاه الإسلامي في تونس، ويقول في هذا رئيس الحركة " لا نعارض البتة أن يقوم في البلاد أي اتجاه من الاتجاهات ، ولا نعارض البتة قيام أي حركة سياسية وان اختلفت معنا اختلافا أساسيا جذريا ، بما في ذلك الحزب الشيوعي ، فنحن حين نقدم أطروحاتنا نقدمها ونحن نؤمن بأن الشعب هو الذي رفعنا إلى السلطة ليس إلا ولذلك ليس لنا الحق أن نمنع أي طرف من أن يقدم برنامجه ، وهذا الموقف هو منطق مبدئي إسلامي ،أصولي شرعي ، فنحن لا نعتبر المنع من حقنا بل هو من حق الشعب.

كما أن الكثير من الدعاة والكتاب استخدموا كلمة ديمقراطية ولم يجدوا بأسا من استعمالها وكتب عباس محمود العقاد كتبا سماه الديمقراطية الإسلامية وبالغ خالد محمد خالد حين اعتبر الديمقراطية هي الإسلام ذاته [2] .

ورغم أن جمهور المفكرين الإسلاميين على رفض هذا التوجه واعتباره تبعية وانحطاط لمشاعر هؤلاء أمام الحضارة الغربية وسواء أكان الباعث على هذا الاتجاه هو الدفاع على الإسلام في مواجهة من يتهمونه بالأحادية ،واستمالة العناصر العلمانية وتألفها في هذه المرحلة حتى تكف بأسها عن المشروع الإسلامي أو كان الباعث إليه هو الرغبة في المحاكاة مع التباس في بعض المفاهيم الأمر الذي أدى إلى اختلاط

---

[1]. حسن حنفي ومحمد عابدي الجابري ، **حوار المشرق والمغرب** (القاهرة :مكتبة مديولي،1990)،ص .44.

2. عبد الله جاب الله ،**مرجع سابق** ،ص ص.179، 180.

الأوراق وغياب بعض الحقائق الإسلامية الأساسية وحسب رأي مفكري الوسطية في التيار الثاني ترى أن المذهبية الإسلامية لا تتسع للبوذي أو الهندوسي أو الملحد بشريعة بوذا أو برهم أو ماركس لتكون هي الحكم الأعلى في بلاد المسلمين.

إن التعددية المطلقة لا وجود لها في الواقع لا في الدولة الإسلامية ولا في الدول الغربية ، لأنه ما من دولة من الدول إلا وتقيد الحريات السياسية وغيرها بما يسمى بالنظام والآداب وقد تضيق دائرة هذه القيود وقد تتسع وقد تتفاوت من دولة إلى أخرى.

يقول الدكتور عبد اللطيف عامر عميد كلية الشريعة العالمية بإسلام آباد في معرض إجابته على استفتاء وجه إليه حول التعددية السياسية في الدول الإسلامية " إن التعددية السياسية المطلقة غير معمول بها فعلا لا أقول في الشريعة الإسلامية وحدها ، ولكن في كل النظم العالمية ،وإن بدا في هذه ظاهر غير ذلك".

الفصل الثاني:

حركة مجتمع السلم والتعددية السياسية على المستوى المركزي

المبحث الأول : نشأة الحركة الإسلامية في الجزائر

تقول صحيفة الإيكونوميست البريطانية : لماذا يبقى الإسلام بالذات مؤثرا في الحياة السياسية والاجتماعية بينما لا تمتلك الأديان الأخرى ذلك التأثير؟.[1]

كانت الجزائر إسلامية منذ الفتوحات الإسلامية لعبد الله بن سرح ، فتأسست الدويلات الإسلامية ، وكانت دائما تحت غطاء الخلافة الإسلامية وعرفت وضعا خاصا ومميزا أثناء الخلافة العثمانية إلى أن وقعت في استعمار استيطاني دام مائة وثلاثين سنة كان الجهاد إسلاميا ، ومرجعية نوفمبر إسلامية وقبله ثورات الأمير عبد القادر الرجل السياسي والمحارب الديني ، وهو مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة وغيرهم من شيوخ المقاومة كالشيخ بوعمامة والمقراني ،(وكانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أسسها عبد الحميد بن باديس والإبراهيمي الأب الروحي للحركة الإسلامية بعد الاستقلال.[2]

يضاف إلى ذلك أن الحركة الإسلامية لها تأثيراتها الخارجية ، إنها تستلهم من العالمية ، ومما يحدث في منطقة المشرق وحتى في شبه الجزيرة الهندية كالجماعة الإسلامية التي أسسها أبو الأعلى المودودي ، وفي المشرق حركة الإخوان المسلمين التي أنشأها حسن البنا عام **1927** وهي الأب الروحي لأغلب الحركات الإسلامية في العالم أو ما يعرف بالإخوانية العالمية.[3]

هذه أهم مصادر التفكير لدى الحركات الإسلامية في الجزائر فكيف ارتسمت ملامح التطور لدى الحركة الإسلامية بعد إستقلال الجزائر؟

وتقتضي منا الدراسة حتى نجيب على هذا السؤال أن نقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب يهتم الأول بمرحلة الظهور والتكوين وهو ما عرفته الظاهرة الإسلامية من بعد الاستقلال إلى ميلاد التعددية ثم المرحلة الثانية بعد التعددية وهي

---

[1] . محمد العربي فلاح ، **سدنة العلمانية في الجزائر**(الجزائر : دار الخلدونية 2004)،ص.48.

[2] . محمد العباسي ، **السلطة والحركة الإسلامية في الجزائر**(القاهرة دار المعارف 1992) ،ص . 03.

[3] . الجورشي **مستقبل الحركات الإسلامية رهن التغيرات الحديثة**، مرجع سابق، ص . 138 .

مرحلة تأسيس الأحزاب الإسلامية ننتقل من العام إلى الخاص والذي يهمنا هو الظهور السياسي لحركة مجتمع السلم حماس عند التأسيس للتعددية.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل التعددية السياسية 1962-1989

وقد شملت على فترات أو محطات رئيسية محددة مفاهيمها ومتشابكة ضمنيا تاريخيا، فمن فترة السرية والعمل السياسي أين بدأت الحركة الإسلامية المتوقع على جغرافية النظام السياسي الجزائري ، ليتوج ذلك في بداية الثمانينيات بتلاوة أول ميثاق للدولة الإسلامية ، ثم مرحلة العمل المسلح التي تعتبر سابقة في تأسيس "العنف الإسلامي" وأثر ذلك على مستقبل الحركة والعمل الإسلامي عموما في الجزائر.

أولا- فترة النخب (1962-1966):

لابد أن نعرف أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الأب الروحي لأغلب الحركات الإسلامية في الجزائر وهي النواة الحقيقية للعمل الإسلامي المنظم في الجزائر[1] ، وقد وصل عملها حتى فرنسا ومن مشايخها عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، والفضيل الورتلاني والعربي التبسي ، وتوفيق المدني ، وخير الدين والشيخ سحنون وعرباوي ، أحد مؤسسي الإخوان في الجزائر عام **1953** وسيصبحان من الوجوه البارزة للعمل الإسلامي في جزائر الاستقلال[2]، بعد عدة أشهر من الاستقلال جويلية **1962** كان عمل الدعاة المعزولين في المساجد والجوامع وقد وجدوا أخيرا إطارا تعبيريا جاهزا "جمعية القيم" التي تأسست في فيفري 1963 ، والتي أسسها الشيخ الهاشمي التيجاني ورأسها بالتعاون مع المشايخ عبد اللطيف سلطاني ، أحمد سحنون، مصباح حويذق ، الحاج سليمان بن الشريف، عباس مدني ، عمار طالبي ، رضا بن عقبة...، وسرعان ما فرضت نفسها على المسرح السياسي بفضل نشاطها في المساجد ومحاضراتها في نادي الترقي وإصدارها مجلة شهرية "التهذيب الإسلامي"[3].

---

[1]. محمد العباسي، **مرجع سابق**، ص.3.

[2] .عمراني كربوسة، **مرجع سابق**، ص ص. 22،23.

[3] . لياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس** (لبنان: دار الفرابي، خليل أحمد خليل، ط . 1 ، 2003)، ص.225.

لكن باعتراض الجمعية على التوجهات الاشتراكية للنظام السياسي الجزائري وبناء المجتمع الاشتراكي بدأ الصراع؛ ليقال رئيسها من جامعة الجزائر، وعلى إثر الرسالة التي بعثت بها الجمعية إلى الرئيس جمال عبد الناصر تعترض فيها على إعدام السيد قطب ومحاكمة الإخوان بصفة عامة قرر النظام تجميد نشاطها في **1964/09/22** لتدخل مرحلة العمل السري.

يلاحظ أنه منذ البداية انقسمت النخب الإسلامية بين الخضوع وبين الابتعاد وأخرى بدأت بالنقد والمعارضة كالشيخ البشير الإبراهيمي في عهد الرئيس بن بلة ، خاصة البيان الشهير الذي رفعه إلى السلطات الجزائرية العليا بتاريخ **1964/04/16** فقد كشف هذا البيان عن جزء من خفايا الصراع الدائر بين أجنحة النظام، والذي حاولت الأجهزة الحاكمة وقتئذ التكتم عليه، وصنفت السلطة الحاكمة بيان الإبراهيمي في خانة " جرائم الرأي" لأنه اتهم النظام القائم بالغفلة عن تطلعات الجماهير، ومصادرة اختيارهم، الذي يجب أن يبعث من صميم جذورنا العربية الإسلامية لا من مذاهب أجنبية[1].

وفي سنة **1965** أخذ الفكر الإسلامي الأصيل دفعة قوية وظهر فيلسوف الإسلام – مالك بن نبي – الذي أوجد تيارا فكريا عصريا ، وصار يغذي حلاقات فكرية عديدة وجماعات متفرقة وأنشأ جيلا جديدا من دعاة الأصالة الإسلامية ، رفع كثير منها شعار الجزأرة اعتزازا منهم بأصالة الفكر الإسلامي الجزائري والتجديد الذاتي ، الذي يعتبرونه أكثر تقدما من الفكر المشرقي .[2]

ومن ثم فالنخب الإسلامية التي حملت مسؤولية الإصلاح الديني في الجزائر تجاذبت بين الطابع الإصلاحي السلفي ، وبين الطابع الإصلاحي التحديثي .

ثانيا - فترة السرية : 1966-1982

" إن الجزائر من أبرز النماذج على فشل خيارات استيعاب الإسلاميين داخل النظام السياسي في العملية السياسية ...".[3]

---

[1]. أبو جرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر** (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995)، ص ص 104،105.

[2]. توفيق محمد الشاوي ، **مرجع سابق** ، ص.87.

[3]. مايكل كولنز دون ، **مرجع سابق** ، ص.57.

لهذا إنتضمت عدة مجموعات في السر وكانت في أغلبيتها ميالة إلـــى – الإخـــوان المسلمين -، - أنصار الله - ،- جند الله - ، جماعات الموحدين- إنه الانتقـــال إلـــى مرحلة العمل الذي يأخذ مهمة تهذيب المجتمع .[1]

وقد اعتمدت الحركة الإسلامية لنشر دعوتها منابر ثلاث :

فالمسجد على أساس أنه المنبر الأصيل والأساس التي تنطلق منه كلمة الحق ، ولعـــب الأئمة دورا الاتصال المباشر مع القاعدة الشعبية ، وهو نوع من التســـويق السياســـي للمشروع الإسلامي ، ففي سنة **1968** فتح أول مسجد في الجامعة المركزية في الجزائر العاصمة باقتراح من الأستاذ مالك بن نبي الذي كان يؤمن بضرورة تكوين نخبة مثقفة إسلامية تتصدى للصراع الفكري ومزاعم اليسار الجزائري ، فأثمرتا فكرته وصارت العاصمة الجزائرية ومناطقها تشهد سنويا ملتقى عالميا للفكر الإسلامي، وقد استحوذت لاحقا وزارة الشؤون الدينية على هذه الفكرة وتبنتها .[2]

أما المنبر الثاني وهو **المحضن التربوي العلمي** المتمثل في الجامعات والتعلـــيم بصفة عامة إذ أن **90%** بالنسبة لسلك التعليم يتحكم فيه العناصر الإسلامية .[3]

البيوتات وذلك بإعطاء توجيهات للأمهات والشباب خاصة في المخيمات لكن من إعلان بومدين عن الثورة الاشتراكية ، الزراعية ، الصناعية والثقافية ، سنة **1971** ، لتبـــدي الحركة الإسلامية امتعاضها وتميزت بمعارضتها السرية خوفا من بطش النظام وكـــان رد الفعل كالتالي :

- توزيع المناشير والأسطوانات المكتوبة والمسموعة دار فحواها حـــول تحـــريم الصلاة على أرض مؤممة شرعا وأصدر هذه الفتوى الشيخ أحمد سحنون وعبد اللطيف وسلطاني .
- تأليف الكتب الناقدة للاشتراكية والمبادئ المستورة من الغرب .
- معارضة تيار الجزأرة للميثاق الوطني .

[1] . إلياس بوكراع ، **مرجع سابق** ، ص ص.226، 227.

[2] . يحي أبو زكريا، **الحركة الإسلامية في الجزائر** (بيروت : العارف للمطبوعات ، ط.1 ، 1993) ، ص.11.

[3] . محمد بو سليماني ، **وقفات مع الحركة الإسلامية** . www.hms algeria.net(1992),p.2

- قيام الشيخ محفوظ نحناح وبطريقة خاصة تخريب أعمدة كهربائية وسط البليـــدة، فحكم عليه **15** سنة سجنا نافذا .
- نشط عبد الله جاب الله في الشرق في بناء المساجد والدعوة .
- خروج صراع الجامعة في الجزائر إلى الشارع وإعلان ميثاق الدولة الإسلامية

بالجامعة المركزية عام **1982** " وصاغ بيان التجمع المنظم والذي يحتوي علـــى **14** نقطة الشيخ محفوظ نحناح".[1]

- اغتيال الطالب كمال أمزان صاحب التوجه اليساري حيـــث ومـــع الإضـــراب اضطرت السلطات إلى إغلاق الجامعة وأماكن الصـــلاة فيهـــا وشـــنت حملـــة اعتقالات واسعة في صفوف الطلبة .
- رد الإسلاميون بتاريخ **1982/11/01** احتجاجا على اعتقـــال رفقـــائهم بالجامعـــة المركزية ، ونظمت مظاهرة بقيادة عباس مدني وعبد اللطيف .

من ناحية أخرى ، فإن الظاهرة الإسلامية المتميزة التي طبعت مرحلة الثمانينيـــات منذ بدايتها هي تنامي التيار الإسلامي الداعي إلى إقامـــة الدولـــة الإســـلامية فـــي الجزائر ، والذي تمكن رغم الرقابة المفروضة عليه أن يبسط أجنحته على مختلف مناطق الوطن وبشكل تام ، غير أن أفراد جماعة الدعوة الإسلامية الـــذين قـــرروا الاجتماع للإعلان عن الدعوة بالجزائر سنة **1982** والذين هم :

الشيخ محفوظ نحناح ، الشيخ سلطاني والشيخ عبد الباقي العرباوي ، ومحمد السعيد وعباسي مدني وعلي بلحاج ، ولم يفلحوا في عقد اجتماعهم بعد اكتشاف أمـــرهم ، وبدأت حملة الاعتقالات في صفوفهم ، غير أن حضور هذا التيار بقـــي ملموســـا وقويا خاصة في الأوساط الجامعية .[2]

ثالثا- فترة العمل المسلح : لم تنزع كل التيارات الإسلامية نحو العنف ، فهي تلتقـــي في الهدف وهو إقامة الدولة الإسلامية ، وتختلف في الوسائل والمناهج .

---

[1] .إبراهيم بن عمر ، **محفوظ نحناح رجل الحوار** (الجزائر : دار عيسات إيدير ، 1995) ، ص.15.

[2] . رابح لعروسي ، **السلطة التشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية** (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،2003-2004) ، ص.205.

لقد كان لظهور الحركة الإسلامية المسلحة أن ألفت بين إستراتيجية أخذ السلطة وإستراتيجية المجابهة العنيفة ، والحركة الإسلامية المسلحة أول تنظيم إسلامي مسلح أنشأه مصطفى بويعلي سنة **1982** بمساعدة زميله منصوري ملياني " وقد اعترض عليه الشيخ سحنون وطرده من بيته ، أما عباسي فقد قال عنه في مسجد القصبة من حمل السلاح علينا فهو كافر ، واستنكر الشيخ محفوظ نحناح توجهاته وفكرته لحمل السلاح".[1]

وقد كانت هذه الجماعة تهدف إلى إسقاط النظام وإقامة الدولة الإسلامية ، وترى أن الدولة الجزائرية ساهمت في القضاء على المشروع الإسلامي الذي من أجله قامت الثورة الجزائرية .[2]

وبعد أن قتل أمير هذا التنظيم المسلح في أكتوبر **1987** وبعض أعضاء حركته واعتقال البقية هدأت الجزائر قليلا لتنتفض في أوسع انتفاضة عرفتها الجزائر – قيل أنها سياسية وقيل أنها اجتماعية اقتصادية - ، ففي **05 أكتوبر 1988** اتضح أن الجزائر تتجه نحو مرحلة جديدة أسست التعددية ومعها عرفت الحركة الإسلامية تحولات عميقة نتيجة تغير الوضع القانوني لمؤسسات النظام السياسي وذلك بإقرار دستور **1989** ، فما هي أبرز التحولات التي حدثت في عمل الحركة الإسلامية بعد التعددية السياسية ؟.

المطلب الثاني : الحركة الإسلامية في مرحلة ما بعد التعددية

لقد فات الجزائريين تحديد شكل الحكم الذي يريدون عندما فكروا في الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية ، فالإسلاميون بالإضافة إلى افتقارهم إلى مشروع واضح المعالم ، أخاف جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية ، فهم يتبنونا الطرح الديمقراطي فقط للوصول إلى السلطة ثم الانقلاب عليه وشعارهم في ذلك :" نذهب إلى الانتخابات مرة واحدة ".[3]

وفي هذا يقول وزير الدفاع لتلك المرحلة خالد نزار:" إن الإسلامويين إذا وضعوا اليد على حركة الانتفاضة التي جرت في 05أكتوبر 1988 فإنهم سوف

---

[1] . إبراهيم بن عمر ، **مرجع سابق** ، ص.16.

[2] . يحي أبو زكريا، **مرجع سابق** ، ص.37.

[3] . محمد بوضياف ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري 2014** (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2010/2009)، ص.154.

يضاعفون من مظاهرات الشوارع ضد السلطة وازدادوا جرأة وكشفوا عن مطالبهم بإقامة دولة ثيوقراطية – الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة-".[1]

في مقابل هذه الشعارات المتطرفة نجد ارتباك القوى العلمانية "المعزولة شعبيا" والتي تتبنى الطرح الديمقراطي لكنها ترفض الإسلاميين كشريك في العملية الانتخابية فهم يريدون ديمقراطية على مقاس السلطة [2] ، فهل التيار الإسلامي كله بهذه النظرة للتعددية السياسية في الجزائر ؟

مع بداية الانفتاح الديمقراطي وإقرار التعددية تجاوبت القوى السياسية الجزائرية مع المناخ الديمقراطي فتشكل عدد كبير من الأحزاب وصل إلى **60** حزبا ، وكان الإسلاميون أكبر المستفيدين من الانفتاح الديمقراطي وأسسوا أحزابا قائمة على البعد الديني الإسلامي " كان يبدوا أن الجزائر تمثل حالة جادة وواعدة في طريق التحول من الحكم الأتوقراطي إلى الحكم الديمقراطي " [3] ، وبالفعل تم التداول على السلطة على المستوى القاعدي في أول انتخابات محلية تعرفها الجزائر في جويلية **1990** سمحت بفوز عريض لأكبر حزب سياسي معارض في تلك الفترة وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ثم في الانتخابات التشريعية في **26 ديسمبر 1991** في الدور الأول ، لكن تدخل الجيش وقطع مسار الانتخابات وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ جنح جزء منها إلى استعمال العنف كرد فعل على عنف السلطة ولمجابهته سنت السلطة مرسوما تشريعيا استثنائيا لمكافحة الظاهرة .

قد تختلف وجهات النظر في تحديد من هم الإسلاميون ، هل هم أولئك الذين يتخذون من الإسلام كما عاشه السلف مرجعية لإقامة دولة الحق والعدل ؟ ، وهم بلا شك سيصطدمون مع أساليب الحياة الحديثة وعلى كل المستويات ، ومن ثمة فهم دعاة

---

[1] . خالد نزار ، **الجيش الجزائري في مواجهة التضليل : محاكمة باريس** (بيروت : دار الفرابي ، ترجمة خليل أحمد خليل وألبر فرحات، ط.1 ، 2003) ، ص .75.

[2] . محمد بوضياف ، **مرجع سابق** ، ص.155.

[3] . صامويل هنتنغتون ، ، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** (القاهرة : دار سعاد الصباح ، ترجمة عبد الوهاب علوم ،1990)، ص.17.

التطرف والأصولية الدينية أم أنهم أصحاب الإسلام المعتدل المتنــور والــذين يتخذون من تعاليم الإسلام مرجعية لهم مع مراعاة فقه الواقع والتكيف معها ؟ أم أنهــم أولئك الشباب الرافض كتعبير سياسي للإحباط والاغتراب وفقدان الأمل الذي أصــاب المجتمع الجزائري من جراء الفشل الذريع للمشروع التنموي وإقامة الدولة الوطنيــة ؟ والذين يمثلون كذلك حالة الخوف من القيم العالمية حتى وإن كانت نبيلة على افتراض أنها قيم يستخدمها الغرب كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحريات التعبير والتعددية .

إن الظاهرة الإسلامية التي ميزت مرحلة التعددية تختلف من حيث المعالجة التي تطرحها للأزمة الجزائرية غداة الانقلاب على الديمقراطيــة ، فمــن طــرق رفــض مؤسسات الحكم السائدة والفاقدة للشرعية ، لكنها لا تتبنى العنف كوسيلة لحل الأزمة ، إلى أحزاب إسلامية أخرى قبلت دور حدد لها سلفا ، وبين هذا وذاك جنح تيار كبيــر للعمل المسلح كوسيلة لمجابهة النظام ولإقامة الدولة الإسلامية ، وراح ضــحيته حتــى الحركة الإسلامية ودفع الشعب الجزائري في سنين الجمر ثمنا غاليا ، إما باسم الحفاظ على الجمهورية وإما باسم إقامة الدولة الإسلامية وإرجاع الحقوق " ... فلا أصــحاب مشروع العدالة الاجتماعية والمساواة وإقامة الدين استطاعوا أن يمكنوا لأطروحــاتهم ولا أصحاب التوجهات الليبرالية والعلمانيين تمكنوا من استئصال الإسلاميين والقضــاء عليهم ، وكان لا بد لكل منهما أن يراجع إستراتيجيته ويعدل من مواقفه ويبحــث عــن العناصر التي يمكن أن تجري حولها المصالحة والتوافق لإرجاع السلم والأمن للبلاد".[1]

المطلب الثالث : الظهور السياسي لحركة مجتمع السلم

هي الحركة التي كان اسمها حركة الموحدين ، التي أسسها الشيخ نحنــاح ســنة **1963** ميلادي في أيام السرية ، وضعت إستراتيجيتها في الثمانينيات ، نشطت نخبتهــا باسم جمعية الإرشاد والإصلاح مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ذات التوجه غير السياسي.[2]

---

[1] . محمد بوضياف ، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر** (سطيف : دار المجدد للنشر والتوزيع ، ط.1 ، 2009) ، ص.95.

[2] . مصطفى بلمهدي ، "حركة مجتمع السلم في الميزان ،" **المختار** ، ع. 24 (مارس 2008)، ص ص .1،2.

وفي هذا يقول أحد مؤسسي حركة المجتمع الإسلامي : "أنها ليست وليدة المادة **40 من دستور 1989** ، إن لها جذور لا تنفصل عن عهد المصلحين إبان فتـــرة الاســـتعمار وأثناء ثورة التحرير ، إنها تعمل على التغير الشامل الـــواعي وفـــق ســـنن التغييـــر الإسلامي ،تأسست حركتنا عام **1963** وعملت على نشر الفهم السليم للإســـلام كعقيـــدة وكنظام ...واعتمدنا السرية مراعاة للمرحلية ."

دام عملها التربوي مع الحالة السرية إلى غاية **1975** ، وكانت ثلاثة عشر سنة كافيـــة للجماعة بأن تنتقل بالمجموعة إلى مراحل الوعي بشمولية العقيدة التي تعتبر الحكم بما أنزل من أصول العقيدة ،لا من فرعيات الأحكام.[1]

أول المواجهات مع النظام كانت منذ بداية الستينيات في شكل بيانات ومراســـلات لتوجيه النظام الحاكم ، وفي المرحلة الثانية من المواجهة امتازت بالمعارضة الصريحة لاسيما في سنة **1976** عند الدعوة للتمرد على النظام الحاكم والمطالبة بتطبيق الإســـلام منهجا وشريعة ، من خلال بيان أصدرته الجماعة.

كان رد فعل النظام هو متابعة حركة الموحدين والزج بنخبة من مؤسســـيها فـــي السجن ، وحكم على محفوظ نحناح بخمسة عشر سنة سجنا نافذا ،وتراوحت الأحكـــام الباقية بين سنة وعشر سنوات ، لبقية الأعضاء.

رفضت التوجهات الراديكالية لجماعة بويعلي ، ومع تسارع الأحـــداث وانـــدلاع انتفاضة **5 أكتوبر 1988** ، سارعت الحركة في الدعوة إلى تشكيل رابطة للدعاة والعلماء ، تجمع كل الحركات والفعاليات ، وتأسست رابطة الدعوة الإسلامية التي كانـــت مـــن بنات أفكار الشيخ نحناح ، حيث استعرض أهميتها من مسجد الأبيار ، فكانـــت فكـــرة توحيد التيار الإسلامي ليلتحق به الخيرون من أبناء الجزائر .[2]

وأمام تزايد التعداد داخل صفوف الإسلاميين والوطنيين وعدم جدوى المساعي الوحدوية ، فبعد تأسيس جمعية الإرشاد والإصلاح في **28 نوفمبر 1988** تخرج نخبة

---

[1] . محمد أبو سليماني ، " حول تاريخ الحركة ،" **النبأ** ، ع.(11 جوان 1991)، ص.06.

[2] . حميدة العياشي ، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص** (الجزائر : دار الحكمة ، 1992)، ص.2011.

هذه الجمعية بحزب جديد إلى ساحة العمل السياسي يوم **06 ديسمبر 1990** تأسست حركة المجتمع الإسلامي – حماس – تحت مبادئ ثلاثة : الإسلام مصدر عملها ، ثوابت الأمة إطارها ، الشورى مقومها ؛ أما شعارها فهو العلم والعمل والعدل .

وأمام الغياب الكبير لتقاليد الممارسة السياسية والحزبية ، وأمام فقر الشارع السياسي الذي كان يعاني من أوضاع اجتماعية واقتصادية خانقة ، بدا من يرفع شعار الحل الإسلامي هو الأوفر حظا في الاستحواذ على هذا الشارع .[1]

ولكن السؤال الملح لماذا تأخرت نخبة حماس في الظهور بحزب سياسي إلى غاية **1991** ؟.

إن خصائص العمل السياسي المنتج لدى حماس يقوم على الواقعية والموضوعية والمرحلية .[2]

"ومنه جاءت فكرة توحيد التيار الإسلامي ومنه نبعت فكرة التريث كمنهج سياسي ، ولما فشلت رابطة الدعوة الإسلامية بخروج فصيل إسلامي وتأسيسه لحزب سياسي "[3]، هنا خرجت نخبة حماس بحزب سياسي.

هذا التأخير يعتبره القيادي في حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري بأنه إحدى الثمرات التي جنتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فكان الحزب الإسلامي الوحيد المنظم الذي قطف ثمرات الصحوة الإسلامية بكل أطيافها ، فكان الفوز الساحق في الانتخابات.[4]

أما في الاتجاه الآخر ، فيرى أن تأخر نخبة الإرشاد والإصلاح في إعلان حزب سياسي ، هو أنها لم تتلقى الضوء الأخضر من الأممية العالمية للإخوان المسلمين التي

---

[1]. أحمد يوسف ، **الشيخ محفوظ نحناح الأزمة والرجل الرشيد(** الجزائر : دار قرطبة ، ب.ن.ش، 2005)، ص 65.

[2]. **خطاب السيد رئيس الحركة محفوظ نحناح** ، للذكرى العاشرة للتأسيس ، الجزائر :(30 -05-2001) ، ص.09.

[3]. أحمد يوسف ، **الشيخ محفوظ نحناح الأزمة والرجل الرشيد** ، مرجع سابق ، ص ص.65،66.

[4]. عبد الرزاق مقري ، **التحول الديمقراطي في الجزائر** ، **دراسة ميدانية** ، بدون تاريخ ،بدون دار نشر ، ص.12.

تتبعه فكريا . إلا أن الاتجاه الأول هو الأكثر وجاهة كون أن تنظيم الإخوان من مصلحته أن يكون للجماعة حزب وليس جمعية وفقط .

أولا : أهداف حركة المجتمع الإسلامي :

يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر في **1996** ، وفي الباب الأول وفي المادة الثالثة منه أنه يجب على كل حزب عدم استعمال المكونات الأساسية وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية لأغراض الدعاية الحزبية ، وكذا الأغراض السياسية.[1]

كان لابد للأحزاب السياسية أن تستجيب لهذا الوضع الجديد فانصاعت حركة المجتمع الإسلامي إلى حركة مجتمع السلم ، أي تصفيتها من الصلة الإسلامية ، وهو ما يعد إجهازا على بقايا تاريخ الحركة .

وفي هذا يقول أبو جرة سلطاني :" ما الفرق بين الإسلامية والسلم ؟ السلم هو رسالة الإسلام ، تغيرنا لنستوعب ظروف المرحلة ، ولكن أهدافنا وغاياتنا تبقى ، وهي تتغير وفق سنن كونية " ، فما هي أهداف حركة مجتمع السلم؟

ومن جملة تلك الأهداف ، كما نص عليه القانون الأساسي للحركة ، مايلي:[2]

1. استمرار العمل لتحقيق وتجسيد الأهداف التي نص عليها بيان أول نوفمبر.
2. الاهتمام ببناء المواطن وإصلاحه.
3. الدفاع عن قيم الشعب وثوابته ومبادئه.
4. توطيد الأمن والاستقرار.
5. تحسين المستوى المعيشي لأفراد الشعب.
6. انتهاج سياسة مالية واقتصادية ناجعة.
7. ترقية التحالفات السياسية التي تخدم الأمة وتحقق أهداف الحركة.
8. الاهتمام بالجالية الجزائرية بالخارج.
9. الدفاع عن حقوق الإنسان.

[1]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية** ، 1996، ص.03.

[2] . حركة مجتمع السلم ، **القانون الأساسي والنظام الداخلي** ، المؤتمر الثالث ، 2003، ص ص. 08،09.

لقد حافظ الإسلام على مركزيته في هوية الحركة ، وفي اعتبار الديمقراطية آلية وليست غاية أو أيديولوجية ، إلا أن التعددية هي صمام الأمان لأي محاولة لعودة الديكتاتورية السياسية ، فهل تتفق الممارسات السياسية للحركة مع أهدافها ومشروعها؟ وعلى ماذا تتبني مقاربة حركة مجتمع السلم للديمقراطية ؟ وما حدود العلاقة بينها وبين النظام السياسي ؟

لاتزال العلاقة بالسلطة السياسية من أكبر المعضلات التي تواجه حركة الإخوان المسلمين بمختلف تجلياتها عبر العالم ، وتتجلى أبعاد هذه المعضلة في أمرين متناقضين ؛ واجب تغيير السلطة الفاسدة ، باعتباره بندا من خطط أي حركة تغيير جادة وضرورة التعايش معها مرحليا، أخذا بدواعي المصلحة وإقرارا باختلال ميزان القوة.[1]

فما حدود العلاقة التي تربط حركة مجتمع السلم بالنظام السياسي الجزائري بعد التعددية؟

يتساءل كثير من الناس عن علاقة حمس بالنظام القائم ويستغربون لينها معه ، ومهادنتها له رغم ما جره هذا النظام للبلاد والعباد ويذهب الظن ببعضهم إلى حد رميها بالولاء المطلق له ، وأن حمس استدعيت يوم طلب منها هذا وهي ألعوبة في يده.[2]

بلورت حركة مجتمع السلم – حماس سابقا – إستراتيجية تقف بين طرفي النقيض من الساحة السياسية الجزائرية ، فهي وإن أنكرت على المتسببين في إيقاف المسار الانتخابي ونددت بهم ،لم تتردد في المقابل من تزكية مسارات السلطة ، من خلال مشاركاتها الفعالة في مؤسسات المرحلة الانتقالية .

كما أنها تبنت الكثير من طروحات المعارضة خاصة فيما يتعلق بضرورة المصالحة الوطنية ، كما أنها رفضت تدويل القضية والأزمة الجزائرية ، وعليه انسحبت من لقاء روما الذي جمع المعارضة على وثيقة العقد الوطني.[3]

[1] . محمد بن المختار، " الإخوان المسلمون والعلاقة مع السلطة ، " **دراسات إسلامية** ، ع.3.(جويلية 2007) ، ص ص.50-61.

[2] . **جريدة النبأ** ، ع.11، 16 جوان 1991، ص.09.

[3] . محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، **مرجع سابق** ، ص.192.

ترى في المشاركة أنها نتيجة لقراءة واقعية وموضوعية لأزمة الجزائر وهي في تصور حركة مجتمع السلم قناعة سياسية وخيار ضروري لأزمة معقدة ، فبدايتها كانت من أجل الحفاظ على استمرار الدولة ، ثم تحولت بعد ذلك إلى ضرورة تفعيل الفعل الديمقراطي ومحاربة الإقصاء السياسي ، فكانت المشاركة تهدف على أن تبرز أن التيار الإسلامي يملك القدرة على إعطاء البديل ، وعلى التسيير النظيف .

إن تجربة "حمس" مبنية على التعلم من أخطاء الآخرين ، حتى خصومها الشيوعيين الذين استطاعوا بعد تخليهم عن الصراع المباشر مع السلطة التسرب والتوغل إلى الأجهزة والمراكز الحساسة ، حيث استطاعوا بذلك رغم ضعفهم العددي التأثير على مراكز اتخاذ القرار. [1]

في حين يرى خصومها أنها دخلت إلى العمل السياسي في إطار محدد لها سلفا ، يحرمها من ممارسة الديمقراطية ، وحرية المبادرة ، وإمكانية الاقتراح ، بل الصورة العبثية التي قدمتها الحركة هي دخولها الحكومة مع بقاء الإحساس بأنها غريبة ، وأنها دائما في المعارضة ، مما نم في التحليل النهائي عن افتقار مروع لفكرة السلطة وفكرة المعارضة.[2]

يرى أحد أبرز الوجوه في العمل الإسلامي عبد الله جاب الله مؤسس حركة النهضة في ترشح محفوظ نحناح للانتخابات الرئاسية عام **1995** : " إن موقف نحناح ليس غريبا ، فهو يتماشى مع خياره العمل السياسي ، إذ تبنى خيار المشاركة ، وسلك سياسة تتماشى مع هذا الاختيار منذ توقيف المسار الانتخابي ، لذلك لم نفجأ غير أننا نعتبر موقفه تزكية لمرشح السلطة ، ودعما قويا لسياستها ، وقاده إلى هذا مصلحة حزبه وقدمه على مصلحة الدين والوطن ومستقبل الحرية السياسية في البلاد.[3]

من خلال هذه الاتجاهات والمواقف هل حاولت نخبة حمس بناء نموذج خاص للعمل السياسي يراعي ظروف كل مرحلة في الجزائر ؟

---

[1] . أحمد يوسف ، الشيخ محفوظ نحناح الأزمة والرجل الرشيد ، **مرجع سابق** ،ص.77.

[2] . نورالدين تنيو، **مرجع سابق** ، ص.05.

[3] . ابراهيم عباسي ، **على مشارف القرن الواحد والعشرين** (الجزائر : ب.د.ن، 1990)، ص.36.

عند مراجعة أدبيات حركة مجتمع السلم ، خاصة ما كتب في جريدة النبأ الأسبوعية – لسان حال الحركة – تدرك مدى التعلق الذي كان يصبو إليه الآباء المؤسسون من التيارات الإسلامية خاصة حزبهم – حمس- وأسسوا لشرعيتهم على هدف إقامة الدولة الإسلامية ثم ما لبثت أدبيات الحركة تتحول عن هذا المشروع الجوهري والمبدأ الأساسي في اعتناق الأيديولوجية الإسلامية لحزب سياسي إسلامي، يقول في هذا أبو جرة سلطاني :" من المعروف في الأدبيات السياسية لحركة مجتمع السلم رفضها للتطرف والغلو باسم العلمانية أو باسم الإسلام ، لذلك رفضت مفهوم فصل الدين عن الدولة باسم العلمانية ، كما رفضت مفهوم قيام دولة دينية باسم الإسلام ودعت إلى مجتمع إسلامي".[1]

في حين يرى عبد المجيد مناصرة نائب حركة مجتمع السلم – سابقا – أن عنوان مرحلة التحالف هو الإصلاح السياسي ، وهو محور نضال الحركة من أجل إنجاح التحول الديمقراطي في البلاد ، وتوسيع دائرة الحريات الأساسية ، وتقوية المؤسسات الحاكمة ، واحترام حقوق الإنسان ، وتكريس آليات التعددية الديمقراطية.[2]

لقد انتقلت أدبيات الحركة من هدف إقامة الدولة الإسلامية إلى إصلاح نظام الحكم، وأن الهدف هو إقامة المجتمع الإسلامي حسب أبو جرة سلطاني ، لأن إرهاصات العولمة لا تسمح بذلك ،وحتى لا تخيف الحركة الإسلامية الجميع.

ربما تحاول الحركة من باب التخمين السياسي أن تبني نموذج حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم بتركيا ، لكنها تبقى بعيدة عن ذلك نظرا لاتساع الفوارق السياسية سواء بين الحزبين أو النظام ،أو بين النظام السياسي الجزائري والتركي .

[1] . النذير مصمودي ، **خطابنا السياسي ، التوجهات والمواقف** (الجزائر : دار الخلدونية ، ط1. 2005.)، ص96.

[2] . عبد المجيد مناصرة ، **مستقبل الحركة معالم التغيير ومسالك التطوير** (الجزائر : ب.د.ن ، 2008) ، ص41.

المبحث الثاني : التعددية السياسية في الجزائر

إن بنائية النظام السياسي التي كانت تتألف من قطع متنافرة غير مستقرة وخاضعة لتحركات متناقضة قد أصيبت بعطب شديد خلال زلزال أكتوبر ، وإن التجاعيد التي ظهرت مع حرارة وتفجر الهزة الأولية باتت تاركة لآثارها على المشهد السياسي الجزائري ، إن الانفتاح على التعددية الحزبية والنتائج التي ترتبت عنه ، وحريات الرأي والتعبير التي تم الأخذ بها شكلت اعترافا لا جدال فيه بواقع حال حصل فيه تغيير أساسي ألا وهو نهاية فرضية الشرعية الثورية التي ادعت الانتماء إليها مختلف المجموعات التي حكمت الجزائر لكي تفرض مفهومها عن السلطة .

إن دستور **1989** كان يسجل هذا الانتقال من عهد الأيديولوجية المستندة على ثنائية جبهة التحرير الوطني والجيش والتي شكلت الإطار العام للدولة – الأمة – لم تعد صالحة في الوضع السياسي الجديد .[1]

للتعددية الحزبية في الجزائر مقتضيات متعددة منها ما هو تاريخي ومنها ما هو اجتماعي يتمثل في الانقسامات الإثنية التي تميز المجتمع الجزائري ، ومنها ما هو سياسي ناجم عن النظام مع المعارضة والذي أسفر عن الاعتراف الرسمي بها بعد سنوات من التجاهل والقمع عقب أحداث **أكتوبر 1988** ، وتوجت بدستور **23 فيفري 1989** الذي أعلن ميلاد التعددية السياسية في الجزائر .

من خلال هذا سنبحث في واقع التعددية من خلال ثلاثة عناصر أساسية :

- عوامل التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر .
- مظاهر التعددية السياسية في الجزائر .
- مقاربة حركة مجتمع السلم للتعددية السياسية في الجزائر .

المطلب الأول : عوامل الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر

تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية السياسية الأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والعوامل الخارجية والإقليمية مشكلة ضغوطا ومطالبا وتأثيرات دفعت بهيكل النظام السياسي الجزائري الأحادي إلى اللجوء إلى خيار التعددية ، فتم إقرار

[1] . خالد نزار ، **مرجع سابق** ،ص.74.

الإصلاحات الدستورية والسياسية التي مهدت لبداية مرحلة جديدة في تاريخ النظام السياسي الجزائري .

أولا- العوامل الداخلية :

عملية التحول الديمقراطي التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر **1988** لم تأت من فراغ بل عبرت عما اصطلح عليه دارسو التنمية السياسية على تسميته بأزمات التنمية السياسية ، أي تلك الأزمات التي تستلزم تحقيق التنمية السياسية لحلها ، وهي أزمات الهوية والشرعية والتغلغل والتوزيع.[1]

فقد تميز المحيط الداخلي الذي جرت فيه عملية الانتقال نحو الديمقراطية في الجزائر بسمات على مستوى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فعلى المستوى السياسي ، وصل نظام الحزب الواحد في الجزائر إلى حدوده القصوى ، بحيث بدت بوادر الضعف والهزال على الدولة – الحزب الذي فقد سيطرته الشبه المطلقة على المجتمع الذي عبر عدة مرات عن سخطه من النظام القائم من خلال الحركات الاحتجاجية العنيفة التي عرفتها مناطق متعددة في البلاد.[2]

أما في الجانب الاقتصادي فلطالما بقي الريع النفطي قادرا على تسيير العملية الاقتصادية طوال فترة التعددية ، وبذلك بقيت الدولة الجزائرية بمثابة القوة هي المحرك المركزي في عملية الإنتاج والتنمية ، ولكن مع انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية سنة **1985** دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية حادة ، فتقلصت الموارد الاقتصادية بصورة محسوسة ، في مقابل تزايد مستوى الإنفاق العام ، وتطورت هذه الأزمة نتيجة عوامل ثلاثة هي :

- التركيز على البترول والغاز كمصدر أساسي للدخل .
- العملة الصعبة كثمن لتصدير البترول والغاز .

---

[1] . طارق عشور ، **تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري 1997 - 2007** (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، 2008-2009) ، ص.30.

[2] . العياشي عنصر ، **التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق** (عمان : جامعة آل البيت ، 1999) ، ص ص. 01،02.

- السياسات الاقتصادية التي اتبعها النظام بعد الاستقلال .

هذه العوامل أدت إلى استفحال أزمة اقتصادية حادة في الجزائر ، مما انعكس على الأداء السياسي للنظام السياسي الجزائري الذي كان عاجزا على مواجهة هذه الأزمة ، وبالتالي انتقل هذا الضعف الاقتصادي إلى كافة مجالات الحياة العامة في الجزائر .[1]

أما الجانب الاجتماعي فيتعلق باختلال التركيب الأساسي لهيكل السكان ، حيث توجد هناك نسبة عالية من الشباب وكان معظمهم يعاني من مشكلة البطالة نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر، بالإضافة إلى اتساع التفاوت بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وهو ما تولد عنه غياب العدالة الاجتماعية ، وبخاصة أن هذا التفاوت يفتقد إلى أسس مشروعة تبرره[2] .

لقد عجز النظام السياسي وقنواته على استقبال التطورات الاجتماعية وامتصاصها ، فأصبحت البطالة والتهميش والتفاوت الاجتماعيين من أهم مظاهر الساحة الاجتماعية الجزائرية وبخاصة في المدن وفي أوساط الشباب ، ولقد ساعد هذا الوضع الاجتماعي على نمو حركات الرفض الاجتماعي والسياسي .

تعد هذه أبرز العوامل الداخلية التي أدت إلى التحول من نظام الأحادية إلى نظام التعددية السياسية ، فهل كانت التجربة الديمقراطية في الجزائر بفعل إرهاصات هذه الأزمات ؟

انطلقت التجربة الديمقراطية في الجزائر سنة **1989** على أساس خاطئ بفعل غياب تقويم جدي وموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر ، كذلك الطموحات التي وقع التعبير عنها قبل وبعد ذلك ، إذ تم اختزال الأزمة بعمقها وسياقاتها إلى مجرد فشل نمط التنظيم الاقتصادي السائد وبعض الشكليات على

---

[1] . عبد النور زوانبية ، **التكامل والتداخل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الجزائر 1989 -2004** (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر) ، أكتوبر 2007 ، ص ص.20،21.

[2] .بن عمير جمال الدين ، **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة** (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 2005 - 2006)، ص .56.

المستوى السياسي ، ولكن التحليل تجاهل الأبعـاد السياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة للأزمة.[1]

ثانيا - العوامل الخارجية :

تتوقف استمرارية أي نظام على حسن أداء مؤسساته وتعامله مع البيئة الداخلية والخارجية ، هذه الأخيرة تشكل جانبا من التأثيرات التي تصل النظام ، وقـد يواجـه النظام السياسي من هذه البيئة الدعم أو الضغط وبالتالي يعيش العزلة السياسية مما يؤثر على البنية الداخلية للنظام والمجتمع ككل .

لقد كان لضغوط الفاعلين الخارجيين أهميتها في الموجة الثالثة للديمقراطية التي بدأت في الثمانينيات وما تزال مستمرة .

تأثرت الجزائر وتبعا لارتباطاتها المتميزة بالعديد من تجارب الدول العربية والإسلامية والإقليمية والعالمية ، لقد مارست المتغيرات الدولية دورها من خلال الربط بين التحول نحو التعددية السياسية والمعونات أو الحضر على التجارة والاستثمارات ، ففـي سـنة 1977 تبلورت الدعوة الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية الدولية بحقوق الإنسـان والديمقراطية.

ونظرا للأزمة متعددة الجوانب التي كان يعاني منها النظام السياسي الجزائـري فرضت عليه الاستدانة من الخارج " صندوق النقد الدولي والبنك العالمي " مـع فشـل سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر مما أثر على سـير الحكومـات والأنظمـة السياسية ، فأصبح الاقتصاد الجزائري فـي تبعيـة للخـارج ورضـخ للإصـلاحات الاقتصادية الهيكلية مما يعني ربط السياسة الاقتصادية بقرار البنوك الدولية والخضوع للشروط المسبقة لها.[2]

المطلب الثاني : مظاهر التعددية السياسية في الجزائر : علـى الـرغم مـن كثـرة المحاولات التي كان يراد من خلالها تجاوز الأزمة الداخلية في الجزائر، فإن الوضع

---

[1] . العياشي عنصر ، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر** (الجزائر : دار الأمين للطباعة والنشر ، ط.1 ، 1999) ، ص.10.

[2] . ناجي عبد النور ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** (قالمة : مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2006) ، ص ص.136-139.

انهار مع نهاية **1988** وفشلت كل الإصلاحات ولم يعد بالإمكان إلا إعادة هيكلة النظام على أسس جديدة تستجيب للقوى الاجتماعية الداخلية وتسمح لها بالمشاركة في صناعة القرار الوطني ، فما هي أبرز مظاهر التعددية السياسية في الجزائر ؟

أولا- الإصلاحات الدستورية والسياسية :

إن الإصلاحات السياسية قد تمركز حول تغيير هياكل المؤسسات الحكومية والتحكم في وسائل الإعلان وتقليص دور الجيش ، في حين كان من المفروض أن يكون محور الإصلاحات السياسية في البلاد هو تقوية السلطة التشريعية كي تمارس الرقابة والتقييم والمتابعة والمحاسبة .[1]

بروز العديد من الأحزاب السياسية التي كانت تنشط في السر كتنظيمات معترف بها قانونا.

الانقلاب الجذري في نمط تصنيف الصحافة من الصحافة العمومية إلى بروز ظاهرة الصحافة الحرة ، وتكاثرت وتنوعت الصحف الحزبية التي أصبحت تلعب دورا في الرأي والاتصال الجماهيري .

أما على المستوى القانوني ، فكان دستور **1989** الذي شكل الإطار التنظيمي القانوني للتعددية ، وفصل ضوابط مرحلة جديدة ، فقد نصت المادة **40** منه على حق إنشاء جمعية ذات طابع سياسي .[2]

ثم صدر قانون خاص بالجمعيات السياسية، فصل نصوص الدستور واشترط التزامات معينة مثل المحافظة على النظام الجمهوري الديمقراطي ، وهو بذلك يلغي المادة **94** من الدستور الجزائري لعام **1976**، والتي تؤكد قيام النظام السياسي على مبدأ الحزب الواحد وألغيت التعديلات التي تضمنها الدستور الجديد القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحده القيادة السياسية للدولة والحزب .

---

[1] . ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية ، **مرجع سابق** ، ص.142.

[2] . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، ع.09 ، سنة 26، 01 مارس 1989، ص.239.

كما أكد الدستور الجديد على المحافظة على الاقتصاد الوطني والحريات الأساسية والازدهار الاجتماعي والثقافي في ظل منظومة القيم العربية والإسلامية كما منع المحسوبية والاستغلال والممارسات الطائفية والسلوك المخالف للإسلام ، كما سمح للنقابات والاتجاهات المهنية والجماعات المختلفة بحرية ممارسة النشاط بالإضافة إلى حرية الصحافة والممارسات الأخرى وضمانات حقوق الإنسان مثل استقلال القضاء وتنظيم السلطة القضائية لتأكيد أمن الأفراد وحريتهم ، وألغيت محاكم أمن الدولة وبعض القوانين الاستثنائية ، كما تم تشكيل مجلس دستوري.

كما نلاحظ أن دستور **1989** أبعد الجيش عن الحياة السياسية وأرجعه إلى دوره الحقيقي الذي من أجله وجد ، حيث أكدت المادة **124** من الدستور على : " تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مصالحها البرية والجوية ومختلف أملاكها .[1]

ثانيا - الإصلاحات الإدارية والاقتصادية :

إن الإصلاح الإداري هو عملية سياسية موجهة لضبط وتكييف العلاقة بين البيروقراطية والمجتمع ، كما أنه من غير الممكن القيام بإصلاحات سياسية دون إصلاحات إدارية .

تعتبر اللامركزية الإدارية ومبدأ الانتخاب لتمثيل الإرادة الشعبية من أهم التعديلات التي جاء بها دستور **1989** ، فطبقا للمادة **16** منه يعتبر المجلس المنتخب قاعدة لامركزية ومكان مشاركة المواطنين في الشؤون العامة ، فهذا النظام يعني تقاسم السلطات بين الجهاز المركزي والهيئات المحلية خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات للسلطة التنفيذية ، كما يعتبر الانتخاب عنصرا أساسيا في تكوين وتسيير المجالس المحلية ، وهو موطن لتطبيق الديمقراطية من خلال الأساس القاعدي في التنظيم

---

[1] . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري، **دستور 1989** ،(الجزائر : المادة 124).

الإداري للدولة ، لذلك نلاحظ أن المادة **15** من الفقرة **02** من الدستور تنص على أن البلدية هي الجماعة القاعدية ، فلا يمكن أبدا القول باللامركزية والديمقراطية إذا لم يكن هنالك انتخاب حر لهذه المجالس حتى تتطابق إرادة الأفراد في اختيار ممثليهم على أبسط قاعدة في الهرم التسلسلي للدولة الجزائرية .[1]

وحسب الفقرة الثانية من المادة **14** فإن : " المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية " .

أما على المستوى الاقتصادي ، فلقد كانت للإصلاحات صيغة جديدة نحو الانتقال إلى الليبرالية واقتصاد السوق ، حيث راجع دستور **1989** مفهوم ملكية الدولة وجماعاتها الإقليمية بشكل يختلف تماما عن دستور **1976.**[2]

المطلب الثالث : مقاربة حركة مجتمع السلم للديمقراطية

الأحزاب السياسية ركن أساسي من أركان النظم الديمقراطية ، فأداء الأحزاب يعكس سلبا أو إيجابا على الحياة السياسية ولعل التطور الديمقراطي والتحديث السياسي وفاعلية النظام السياسي الذي يعتبر انعكاسا للنظام الحزبي السائد في الدولة ، هذا الارتباط القوي بين الظاهرة الحزبية والنظم السياسية الحديثة يضفي أهمية خاصة على سياسية التعدد الحزبي وموقعها وتأثيرها في النظم السياسية السائدة ،والساعية للإصلاح السياسي وعملية الدمقرطة .

لذلك أردنا من خلال هذا العنصر أن ندرك نظرة حركة مجتمع السلم كحزب سياسي للديمقراطية .

يقول محفوظ نحناح مؤسس الحركة :"إن الديمقراطية في حركتنا لا ننظر إليها في مقابل الإسلام ، إنما ننظر إليها في مقابل الشورى ، الإسلام يطلب منا الشورى ويبيح لنا التعامل مع الديمقراطية ...الديمقراطية لم ترد لا في الكتاب ولا في السنة ، فهي من الكلمات المباح استعمالها...بودي أن ندرك أن الديمقراطية التي يتكلم عنها

---

[1] . ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية ، **مرجع سابق** ، ص ص. 154 ،155.

[2] . ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية **نفس المرجع** ، ص.157.

تحصل بين البشر لكبح جماح الديكتاتورية ومن جميع وجوهها ومنع الاستبداد بالرأي ...إنها التساهل والتسامح والاستماع للرأي الآخر ..."[1].

تضع فلسفة نحناح الحياة التعددية القائمة على الشورى كمبدأ قرآني ، الديمقراطية كآلية وممارسة للعملية السياسية ، يقول محفوظ نحناح :" ...الشورى تكون في القضايا المهمة التي لها دور في تفتيق العقل والحفاظ على الأمة و على المشروع الإسلامي قصد التمكين لدين الله...إن الشورى تجعلك تفكر فيما بعد التغيير أو ما يعرف بعلم المستقبليات".[2]

ومن أبرز مظاهر الخلاف حول مفهوم الديمقراطية الاختلاف حول ماهيتها وشكلها ومضمونها ،هل هي عقيدة أم طريقة ؟

موقف حركة مجتمع السلم [2]،كما يشرح مؤسسها وسطي قائم على تبني الديمقراطية كأفضل نظام لتحقيق الشورى في الممارسة الواقعية الديمقراطية المعاصرة بعيدة عن الاعتقاد بأنها عقيدة شاملة ولا نظاما اقتصاديا – اجتماعيا له مضمون أيديولوجي ، إذا الديمقراطية المعاصرة منهج عملي (طريقة ،آلية) لاتخاذ القرارات ذات الصبغة العامة ،ويستلزم تطبيقها إرساء مبادئ وبناء مؤسسات تمكن من تسيير الآراء والمصالح و الأفكار بطريقة سليمة ومنظمة و يتحقق ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الاجتماعية وتؤسس عليها الطبقة السياسية إجماعا كافيا.[3]

لقد لخص محفوظ نحناح الديمقراطية بأنها تدرأ مفسدة صناعة الجيوب وصناعة المعارضة الهدامة ،إنها تحول دون وجود أي صدام للمجتمع ، وهي ضامن التواصل مع كل الخيرين في المجتمع سواء كان على المستوى السياسي أو المدني .

فكيف تساهم هذه المقاربة في فهم علاقة حركة مجتمع السلم بالسلطة ؟

---

[1] . فاروق أبو سراج الذهب ، **المعالم العشرون** (الجزائر : دار الخلدونية ، ط.1. 2009) ،ص ص.45-46.

[2] . . فاروق أبو سراج الذهب ، **المعالم العشرون** ، مرجع سابق ، ص.47.

2.سنستعمل في هذه الدراسة اسم حركة مجتمع السلم بغض النظر عن التسميات القديمة ، الموحدين وحماس.

[3]. محفوظ نحناح ، الجزائر المنشودة (الجزائر : دار الجمعة للإعلام والنشر والتوزيع ، ط.2) ، ص ص.145-147 .

المبحث الثالث : دور حركة مجتمع السلم على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية

الحزب السياسي في الفكر الليبرالي يركز في تعريفه للحزب السياسي على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية، التي يقوم بها الحزب والوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع القرار ، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا أساسيا في مرحلة تأسيسه ، فالأحزاب هي كتل وأجزاء وهيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب محددة .

إذا الحزب السياسي هو تنظيم سياسي مستمر يضم مجموعة من الأفراد يسعى للوصول إلى السلطة من أجل تطبيق برنامج سياسي معين .

وتعتبر الانتخابات كواحد من أهم المؤشرات وباعتبارها آلية ديمقراطية في الإطار التعددي بعكس الخريطة المكونة للقوى السياسية ، وتحدد الانتخابات الصعود أو النزول السياسي وتثير بعض القضايا النظرية ، الأولى تتعلق بالإمكانية التي يمكن من خلالها الاستدلال بهذا المؤشر الانتخابي بعملية الصعود على الساحة السياسية والتأثير فيها ، والثاني مدى كفاية المؤشر للدلالة على عملية الصعود السياسي عند الحديث عن مقاييس الفاعلية السياسية ، والثالثة تتعلق بمدى ملائمة هذا المؤشر للدلالة على قضية الصعود مرورا بقضايا التأثير وانتهاء بقضايا الفاعلية كمنظومة متكاملة ، أما الرابعة فتتعلق بمدى فاعلية هذا المؤشر إذ تتكون هذه الفاعلية من حقائق المصداقية والكفاية والملائمة .

هذه الحزمة المنهجية هي التي تجعل من عملية التأثير ليست عملية بسيطة تحاول اختزال الظاهرة ولكنها تعبر عن جوهر الظاهرة وحقائق ارتباطها وأعماق مكوناتها .

لقد سلكت حركة مجتمع السلم –باعتبارها حزب سياسي- ودخلت الانتخابات تحت مفهوم المشاركة لا المغالبة ، وتصنف حركة مجتمع السلم من الحركات التي ولجت العمل السياسي بعد دستور **1996** خاصة ، حيث لا يوحي اسمها في الوهلة الأولى على البعد الإسلامي عكس حركات دخلت العملية السياسية تحت شعار إسلامي كما هو الحال في الأردن والبحرين ولبنان والكويت ، فما هي المكانة السياسية لحركة مجتمع

السلم اعتمادا على مؤشر الانتخابات ؟ وما هي أهم الإسهامات التي تخدم وتزيد من أصالة الفعل الديمقراطي في الجزائر على مستوى التشريعية والتنفيذية ؟ .

المطب الأول : دور حركة مجتمع السلم على مستوى السلطة التشريعية-البرلمان- :

يعد المجلس الشعبي الوطني بمثابة المؤسسة الرقابية التي تخضع لها مؤسسات الدولة والتي تتكون من منتخبين يمثلون الشعب عن طريق الانتخابات المباشرة ، التي تتحصل بموجبها الأحزاب والقوائم الحرة على مقاعدها في البرلمان ، الذي يتوفر على عدة لجان ، حيث تشكل هذه اللجان عند بداية الفترة التشريعية .

- من خلال الانتخابات التي جرت في الجزائر وبمرور الوقت منذ اعتماد "حمس" أصبح ابتعاد حركة مجتمع السلم عن مؤسسات الدولة أو التغيب عن الحكومة أو مقاطعة الانتخابات هو الاستثناء والحضور الدائم هو الطبيعي ، واعتبرت الحركة نفسها حزب معارض في طابع مشاركاتي أو ما يطلقون عليه المعارضة الايجابية أو المشاركة البناءة .

-"تعود تجربة "حمس" السياسية في البرلمان لعهد زروال «برلمان معين يتكون من التوافق شاركت فيه مجموعة من الأحزاب التي شاركت في ندوة الوفاق الوطني ، حيث قاطعت جبهة التحرير الوطني هذا البرلمان ودخلت حركة المجتمع الإسلامي "حماس"» إلى المجلس الوطني الانتقالي وهو الاسم الذي تم التوافق عليه بديلا للبرلمان والذي كان الإسلاميون ممسكين فيه بـ**5** عناصر من حركة (حماس) إضافة إلى بعض الشخصيات الإسلامية ممثلة في هذا المجلس إلى غاية **1997** ، حيث أجريت الانتخابات التعددية الأولى على ضوء الانتخابات الرئاسية **1995 ودستور 1996م**".[(1)]

لكن الانطلاقة الحقيقية كانت في ثاني انتخابات تشريعية في ظل العودة التدريجية للمؤسسات الشرعية للنظام السياسي الجزائري .

" ترى حركة مجتمع السلم أن الوجود النيابي إحدى الوسائل لتحقيق أهداف الأمة في القوة والمناعة وإحقاق الحق وإقامة العدل والمساواة بين الناس".[(2)]

---

[1]. أحمد الدان ، "الإسلاميون والبرلمان" ، **المختار** ، ع 19 ، (ماي – جوان 2007) ، ص ص. 40 ، 40 .

[2]. محمد أبو سليماني ، "حول تاريخ الحركة" ، **النبأ** ، العدد 11 ، جوان 1991 ، ص. 6.

-العمل الجاد والمتواصل لاسترجاع ثقة الشعب في ممثليه .

-العمل والتنسيق مع باقي الكتل الأخرى على تحقيق استقلالية المؤسسة التشريعية على الجهاز التنفيذي .

-المساهمة الجادة في مناقشة وإثراء مشاريع القوانين التي تخدم المــواطنين وتصــون حقوقهم وحريتهم .

-إعطاء ديناميكية فعالة لمراقبة تطبيق القوانين واستعمال الحق الدستوري في تفعيــل آليات الرقابة

-التواصل مع المواطنين عبر المداومات من أجل حل مشاكلهم في حــدود صــلاحية النواب .

أولا:التنافسية السياسية لحركة مجتمع السلم في الانتخابات التشريعية

- نتائج الدور الأول من تشريعات 1991 :

عدد الناخبين	**13.258.554**	**%**
عدد المصوتين	**7.882.625**	**%59**
عدد الممتنعين	**5.929.435**	**%41**
عدد المقاعد الإجمالي	**430**	**/**
عدد المقاعد فــي الــدور الأول	**231**	**%53.72**
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	**188**	**%81.38**
جبهة القوى الاشتراكية	**25**	**%10.82**
جبهة التحرير الوطني	**16**	**%6.92**
المستقلون	**03**	**%1.29**

أوقفت في الدور الأول بمشاركة **58** حزب معتمد رسميا

- نتائج حركة مجتمع السلم في الانتخابات التشريعية 1997 :

جدول يوضح : نتائج تشريعيات 1997 :

عدد الناخبين	16.773.087	%
عدد المصوتين	10.983.985	%65.49
عدد الممتنعين	5.789.102	%34.51
عدد المقاعد الإجمالي	380	/
التجمع الوطني الديمقراطي	155	%40.79
حركة مجتمع السلم	69	%18.16
حزب جبهة التحرير الوطني	64	%16.84
حركة النهضة	34	%8.95
جبهة القوى الاشتراكية	19	%5.00
تجمع الثقافة والديمقراطية	19	%5.00
حزب العمال	04	%1.05
أحزاب أخرى	05	%1.31
المستقلون	11	%2.89

مشاركة 41 حزب من بين أكثر من 60 حزب معتمد رسميا

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية .

-"أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية عن حصول حركة مجتمع السلم على **69** مقعدا عدد الأصوات **1.553.154** صوت محتلة المرتبة الثانية خلف التجمع الوطني الديمقراطي **155** مقعد وقبل جبهة التحرير الوطني ، حيث كان للحركة تمثيل قوي في أغلب ولايات الوطن خصوصا ولايات الغرب والوسط وبعض ولايات الجنوب

واستغلت الحركة بشكل كبير دور النخبة الجامعية وقدمتها للعمل السياسـي"[1] عكس الأحزاب الأخرى مثل جبهة التحرير الوطني التي لم تتخلص من بقايا الأحادية مما أثر كثيرا على أدائها السياسي من خلال النتائج المتحصل عليها في الانتخابات التشريعية .

كما شاركت الحركة في نفس السنة بنائبين في مجلس الأمة رغم هذا الدخول القوي لحركة مجتمع السلم مع زوال الجبهة الإسلامية للإنقاذ سياسيا ووجود حركة النهضة الإسلامية ، ورغم ما شاب العملية الانتخابية من عمليات مشوبة بالتزوير لضعف آلية الرقابة على العملية الانتخابية ، فقد اعتبرتها حركة مجتمع السلم بمثابة الخطوة التي تكرس وتعطي الشرعية لنهجه السياسي كفصيل إسلامي وحزب سياسي حديث العهد في التعددية .

لكن برلمانيا تمثل حركة مجتمع السلم أقلية حتى بجمع حصيلتها مع حركة النهضة **(34مقعدا)** أما أغلبية التجمع الوطني الديمقراطي التي حصلت على **156** مقعدا من مجموع **380** مقعدا ، الأمر الذي أدى إلى بروز دعوات مقاطعة المشاركة في البرلمان. ما دامت السلطة قادرة على تمرير القوانين كما تشاء بأغلبية **FLN** و **RND** لكن الوضع استقر في المضي قدما في خيار المشاركة وفاء لنهجها كخيار استراتيجي .[2]

[1] . عبد الناصر جابي ، **الانتخابات الدولة والمجتمع** (الجزائر ، دار القصبة للنشر ، 1998)، ص ص .260 ، 261

[2] . عمراني كربوسة ، **مرجع سابق** ، ص ص. 135 ، 136 .

- نتائج حركة مجتمع السلم في الانتخابات التشريعية 2002 :

الترتيب	المقاعد	النسبة
جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديمقراطي حركة الإصلاح الوطني حركة مجتمع السلم الأحرار حزب العمال الجبهة الوطنية الجزائرية	**199** **48** **43** **38** **29** **21** **08** **01** **01** **01**	**%35.52** **%10.50** **%8.50** **%7.74** **%10.65** **%4.80** **%3.16** **%3.58** **%2.19** **%0.18**

الشكل **2** : يوضح نتائج الانتخابات التشريعية **30**ماي **2002**

"أفرزت الانتخابات التشريعية **30 ماي 2002** خارطة جديدة رسمت تعددية سياسية جديدة وذلك بعودة جبهة التحرير الوطني وتقهقر نتائج حركة مجتمع السلم ، ما يقارب نصف عدد نوابه في المجلس الشعبي الوطني ، بحيث نزل من **69** مقعدا وتراجع إلى الصف الرابع"[1] فلماذا هذا التراجع ؟

-المشاركة في حكومة ائتلافية رغم أنها أقرت بتزوير انتخابات **1997**م مما أغضب القواعد ، وشهدت انشقاقا على مستوى القيادة مثل تصريحات القيادي عبد الرزاق مقري حول حرمان رئيس الحركة محفوظ نحناح من الترشح للانتخابات الرئاسية عام **1999**م .

-العودة القوية لتيار عبد الله جاب الله وطرحه السياسي الذي رفض ممارسات السلطة مما أكسبه رضا شرائح اجتماعية كبيرة خاصة الإسلامية منها .

[1]. محمد شلوش ، "الانتخابات التشريعية غيرت معالم الخريطة الحزبية" ، **الحدث العربي والدولي** ، ع.3 ، 2002 ، ص ص .24 ، 27 .

- ضعف أداء نوابها في العهدة البرلمانية السابقة ، والأداء الذي ميز عمل نـــواب البرلمان ككل وطغيان فعالية المؤسسة التنفيذية على السلطة التشريعية في الأداء السياسي والتشريعي ككل داخل النظام السياسي.

نتائج الحركة في الانتخابات التشريعية 2007 :

تنافس فيها **24** حزب سياسي ونحو**100** قائمة للمستقلين وصل المجموع إلـــى أكثـــرمن **12000** مرشح على **389** مقعد .

عدد الناخبين	**13.760.00**	
عدد المصوتين	**6.387.838**	
عد الممتنعين	**64.64**	
عدد المقاعد الإجمالي	**389**	
جبهة التحرير الوطني	**136**	**%22.98**
التجمع الوطني الديمقراطي	**61**	**%10.33**
حركة مجتمع السلم	**52**	**%9.64**
المستقلون	**33**	**%9.83**
حزب العمال	**26**	**%5.09**
التجمع للثقافة والديمقراطية	**19**	**%4.18**
الجبهة الوطنية الجزائرية	**13**	**%3.36**

ثانيا - الأداء السياسي لنواب الحركة في البرلمان :

بالرغم من حداثة التجربة البرلمانية التعددية في الجزائر والتي تعثرت سنة **1992** ثم عادت سنة **1997** ، ثم عادت لترسم ملامح خريطة سياسية جديدة في **2002** واستقرت سنة **2007** على ملامح بارزة لميزان القوى السياسي في الجزائر ، سنة **1997** هي السنة

التي أتاحت لحركة مجتمع السلم بقيادة الشيخ محفوظ نحناح من نيل **69** مقعدا نيابيا في المجلس الشعبي الوطني واحتلت بذلك المرتبة الثانية سياسيا بالرغم من أن نخبة حركة مجتمع السلم لم يسبق لهم تقلد مناصب سياسية ولا برلمانية من قبل إلا أنهم ساهموا في إرساء الاستقرار السياسي في البلاد وأدخلوا إلى البرلمان ثقافة وأفكـــار جديـــدة فـــي العرف السياسي الجزائري ، كطرح تجربة البنوك الإسلامية كحل للنظـــام المصـــرفي للجزائر والمصالحة الوطنية كحل للمعضلة الأمنية وتقديم مشـــاريع قـــوانين* ، إلا أن الملاحظة الأساسية أن السلطة التشريعية في الجزائر لم تصل إلى مســـتوى ممارســـة التشريع (اقتراح وصياغة) إلا النزر القليل بل كانت الحكومات المتعاقبـــة هـــي التـــي تقترح القوانين المصاغة بصفة عامة ، كما أن السلطة التشريعية تعـــاني خلـــلا فـــي ممارسة دورها الرقابي على الحكومة إلا في شق السؤال الكتابي أو الشفوي أو تكوين بعض لجان التحقيق التي لم تف بالغرض المطلوب لتجاذب الصراعات السياسية داخل الغرفتين المكونتين للسلطة التشريعية .

"تعتبر حركة مجتمع السلم من الأحزاب القليلة التي تفـــتح مـــداولات فـــي الولايـــات للإصغاء إلى المواطن[1]

ترتكز كثير المداخلات بإقحام البعد الهوياتي في المسائل السياسية من باب أخلقـــة السياسة والاجتماع والاقتصاد كالدفاع عن التعريب والإسلام والمنظومة التربوية .

فركزت أسئلتها الشفوية الكثيرة في الدفاع عن تلك السمة الإسلامية كالسؤال عـــن أسباب توقيف بث الأذان في التلفزة الجزائرية ، وعن ضرورة تكريس اللغة العربيـــة ورفع التجميد عن قوانين تعميمها ، ولاحظنا تدخلات ومرافعـــات قويـــة فـــي أغلـــب القوانين سجلت بها حركة مجتمع السلم تميز داخل المجلس الشعبي الوطني متناسية أن الحركة مشاركة في الحكومة وصلت إلى حد الانتقادات وبشـــدة لدرجـــة المعارضـــة الراديكالية أحيانا ، لكن لحظة التصويت – وفي مرات كثيرة - لا نجد واحدا تأخر عن رفع يده مؤيدا للقانون بحجة تجاوز الانسداد السياسي الذي قد يحصل في حالة رفض

---

* أبو جرة سلطاني ، **مداخلات نواب حركة مجتمع السلم حول برنامج الحكومة 2007** (الجزائر : دار الخلدونية ، 2007) ، ص ..5

[1] قداري حرز الله ، **حصيلة نشاطات ومبادرات** (الجزائر)، الخلدونية ، ج2 ، 2004-2006 ، ص 5 .

القانون وهو ما اعتبره المتتبعون تناقض في خطاب الحركة السياسي بين الموجه للاستهلاك الإعلامي وبين الحسابات السياسية"[1] فالظاهرة هذه كانت محل تعليق لأحد نواب التيار الديمقراطي قائلا :"لقد كانوا يخيفونني عندما أستمع إليهم لأنهم لم يتركوا لنا ما نقول ، لكنهم لحظة التصويت يرفعون أيديهم مؤيدين".[2]

وعموما تركزت مداخلات نواب حركة مجتمع السلم على ما يلي :

1- الدفاع على الثوابت الإسلامية والوطنية .
2- التركيز على الوضع الاجتماعي للمواطن .
3- التركيز على التنمية الجهوية بما يحقق التوازن الجهوي بين الولايات .
4- ضرورة خلق فضاءات اقتصادية تسمح بإعادة التوزيع السكاني عبر مختلف أرجاء الجزائر الواسعة .
5- الاهتمام بعملية التنسيق بين القطاعات المختلفة لتحقيق التنمية .
6- دعم الإصلاحات التي باشرتها الدولة على مستوى الهياكل المؤسسات والاهتمام بالإجراءات والطرق الوقائية من أجل حماية المال العام .
7- ضرورة فتح المجال أمام البنوك غير الربوية للاستثمار لتجسيد مبدأ إعطاء الفرصة لشريحة كبيرة من الشباب لتجسيد مشاريعهم .
8- الاهتمام بالانشغالات المحلية للمواطن .
9- الاهتمام بقضايا الأمة الإسلامية والعربية خاصة القضية الفلسطينية .

في سياق الممارسة البرلمانية للحركة نأخذ قانون العقوبات في شقه الخاص بالإمام نتيجة موقف الحركة الصريح – المدعم من طرف حركة النهضة - والعلني ضد القانون الذي جاء به أحمد أويحيى وزير العدل – آنذاك - لكونه استهدف المسجد والإمام مقلصا من نشاط هذا الأخير ولأنه لا يتماشى وعمل المسجد ودوره ، ولقد

[1]. عمراني كربوسة ، الحركة الاسلامية في الجزائر ، **مرجع سابق** ، ص .136.
[2]. **جريدة أخبار الأسبوع** ، ع .17 ، 28 أفريل 2007 ، ص .6.

استطاع النواب الإسلاميون إضافة (مادة تعاقب كل من يسب أو يشتم الرسول صـــلى الله عليه وسلم بالقول أو الكتابة أو الرسم) .[1]

"ومن أهم القضايا التي ترافع عنها ، تمدين نظام الحكم ، رفع حالة الطــوارئ ، إلغاء المواد المعدلة من قانون العقوبات المتعلقة بمعاقبة الصحافيين والأئمـــة وأخلقـــة العمل السياسي ، توسيع مجال الحريـــات ، تجســيد المرجعيـــة الإســـلامية للدولـــة والمجتمع".[1]

رغم أن المواقف العامة للحركة التي تعارض مبدأ تعديل القوانين أو إضافتها كرد فعل على أحداث معينة بل مع التعديل الشامل الذي يرتكز علـــى نظـــرة إســـتراتيجية ومتكاملة ، إلا أن الممارسة الدستورية لنواب الحركة ومن ورائهم المؤسسة التشريعية تبقى دون المستوى المطلوب لإنجاح المسعى الديمقراطي في البلاد نظرا لهيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات .

المطلب الثاني : دور حركة مجتمع السلم في المؤسسة التنفيذية - الحكومة - :

تهدف حركة مجتمع السلم من المشاركة في مؤسسات الحكـــم بعنـــوان الحركـــة الإسلامية مع أطراف أخرى علمانية على قواسم مشتركة أو برنـــامج مشـــترك مـــع المحافظة على التميز في البرامج والسلوك والمبادئ ، فهل استطاعت حركـــة مجتمـــع السلم من خلال مشاركتها في الحكومات المتعاقبة الوصول إلى مراكز صـــنع القـــرار الحقيقية ؟

-ولدت استراتيجية المشاركة في ظروف حديثة وجد خاصة مما يوجب تفهم ذلك عنـــد التقييم ، ويمكن ذكر أهمها :

-انعدام تجربة المشاركة في الحكومة في الجزائر وقلتها في تاريخ الحركات الإسلامية.

-وجود أزمة دموية أحد طرفيها حزب إسلامي ، جعلت البعض يرى المشاركة انحيازا للسلطة ضد الطرف الآخر .

[1]. **جريدة أخبار الأسبوع** ، ع.16 ، 28 /2002/02 ، ص.6.

[2] . عبد الرزاق مقري ، **التحول الديمقراطي في الجزائر دراسة ميدانية** (ب.د.ن) ، ص.24.

مراحل المشاركة :[1] -جاءت المشاركة في الحكومة لحركة مجتمع السلم ثمرة للمشاركة في المجلس الانتقالي **1994** والدخول في رئاسيات **1995** والحصول على نتائج ايجابية ، مرت مشاركة الحركة في الحكومة بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : مشاركة تحضيرية من جانفي **1996** إلى جوان **1997** :

-جاءت بعد رئاسيات نوفمبر **1995** واستيعابا لمعطياتها ، كان نصيب الحركة :

-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-كتابة الدولة للصيد البحري .

المرحلة الثانية : مشاركة ائتلافية برلمانية من جوان **1997** إلى ديسمبر **1999** :

-هذه الصيغة فرضتها نتائج الانتخابات التشريعية **1997** بالرغم من التزوير الذي لحقها وأفرزت النتائج التالية :

1-التجمع الوطني الديمقراطي **157** مقعد .

2-حماس **69** مقعد + **2** لقائمة حرة .

3-حزب جبهة التحرير الوطني **64** مقعد .

-وكان الهدف هو تشكيل أغلبية برلمانية ، استأثر الحزب الأول برئاسة الحكومة ووزراء السيادة وتساوت حركة مجتمع السلم مع جبهة التحرير الوطني في عدد الوزارات (**3+4** كتابات دولة) ، ولكن بنوعية أقل :

-الوزارات :

-الصناعة وإعادة الهيكلة .

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-السياحة والصناعات التقليدية .

-النقل .

-كتابات الدولة .

-البيئة .

-الصيد البحري .

---

[1] . عبد المجيد مناصرة ، "المشاركة السياسية في الحكومة ، "التنافسية السياسية (الجزائر : إصدارات المجلس السياسي 2006) ، ص ص .160-168 .

المرحلة الثالثة : مشاركة ائتلافية رئاسية من **1999** إلى **2004** :

إذ تم التخلي عن الحقائق البرلمانية وتم اللجوء إلى الإرادة السياسية شهدت مجموعة حكومات ، وبعد فوز الرئيس بوتفليقة في رئاسيات **1999**م تم تشكيل حكومة برئاسة أحمد بن بيتور كمستقل ، وضمت الحكومة خليطا من أحزاب الائتلاف الرئاسي (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، التجمع الوطني الديمقراطي ، جبهة التحرير الوطني ، حركة مجتمع السلم ، النهضة وشخصيات أخرى) .

ثم بعد استقالة الحكومة - **8** أشهر - كلف بن فليس رئيسا للحكومة ، وهو من الحزب الثالث في البرلمان –جبهة التحرير الوطني- وكان حظ حركة مجتمع السلم ثلاث وزارات :

- الصناعة وإعادة الهيكلة .
- العمل والشؤون الاجتماعية.
- الصيد البحري .

وفي هذه الفترة ، شهدت توفر الجزائر على الإمكانات المالية من خلال ارتفاع أسعار البترول .

بعد تشريعات **2002** ، حصل حزب جبهة التحرير الوطني على الأغلبية المطلقة **200** مقعد، ومع ذلك اختار الرئيس أن تكون الحكومة مشكلة من ثلاثة أحزاب وشخصيات ، وتم استبعاد الأحزاب الأخرى ، وكان حظ حركة مجتمع السلم **4** وزارات :

- الأشغال العمومية .
- الصناعة .
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- الصيد البحري .

لم تكن النتائج البرلمانية تفرض اللجوء إلى حكومة ائتلافية فقد حصلت حركة مجتمع السلم على **38** مقعدا في المجلس الشعبي الوطني ، واحتلت بذلك المرتبة الرابعة سياسيا ، وأهم ما يميز هذه المرحلة هو عودة جبهة التحرير الوطني وتراجع التجمع الوطني

الديمقراطي ، في حين جاءت حركة الإصلاح الوطني – حديثة الولادة سياسيا - في المركز الثالث ، وهو التيار الإسلامي القوي الذي قدم خطابا سياسيا تعبويا أزاح حركة مجتمع السلم عن الواجهة الأولى للأحزاب الإسلامية .

نلاحظ أن حركة الإصلاح الوطني لم تشارك في أي حكومة بقيادة جاب الله لخطابها السياسي الرافض للمشاركة في الحكومة وإنما تتبنى خطابا تغييريا .

وفي سنة **2003** أراد بن فليس الأمين العام لجبهة التحرير الوطني ورئيس الحكومة أن ينافس على الرئاسة ، وبعد الأزمة التصحيحية في حزب جبهة التحرير الوطني فما كان من الرئيس بوتفليقة إلا أن أقاله وعين بدلا منه أحمد أويحيى الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي الحزب الثاني في النظام ، واستمر وجود حركة مجتمع السلم في الحكومة على حاله بالرغم من استفادة الشريك الثاني من هذا التغيير .

المرحلة الرابعة : المشاركة التحالفية بدأت بعد رئاسيات **2004** .

وشهدت دخول رئيس الحركة إلى الحكومة كوزير دولة بدون حقيبة ، كما شهدت هذه المرحلة استفادة حركة النهضة الغائبة عن الحكومة على مقعد واحد في البرلمان على ثلاث مناصب نوعية (سفير بالسعودية ، مندوب الجامعة العربية ببروكسل ، مستشار رئيس الجمهورية).

كما شاركت الحركة في الوزارات التالية :

-وزارة العمل والضمان الاجتماعي .

-وزارة التجارة .

-الصيد البحري .

-الأشغال العمومية .

-السياحة .

-وزير دولة بدون حقيبة في تعديلات .

إن انعدام تقييم شامل لعمل وزراء حمس في الحكومات المتعاقبة نابع من حقيقتين :

-غياب قاعدة إطارات تقنية من الحركة داخل الإدارة تسند عمل الوزراء لاحتكار التيارات السياسية الأخرى للمناصب في الإدارة الجزائرية .

-حصول الحركة على وزارات تقنية أغلبها مفرغة الصلاحيات وبعيدة التأثير الايجابي في الحياة السياسية والحياة العامة اليومية للمواطن باستثناء بعض الوزارات .

لم ترق مشاركة الحركة في الحكومة حتى بعد التحالف الرئاسي إلا ما كان من دخول رئيس حركة مجتمع السلم في الحكومة وزيرا للدولة بدون حقيبة وبدون أي مبرر يسبب الكثير من المتاعب للحركة ، وخرج في النهاية بعد ضغوطات كبيرة من القواعد.

أثبت عدد من الوزراء في الحكومة المتعاقبة قدرة كبيرة على التسيير من خلال تسييرهم أموال ضخمة كالوزير عمار غول الذي يشهد له الجميع ، حيث يلقى رضا من رئيس الجمهورية ، وقال عنه أحمد أويحيى : "إنه يعرف عمله جيدا" ، لكن قطاعه لم يسلم من عمليات فساد كبيرة ، خاصة المدراء التقنيين للقطاع وما تعلق بمشروع الطريق السيار –شرق-غرب- لكن هذا الفساد المالي راجع ربما في الكثير منه إلى البيروقراطية السلبية للإدارة الجزائرية .

المطلب الثالث: تقييم المشاركة :

لاشك أن الخاسر الأكبر في كل الانتخابات التي جرت وبدون استثناء عدا انتخابات **1997** التشريعية من أحزاب الائتلاف الحكومي هي حركة مجتمع السلم حتى إلى ترقية هذا الائتلاف إلى تحالف رئاسي ، التي وجدت نفسها في المواعيد الانتخابية السابقة تتنافس مع أحزاب المعارضة على المرتبة الثالثة ، فتأخذ منها حركة الإصلاح الوطني في انتخابات **2002** وتتقدم سياسيا عليها الجبهة الوطنية الجزائرية في استحقاقات **2007** .

- يقول نائب رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري : "حركة مجتمع السلم هي وحدها التي تراجعت تراجعا مذلا في الانتخابات التشريعية **2002** ، وحتى عندما تقدمت سنة **2007** في الانتخابات التشريعية لم تؤهلها المكانة السياسية التي كانت عليها في رئاسيات **1995** ولا تشريعيات **2007** ، والسبب في هذا معروف هو أن نظام الحكم هو من يضمن سلامة الأحزاب ، ولا يجهل أحد أن هذا الأخير لا يتبنى من ضمن أحزاب التحالف الثلاثة إلا حزبين هما **: -FLN-** و **-RND–** ".

- قد يليق في العرف السياسي التنازل على المقام الذي يراه الحزب مناسبا له في الظروف الاستثنائية للصحافة العامة والحياة الديمقراطية إذا ما واجهها خطر ، ولكن أن يتحول هذا الوضع إلى حالة دائمة تتربى عليها الأجيال ، فكيف بحركة مجتمع السلم وهي تتهم رجال في الحكم بالتزوير ، يقول في هذا النائب عبد الرزاق مقري في مداخلته حول برنامج الحكومة **2002** من شهر جويلية : "كيف تفسرون سيدي الرئيس أصوات نتيجة أصوات العسكر وكل من يحمل السلاح من أعوان الدولة ممن لا يمكن عمليا أن يراقب أحد عملهم الانتخابي ؟ هل يعقل أن تصوت الأغلبية الساحقة من هؤلاء لصالح حزب واحد في انتخابات **1997** ثم هؤلاء أنفسهم ينقلبون بطريقة سحرية سنة **2002** ، فيصوتوا على حزب آخر؟ كيف تفسرون مقاعد توزع في منطقة القبائل والناس لم يصوتوا ؟ .

تعكس هذه الحالة اختلافا في القراءات بين نخب حركة مجتمع السلم للوضع السياسي ، فالقواعد ومن ورائهم عدد كبير من القيادة ترى أن السكوت على حالات التزوير التي طالتهم في الانتخابات المتكررة حسبهم بدءا من رئاسيات **1995** إلى **2007** مرورا بإقصاء زعيم حركتهم إهانة سياسية يجب أن لا يسكت عليها أو على الأقل ألا تتخذ الحركة مواقف موالية للسلطة تضفي طابع الشرعية على أعمال السلطة في كل المجالات حتى في القضايا التي تمسهم ، وطرف آخر يرى هذا من صلب المشاركة وأن تبعيات النظم التسلطية لازالت قائمة ولكن رغم ذلك فالحركة تحقق نتائج ايجابية في عموميتها سمح لها أن تكون شريك في تجربة الحركات الإسلامية حتى ولو كان ثانويا من باب خذ وطالب .

كان نحناح قد كرر تحذيراته لأتباعه من مغبة التورط في ريوع السلطة ونفوذها انطلاقا من مبادئ الأيديولوجية الإخوانية ، والابتعاد عن هيمنة الأعيان ونفوذهم ، إلا أن حصول حركة مجتمع السلم على عدد معتبر من الوزراء لم يسبق لحزب إسلامي أن أخذه ، وهم الذين تولوا وزارات ذات ميزانيات كبيرة وتعاملوا مع ميزانيات كبيرة ،

وتعاملوا مع مشاريع وطنية ضخمة تمنح لهؤلاء هامشا كبيرا من ممارسة معينة للسلطة لم تختلف في كثير من تفاصيلها عن ثقافة النظام السياسي القائم ، والتورط في

كثير من مستنقعات الفساد ، الأمر الذي شكل ورقة ضغط على الحزب ، وأثقل كاهل نحناح جعله يغير عدد من الوزراء ، خاصة في قطاع الاستيراد والتصدير والعلاقات المالية وغيرها .

الأمر نفسه ينسحب على أعضاء البرلمان الذين لم تسجل لهم سجية سياسية تذكر، بل سجل ضدهم مساندتهم لتشريعات وقوانين موصوعة بأنها ضد حقوق الإنسان وتقليص مساحات الحرية مثل : قانون ممارسة الصحافة ودور المسجد ، وهي التشريعات التي أدخلت في ظروف استثنائية مرت بها الجزائر ، وبلغ الأمر إلى مرور تشريعات مخالفة للتوجهات الأيديولوجية للحزب مثل قانون الأسرة ، ومرور المادة الخاصة بالجباية على الخمور المنبثق على قانون المالية والذي وافق على قانون المالية وبالتالي مرور مادة تسمح بتجارة الخمور واستيرادها بعد أن رفضته الحركة سابقا من مبادرة قدمتها حركة الإصلاح الوطني وتوافقت مع إرادة أعضاء من أحزاب أخرى حتى من التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني خلال شهر رمضان .

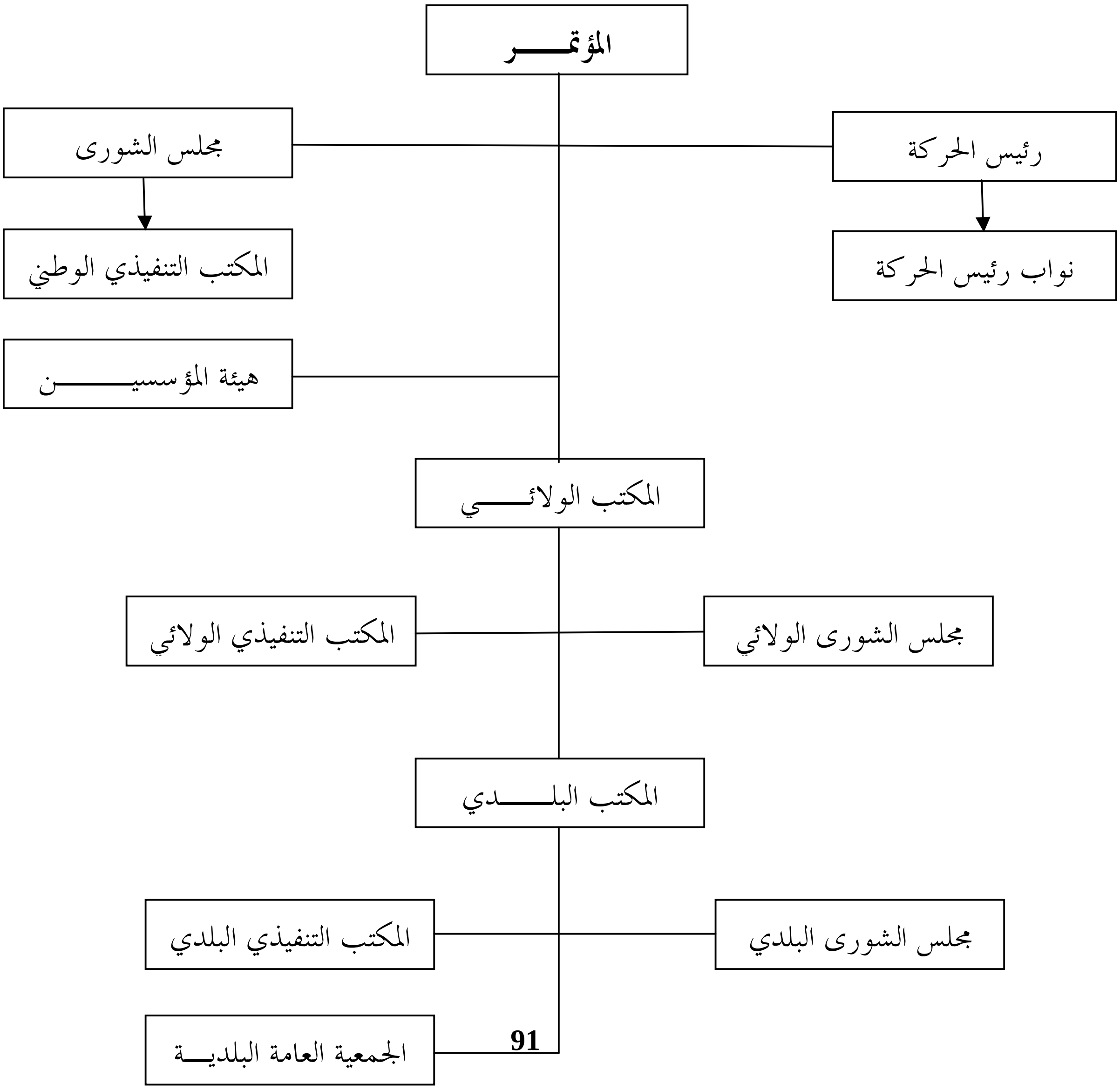
الفصل الثالث:

حركة مجتمع السلم والتعددية السياسية -القاعدية - المحلية - في الجزائر

المبحث الأول: الثقافة الديمقراطية لحركة مجتمع السلم وانعكاساتها الداخلية على الحركة

تشكل الديمقراطية المحلية أحد المفاهيم الأكثر ارتباطا بالديمقراطية المشاركاتية، يجعل المشاركة السياسية للمواطن في اتخاذ القرارات المحلية ضمانا أساسيا لبناء نظام سياسي عماده المواطنة ، المشاركة السياسية والشفافية، فالديمقراطية بهذا المنظور تقوم أساسا على ضرورة تقريب الإدارة من المواطن وجعلها في خدمته حسب منطق الصالح العام ، ودوما منفتحة على حاجاته وأولوياته لتطوير شبكة اتصالية مادية وجواريه، ومنها كذلك وجود هيكلة دستورية تكرس الاستقلالية القرارية للمكون المحلي – البلدية – خاصة لتجسيد الأولويات التنموية المحلية.

المطلب الأول:مؤشر البناء التنظيمي لحركة مجتمع السلم والديمقراطية الداخلية



الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم يتميز بوجود نوع من التشابك لكنه بسيط في عمومه مقارنة بأحزاب التحالف الرئاسي ، وأهم ما يميزه هو إدماجه للمفاهيم الدينية ، رغم وجود اتفاق عام حول مستويات التنظيم القاعدي والأعلى بين جميع الأحزاب على اختلاف توجهاتها، وتختلف الأحزاب الإسلامية فقط من حيث تسميات الفروع والهيئات والهياكل، وتدرج مفاهيم إسلامية وعلى رأسها الشورى.

عرفت الحركة ضمن بنائها الداخلي بعض الخلافات التنظيمية فكانت أقل حدة وتأثير في بدايتها من الأحزاب الإسلامية الأخرى أو أحزاب التيار الوطني ، وكان أهم هذه الخلافات حول خلافة زعيم الحزب ومؤسسه (محفوظ نحناح) بعد وفاته سنة **2003** بين تيارين في الحزب:

- الكتلة الأولى تدعم الأستاذ أبو جرة سلطاني رئيسا للحركة.
- الكتلة الثانية التي تدعم الأستاذ عبد الرحمن سعدي رئيسا للحركة.[1]

وقد برز الخلاف واضحا في المؤتمر الثالث، وفاز تيار أبو جرة سلطاني بـ **105** صوت مقابل **95** للمرشح سعدي من جملة أعضاء مجلس الشورى.[2]

وقد تم تعديل بعض مواد القانون الأساسي للحركة في مؤتمرها الثالث في سنة **2003**، وأهمها أن انتخاب رئيس الحركة هو من صلاحيات مجلس الشورى الوطني وأن المؤتمر يقوم بالتزكية فقط.[3]

لقد كان المؤتمر الثالث محطة هامة في مسيرة حركة مجتمع السلم، فهي المرحلة التي أطلق عليها بمرحلة المؤسسة وهو ما كان يغضب تيارات أخرى داخل الحركة ورفضهم أن تكون مرحلة الراحل محفوظ نحناح بمرحلة التأسيس وفقط ، في المقابل ينفي أنصار أبو جرة هذه التهمة ويرون في المرحلة القادمة ترقية للتحالفات وتوسيع دائرة نفوذ الحركة سياسيا.

---

[1] . حركة مجتمع السلم، **ما بعد المؤتمر الثالث** (05 أوت- 31 ديسمبر 2003)، ص .12.

[2] . محمد بغداد، التركة المسمومة، **مرجع سابق** ، ص.68.

[3] . حركة مجتمع السلم، **القانون الأساسي والنظام الداخلي المصادق عليه في المؤتمر الثالث**، (7 و6، 7 أوت 2003)، الباب الثالث، المادة 21، ص.13.

لقد عرف دخول أبو جرة الحكومة مرة أخرى وتفجيره ما يعرف بقضية الملفات الكبرى والدقيقة والموثقة ضد أقطاب مهمة ورجالات الدولة الجزائرية ، أثرا مهما في تزايد حدة الانشقاقات الداخلية في الحركة، خاصة مع عجز رئيس الحركة تقديم هــذه الملفات.

وشعورا من هيئة المؤسسين بخطورة التطور السلبي للموضوع "تعلن الهيئة في رسالتها هذه إلى كل من السيد رئيس الحركة ومؤسساتها وإلى أبناء الحركة وكل مــن يعنيهم الأمر ، عن رفضها المغامرة والمقامرة بوحدة الحركة ورصــيدها التــاريخي ومكتسباتها السياسية والاجتماعية ، وتاريخها الحافل بالمواقف التي تعبر عن وطنيتهــا الصادقة عبر المحطات الصعبة والأزمات التي مرت بها الجزائر، تدعو الهيئة الجميع إلى الحفاظ على التعايش مع جميع الأطراف المخلصة وإستراتيجية المشاركة السياسية، والحوار البناء الذي قاد مراحله المرحوم الشيخ محفوظ نحناح ومما بذلته الحركة مــن الجهود والتضحيات لإقامة دعائمها في الفتنة التي ألمت بالجزائر ، كما تنبــه الهيئــة الجميع عن أية محاولة لتغيير توجه الحركة السياسي والإستراتيجي وضرورة الرجوع في مثل ذلك إلى مؤسساتها وعلى رأسها مجلس الشورى الوطني وقياداتها ومؤسسيها ، ولا يكون ذلك عن طريق التفرد والانفرادية والمزاجية في اتخاذ المواقف والقــرارات كما تدعو الهيئة كل مؤسسات الحركة إلى الانسجام والأخوة الصادقة وسلامة الصدر، والعمل الجماعي ، والتعاون على الخير والتقوى والوقوف في وجه كل مــن يحــاول إحداث خرق في سفينة الحركة مهما كانت نيته".[1]

بعد هذا البيان هل كانت هيئة المؤسسين ترى تبعات المؤتمر الثالــث وسياســة الحركة تتجه إلى الانقسام؟

لا شك أن الانقسامات الداخلية التي كانت بمنأى عنها حركة مجتمع السلم فــي عهد الراحل محفوظ نحناح المؤسس – لما يتمتع به من إجماع على القيــادة الروحيــة والتنظيمية – زالت بعد وفاته ، وهذا طبيعي في أي حركة إيديولوجية ، لكن أن تصل

[1] . محمد بغداد، التركة المسمومة، **مرجع سابق**، ص ص69-71.

إلى حد الانقسام وتصبح الحركات التصحيحية علامة حزبية جزائرية خالصة ، فهذا يعني أن حقائق أخرى لعلها من أهمها أن الأحزاب التي تعمل على تكريس الديمقراطية تعاني خلل في الثقافة الديمقراطية الداخلية ، وإلا كيف نفسر أحزاب سياسية في الجزائر لا تعرف تغييرا في القيادة إلا عندما تتعرض هذه الأحزاب إلى عواصف داخلية ما تلبث أن تخرج إلى العلن ؟ومع اقتراب موعد المؤتمر الرابع في **2008** الذي انعقد تحت شعار الإصلاح السياسي والتنمية.[1]

أفرز المؤتمر الرابع أبو جرة سلطاني رئيسا للحزب للمرة الثانية على التوالي ، ولكن الخلاف استمر مع جماعة مناصرة التي ترى في هذا الخلاف أنه خلاف منهجي سياسي وتنظيمي وليس خلاف حول تسيير الحركة.

لقد أدت عوامل كثيرة متسارعة إلى خروج جماعة مناصرة تحت مسمى حركة سياسية جديدة أطلقوا عليها اسم "حركة الدعوة والتغيير" التي تنتظر الاعتماد ، إذا هو الانقسام الذي أصاب النهضة والإصلاح من بعدها ، فقد صرح عبد المجيد مناصرة "أنه لن يسمح لأي كان أن يتكلم مستقبلا عن هذه المسألة بدعوى الصلح أو الوساطة لأن الخروج عن الحركة كان عن قناعة تامة...".

وعن مبادرة رئيس حركة مجتمع السلم أبو جرة سلطاني وعن تعهده بعدم ترشحه لرئاسة الحركة في المؤتمر الخامس إذا رجع قيادات الدعوة والتغيير من أجل وحدة الصف رد مناصرة "أن حركته قطعت مسافة طويلة وبالتالي من الصعب علينا سماع كلام أبو جرة سلطاني وجماعته ، لأن الملف بالنسبة إلينا طوي نهائيا ، وتركنا لهم الحركة بما فيها ..."[2]

تعكس هذه الانقسامات الوضع المتأزم داخل حركة مجتمع السلم رغم أنها تنظيم واسع الانتشار هيكليا ، فلا تزال الانقسامات واردة تقررها ظروف تمر بها الساحة الجزائرية حول فوائد مشاركة حمس في الحكومة ، "...و يعترف نواب في البرلمان

---

[1] . انعقد المؤتمر أيام 29، 30 أفريل 1 ماي 2008، بالقاعة البيضاوية في الجزائر.

[2] . حميد زعاطشي، ملف الصلح طوي ولسنا تابعين تنظيميا لحركة الإخوان، **جريدة الخبر** (14 فيفري 2011)، ص .9.

بصعوبة التوصل إلى حل وسط لهذه المعضلة التي لم تجن منها الحركة سوى الشوك ، فهي لا تحظى بمصداقية لدى شرائح واسعة في المجتمع بسبب جلوسها إلى جانب أحزاب التحالف ، كما أنها لم تعد محل ثقة كبيرة من جانب السلطة ، بعد تمكن الخلافات الداخلية وحالة الانقسامات الملاحظة في قواعدها.".[1]

زاد هذه الأوضاع الداخلية المتأزمة عدم وضوح رأي جماعة الإخوان المسلمين وحسم موقفها مع تيار معين ، رغم أن التوجه الذي يحظى بثقة الإخوان هو تيار مناصرة ، وتشكلت في هذا الصدد لجنة من **أربعة عشر عضوا** ،تضم سبعة من حركة الدعوة والتغيير المعلن عنها بتاريخ **10 أفريل 2009** والتي تحولت إلى حزب سياسي تحت اسم حزب جبهة التغيير الوطني غير المعتمد والمعلن عنه كحزب سياسي يوم **26 مارس 2011** بالكاليتوس ولاية الجزائر ،وأربعة أعضاء من حركة مجتمع السلم ،وثلاث أعضاء محايدين أو ما يعرف بأعضاء الصلح ، هذا على مستوى الجهود لتسوية الأزمة من طرف جماعة الإخوان العالمية ، لكن مناصرة يقر بعدم تبعيتهم لتنظيم الإخوان وإن كان يرى أنهم الأولى وجماعته الورثة الحقيقيين لعلاقات الراحل الشيخ محفوظ نحناح.

ومما زاد من درجة القلق لدى حركة مجتمع السلم هو استمرار النزيف الداخلي حتى بعد خروج جماعة عبد المجيد مناصرة ، فما زالت بعض القيادات ترسم لها خطا سياسيا بعيدا عن الحركة الأم كتصريحات عبد الرزاق مقري بمشاركته في مظاهرات **12** فيفري **2011** رغم دعوة حمس لمقاطعتها، "وفي سابقة خطيرة للانقسام تشرف حمس ظاهريا على تنظيمين شبابيين الأول يتزعمه عبد الرزاق مقري ويعرف بأكاديمية جيل الترجيح ، والثاني شباب مجتمع السلم (شمس) ويشرف عليه النائب عبد الحليم عبدالوهاب ويقف وراءه أبو جرة سلطاني وهو ما يعتبره جماعة الدعوة والتغيير بوادر انقسام يسبق تفجر صراع على الزعامة في مؤتمر **2013** "[2]

المطلب الثاني:مؤشر الثقافة السياسية والحريات العامة

أولا-مفهوم المشاركة : المقصود بالمشاركة في فقه حركة مجتمع السلم هي المشاركة

---

[1] . جلال بوعاتي، "خلافات داخل حمس بسبب فوائد المشاركة في الحكومة" **جريد الخبر** ع .6244 (23 جانفي 2011)، ص .02.

[2] . جلال بوعاتي،**مرجع سابق**،ص.2.

في مؤسسات الحكم، وبعنوان الحركة الإسلامية ومع أطراف أخرى علمانية على قواسم مشتركة أو برنامج مشترك مع المحافظة على التميز في المبادئ والبرامج والسلوك وهي ليست اندماجا ولا ذوبانا ولا تبعية،المشاركة تكون من أجل تحقيق أهداف عامة وواضحة لا بتحقيق أهداف خاصة ولا مصالح شخصية ، كما أنها ليست إستراتيجية دائمة بل إستراتيجية مرحلية وتكون المشاركة على ثلاث مستويات:

1-مشاركة الفكرة الإسلامية التي تحملها الحركة في صياغة السياسات والبرامج والمواقف والقوانين وإدارة شؤون المجتمع و الدولة .

2-مشاركة الحركة كحزب سياسي في برنامجه وسياسته وفقا للأشكال السياسية المتعارف عليها .

3-مشاركة الرجال أي رجال الحركة التي يمثلونها ويحرصون على تحقيق أهدافها والتمكين لمشروعها.[1]

ثانيا - مفهوم حقوق الإنسان :

اكتسب مفهوم حقوق الإنسان Human Rights قبولا على المستوى الأكاديمي وعلى المستوى السياسي على حد سواء ، فقد حاولت العديد من الأدبيات إضفاء الصبغة الإعلامية على المفهوم .

فما هي نظرة حركة مجتمع السلم لحقوق الإنسان في الجزائر ؟

-ترى الحركة أن الإسلام قد أتى على كل صغيرة وكبيرة لها علاقة بكرامة الإنسان وتكريمه ، وترى في واقع حقوق الإنسان في الجزائر أنه يمكن أن تلخص في خمس نقاط:

-أن النصوص غاية في الدقة والانسجام والتكامل إذا استثنينا بعض المواد التي تبقى بحاجة إلى تعديل وكل ما يستتبع ذلك يوحي بأن الأمور في تحسن مستمر .

-أن الخطاب الرسمي قمة في التفاؤل.

---

[1].عبدالمجيد مناصرة ، "المشاركة في الحكومة"، تجربة حركة مجتمع السلم ، الجزائر ، **المختار** ، العدد 17 (مارس 2007) ، ص. 18.

-أن واقع التطبيق والتنفيذ والممارسة بطيء مقارنة بالديناميكيـة التنمويـة فـي كـل القطاعات .

-نتائج الإصلاحات مازالت بحاجة إلى دعم وترقية ليتحقق بها المأمول وتتجسد حقوق المواطنة التي ما تزال تتحرك بصورة محتشمة .

-أن هناك عوائق تغطي مساحة **40%** ومنها عوائق مفتعلة تغطي مساحة **60%** لكنهـا تعرقل تجسيد مساعي حقوق الإنسان.

يرى أبو جرة سلطاني أن المأساة الوطنية بين عامي **(1992 و 2004)** اختزلت حقـوق الإنسان في الحق في الحياة السياسية ، وأن الأداء السياسي الحالي أغلق العديـد مـن الفضاءات المخصصة لهيئات أخرى يفترض أن تساهم في حماية حقوق الإنسان على نحو المساهمة في تسقيف طموحات الناس وتوسعت دائرة المطالبـة بـالحقوق علـى حساب دائرة القيام بالواجبات ،كما ترى في ظروف المأساة الوطنية عاملا لخصوصية حقوق الإنسان في الجزائر مقارنة بأي دولة أخرى .

-ترقية مفهوم الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية.(1)

ثالثا-**الإعلام :**

ترى حركة مجتمع السلم في السلطة الرابعة أولوية وأن الصحافة نافحت عن الدولـة ورموزها ، وتتصور المجال الإعلامي في برنامجها كما يلي :

-العمل على تخليص الإعلام من التبعية سواء الداخلية أو الخارجية ، ووضع سياسـة إعلامية وطنية يساهم فيها المعنيون بالمهمة الإعلامية مـن أجـل خدمـة المجتمـع الإعلامي تربويا وثقافيا واجتماعيا .

-إبعاد الوصاية الحزبية عن الإعلام العمومي وتشجيع الصحافة الحرة .

-تشجيع الصحافة الجهوية وجعلها مرآة للواقع الاجتماعي .

-إعداد رجال الإعلام مع ما يتماشى والقيم الإسلامية .

-العمل على طرح البديل الثقافي عبر وسائل الإعلام .

---

1. أبو جرة ، "في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" ، **النبأ** ، العدد 469 (ديسمبر 2009) ، ص. 34.

-إيجاد علاقة تبادل إعلامي مع مصادر الأخبار الإسلامية والعالمية وفتح الفضاء الإعلامي للمؤسسات والأشخاص .

-توفير الحصانة القانونية لرجال الإعلام وتوفير الوسائل الضرورية لمواكبة الواقع المحلي والعالمي والمعاصر.

رابعا –

التعايش السياسي : هو مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية في مجتمع ما، وحق هذه القوى في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرارات السياسية بمعنى التعبير عن القبول بالاختلاف في المصالح والأيديولوجيات.

"فالديمقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني ، إذن هي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقا لقواعد متعارف عليها من كل الأطراف".[1]

ويأتي التحالف الرئاسي ليعطي قدرة الحركة على التعايش مع مختلف التوجهات السياسية الإيديولوجية والحزبية في الجزائر .

المطلب الثالث :مؤشر التنافسية السياسية لحركة مجتمع السلم في الحقل السياسي :

-الديمقراطية مبنية على قاعدة المنافسة ، فالديمقراطية إذن تنافسية بطبيعتها والشعب فيها هو الحكم بين المتنافسين أحزابا أم أشخاصا ، فما هي حدود المنافسة السياسية لدى حركة مجتمع السلم من خلال المواعيد الانتخابية ؟ .

-"هناك ميزات نسبية تملكها حركة حمس مقارنة بالمنافسين ، تمثل عوامل قوتها وإستراتيجية تنافسية تبنى عليها ، ويمكن تحديدها في خمس ميزات نسبية للحركة".

***إسلامية التوجه :** "وتملك الحركات الإسلامية عموما قوة في الخطاب والممارسة

---

[1] . محمد ميمون ، **الممارسة الديمقراطية من منظور الأحزاب السياسية في الجزائر** ، دراسة ميدانية لعينة من مناضلي حركة مجتمع السلم بولاية الشلف (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم علم الاجتماع 2007-2008) ، ص.80.

نظرا لارتباطها بفئات المجتمع وكذا طبيعة الخطاب النابع من البنية الفكرية للحركات الإسلامية المعاصرة." [1]

***التنظيم :** تماسك التنظيم وانتشاره وآليات تسييره .

***فعالية الطلبة :** تنظيم الطلبة من الفعالية والاستيعاب مما يجعل منها ميزة نسبية للحركة .

***حيوية المرأة :** تملك المرأة مواقع فاعلة ومتقدمة وتؤدي أدوار فعالة ، وهي تقف في كثير من الأحيان وراء كل انتصار انتخابي تحققه الحركة .

***الرصيد التاريخي الذي خلفه المؤسسون خاصة الشيخ محفوظ نحناح ومحمد أبوسليماني.**

نلاحظ عموما أن التيار الإسلامي بعد مرحلة التوهج السياسي أخذ في الانشطار السياسي ، فمن أكثر من عشرة أحزاب سياسية أصبح لا يرى إلا ثلاث أحزاب إسلامية تعاني كلها من انقسامات داخلية ، وحركة مجتمع السلم تأثرت مرتين : الأولى بوفاة رئيسها محفوظ نحناح والثانية بخروج العديد من النخب والقادة المؤسسين سواء على مستوى قيادة الحزب أو على مستوى القواعد .

-إن الحقيقة التاريخية أن جل الانتخابات التي جرت في عهد التعددية جرت بوجود الرئيس المؤسس محفوظ نحناح ، فالساحة السياسية غير مهيكلة بشكل نهائي ، وأنه من المبكر سياسيا أن نتكلم أن الأوعية الانتخابية لأي حزب قد أخذت موقعها النهائي نظرا لأن العملية الانتخابية في الجزائر تصبغ بطابع الجهوية والفئوية الشعبية للمرشح ، ولا يهم انتماؤه السياسي .

تتكلم حركة مجتمع السلم عن وعاء انتخابي ثابت حتى في حالة الأزمات وبروز تيارات إسلامية أخرى ،خمسمائة ألف صوت من الوعاء الانتخابي المعبر عنه . [2]

يرى أبو جرة سلطاني أن المشاركة لم ترق بعد إلى مستوى الطموحات العالية التي سطرتها الحركة منذ بداية الوفاق الوطني سنة **1994**م ، لكنها لم تبتعد كثيرا عن

---

[1] . فاروق طيفور ، **مستقبل الحركة الإسلامية في الجزائر** (الجزائر : دار الخلدونية ، 2008)، ص. 47 .

[2]. نور الدين آيت مسعودان ، **قناعات** (الجزائر ، دار الخلدونية ، ط1 ، 2005) ، ص ص. 12 ، 13.

طموحات مرحلية يمكن أن تقبل مرحليا بنسبة مئوية متدرجة تتراوح بين **10%** و **25%** من درجات السلم المسموح به كحد أقصى للوجود السياسي ، في انتظار أن تنضج التجربة أكثر .

وخلاصة القول أن حركة مجتمع السلم على ضوء الاستشارات الانتخابية أخذت الريادة في التيار الإسلامي بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ والانشقاقات المتوالية لحزب عبد الله جاب الله الذي يعتبر منافسا حقيقيا ، وتفوق في الكثير من المحطات الانتخابية .

-أما بالمقارنة مع باقي الأحزاب فتأتي حركة مجتمع السلم كثالث قوة سياسية بعد حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الديمقراطي .

الأزمات الداخلية :

كانت سنة **1999** سنة التحول الجذري في مسيرة الحركة ،فقد قررت السلطة منع محفوظ نحناح من الترشح مرة ثانية للانتخابات الرئاسية بحجة المانع القانوني المتمثل في عدم مشاركة نحناح في الثورة التحريرية ، هنا وجد نحناح نفسه في مأزق جديد ؛ حلفاؤه في السلطة يريدون منه مساندة المترشح عبدالعزيز بوتفليقة والقواعد غاضبون من حرمان قائدهم من الشرعية التاريخية ، بالرغم من أنهم حلفاء للسلطة .

كان نحناح يعلم أن دوره في هذه المرحلة ليس الترشح والمنافسة إنما هو المساندة والدعم لخيارات السلطة ، لقد فهم نحناح الرسالة ، و ماهو مطلوب منه بالضبط في هذه المرحلة ، فقام بخطوة ذكية في اتجاهين ؛ نشط قنوات الاتصال الخلفية التي كان يحتفظ بها مع السلطة ففاوض بعيدا عن الأعين للحصول على ضمانات يريدها من السلطة مستغلا الحاجة الملحة إليه و أهم الضمانات عدم عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى الساحة والتمسك بنحناح وعدم استبداله بأي تيار إسلامي آخر ، وأن يعوض دوره الجديد –المساندة بدل الترشح – بما يناسبه من المكاسب والأرباح .

في خضم الجدل الذي دار في الساحة حول هذه القضية ، خرج أحد المقربين من الشيخ نحناح وقيادي حركة مجتمع السلم ، عبد الرزاق مقري بتصريح :"إن الحركة لن تساند المرشح عبد العزيز بوتفليقة مهما كانت الظروف ، وإذا حصل وساندته فإنها

حركـــة لا تـــاريخ لهـــا ولا شخصـــية لهـــا ، و لا ثوابـــت تـــؤمن بهـــا. [1]
خاضت حركة مجتمع السلم تجربتها مع السلطة وليست ضدها ، واستفادت من مشاركتها النخب الحاكمة بقيادة التيار الاستئصالي أكثر مما استفادت الساحة السياســية من حيث توسيع دائرة المشاركة السياسية ، و حرية المبادرة وإمكانية الاقتراح.[2]

تكشف تصريحات عبدا لرزاق مقري عمق الأزمة التي تعيشها نخــب الحركــة عندما صرح عبر وسائل الإعلام ، عن كشف حجم الفساد وأنه يملك أدلة ووثائق تثبت تورط نخب في السلطة في نهب المال العام ، لكن الغريب في الأمر أن غضب قواعد حركة مجتمع السلم لم يندلع إلا بعد خطاب رئيس الجمهورية الذي هاجم فيه ســلطاني وأن غضب القواعد من غضب الرئيس وليس ضد تصريحات سلطاني في حد ذاتــه ، فرئيس الجمهورية فجر القضية وأخرج هؤلاء من صمتهم ، فمنذ تولي سلطاني رئاسة الحزب وهو يمد الصحافة بتصريحات في كل القضايا .

إن جوهر هيأة المؤسسين يكمن في الخوف من تخلي رئيس الجمهورية عن مساندة حركة مجتمع السلم وتراجع صناع القرار عن مشروع إشراكهم في السلطة ، وبيــان هيأة المؤسسين وثيقة ، تثبت أن مبدأ البقاء في السلطة مبدأ من المبادئ الثابتة ولــيس خيارا من خيارات السلطة.[3]

عوائق التحول والممارسة الديمقراطية عند حركة مجتمع السلم :

- غياب أي قاعدة إجماع تتدرج فيها الأحزاب السياسية فعليا
- تضاعف الأحزاب بشكل مضطرد ، مما يعني غلبة الكم على الكيف.
- غياب برامج سياسية ذات أبعاد فكرية وأيديولوجية واضحة ، مع غيــاب أيــة منهجية للعمل السياسي وضعف التنظيم الهيكلي .
- مشكلة الانقسامات والانشقاقات الداخلية والزعامات الكاريزمية .
- منطق الجهوية ، وانتقالها من المستوى الشعبي إلى السياسي .
- عدم رقي جل برامج الأحزاب السياسية من النظرة المعيارية القيمية .

[1] . محمد بغداد ،التركة المسمومة ، أزمة حركة مجتمع السلم ،**مرجع سابق** ،ص ص.32،33.
[2] . محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ،**مرجع سابق** ،ص.194.
[3] . محمد بغداد ، التركة المسمومة ، أزمة حركة مجتمع السلم ، **مرجع سابق** ، ص ص.74،75.

المبحث الثاني: حركة مجتمع السلم و الانتخابات المحلية

يعد النظام الانتخابي الوسيلة الديمقراطية الأساسية في إسناد السلطة ، والذي بموجبه يختار الشعب ممثليه سواء على المستوى المركزي أم على المستوى المحلي.

والمتتبع للمسار الانتخابي في الجزائر وبخاصة فيما يتعلق بالانتخابات المحلية ، يجد أن النظام الانتخابي المتبع قد عرف تحولات عميقة منذ الاستقلال إلى التعددية السياسية ، وبما أن المجالس المحلية المنتخبة تشكل التعبير عن ديمقراطية جواريه حقيقية ، وحيث إنه يمكن الحكم من بعيد ولا يمكن التسيير إلا عن قرب.

ففي أول انتخابات محلية في الجزائر لام الكثير النظام لقطع الطريق على الشرعية الشعبية للحزب الإسلامي بقيادة الإنقاذ الذي اكتسح الساحة السياسية، فماذا لو وصل الإنقاذ إلى الحكم ؟ وحكم عليه الشعب من خلال البرامج السياسية والتنموية في الميدان. هذا السؤال يتكرر على جل الحركات الإسلامية التي يتهمها خصومها بأنها تجيد من لحن الأقوال ما تعجز عن ترجمته إلى أفعال ، ويرى الإسلاميون أنهم لم يجربوا ليحكم عليهم.

في ظل هذه المبدئيات والمناقشات النظرية تبرز لنا ملامح وصول بعض الأحزاب الإسلامية التي تسير الكثير من المجالس البلدية و الولائية ، وبوجه خاص حركة مجتمع السلم التي تصارع سلسلة الانقسامات الكبيرة التي تحدث في القواعد نتيجة لإصرارها على تجسيد مشروعها الذي تراهن على نجاحه عن طريق ترقية التحالفات والمشاركة كإستراتيجية سياسية ، فما هي مقاربة حركة مجتمع السلم للديمقراطية المحلية ؟ وما هي المكانة السياسية للحركة في الديمقراطية المشاركاتية على المستوى المحلي – القاعدي ؟-

المطلب الأول: مقاربة حركة مجتمع السلم للتعددية القاعدية :

تعتبر الانتخابات المحلية محطة مهمة لتجسيد الحكم المحلي المباشر لسلطة الشعب ، وتعتبر حركة مجتمع السلم أن دولة الحق والقانون تبدأ من البلدية باعتبارها القاطرة التي تجر قطار التنمية ، وترى فيها أنها الحل الوحيد لتكسير الروتين الإداري والنزاعات القائمة بين المنتخبين سواء في المجالس البلدية أو الولائية ،

حتى يتسنى لها تحقيق الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن ، كما تحرص عن ضرورة الابتعاد عن الولاء للإدارة بدل المواطن ،وتعمل حركة مجتمع السلم على تكريس المجالس النموذجية في التسيير ، خاصة البلديه لكن عوائق التحالفات والانسداد الإداري بين المنتخبين في ظل التحالف الرئاسي سواء على مستوى البرلمان أو المجالس المحلية عطل هذه الطموحات ، وأدى إلى خلق الصراعات و النزاعات الحزبية ليصل الأمر إلى إحصاء المئات من البلديات المنسدة إداريا ، وتحرص حركة مجتمع السلم على ضرورة إتباع منتخبها المحلي برنامج حزبه وبرنامجه الانتخابي بعيدا عن أي ولاءات أخرى ، وتتركز آليات العمل لدى حركة مجتمع السلم فيما يخص البلدية على مايلي :

1. تاريخية البلدية النموذجية وعناصر تشكيلها .
2. التشريع والقانون وطبيعة التكيف مع الظروف .
3. الولاء السياسي (الحزبي) والولاء العام للجزائر وخدمة الوطن .
4. الطابع المعماري والثقافة الشعبية المطلبية .
5. المحيطات الكبرى للمدينة والنزوح الريفي وبيوت الصفيح .
6. التنسيق والعلاقات الوظيفية بين الأطراف المتدخلة في النمذجة .

المطلب الثاني :نتائج الانتخابات المحلية وانعكاساتها على حركة مجتمع السلم :

الانتخابات المحلية 23 أكتوبر 1997

عدد المقاعد البلدية: **13123**

عدد المقاعد الولائية: **1880.**

عدد المسجلين: **15.809.341** نسمة.

نسبة المشاركة في البلديات: **%66.49**

نسبة المشاركة الولائية : **%62.73**

الشكل رقم 1: جدول يوضح نتائج الانتخابات المحلية**1997.**

أهم الأحزاب المشاركة – نكتفي بالمراكز الأولى -	عدد المقاعد البلدية المحصل عليها وطنيا	نسبة المقاعد البلدية المحصل عليها وطنيا	عدد المقاعد الولائية المحصل عليها وطنيا	نسبة المقاعد الولائية المحصل عليها وطنيا
التجمع الوطني الديمقراطي	**7242**	**%55.18**	**986**	**%44.52**
جبهة التحرير الوطني	**2864**	**%21.82**	**373**	**%19.84**
حركة مجتمع السلم	**890**	**%78.6**	**260**	**%13.83**
جبهة القوى الاشتراكية	**645**	**%91.4**	**55**	**%02.92**
المترشحين الأحرار	**508**	**%87.3**	**17**	**%09.0**
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	**444**	**%38.3**	**66.250**	**-**
لنهضة	**43**	**%21.2**	**128**	**%6.80**

المصدر : وزارة الداخلية والجماعات المحلية

بالرغم مما شاب هذه الانتخابات **1997** من تجاوزات، حيث أجمعت الأحزاب على أن هذه الانتخابات مزورة ، ونظمت عدة مسيرات شعبية وتم تقديم **160** طعنا على المستوى الوطني للمجلس الدستوري إلا أن ذلك لم يمنع من تنصيب هذه المجالس الشعبية المنتخبة.

وقد ظهر جليا الأثر السلبي للنظام الانتخابي الجديد ، حيث تعذر على الكثير من البلديات والولايات على أيه قائمة الحصول على الأغلبية المطلقة ، وكانت النتيجة هي – مجالس فسيفسائية – ينعدم فيها التجانس ، الأمر الذي حتم تدخل وزارة الداخلية في الكثير من المرات لفض النزاعات التي تحدث بين أعضاء هذه المجالس.[1]

انتخابات 30 ماي 2002 : قد جاءت هذه الانتخابات معاكسة للواقع السياسي الذي أفرزته الانتخابات المحلية **1997** ، فمعها عادت جبهة التحرير لتحتل المركز الأول سياسيا ، تلاها التجمع الوطني الديمقراطي في المركز الثاني ، ثم حركة الإصلاح الوطني كفصيل إسلامي ، إلا أن المفارقة هي تراجع حركة مجتمع السلم رغم ما تتوفر عليه من هياكل تنظيمية ونخب سياسية .

وأهم ما ميزها صعوبة إجرائها في منطقة القبائل بسبب أوضاع العنف التي كانت سائدة ، فكانت المشاركة ضعيفة جدا وصلت إلى حد **1%** ولكن المجالس نصبت ، وشهدت مشاركة التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية و جبهة القوى الاشتراكية ، حاولت خلالها السلطة التسامح مع هذين الحزبين في تجاوز الإجراءات الإدارية والآجال القانونية في إيداع ملفات الترشح لكن النتائج جاءت صادمة بما يشبه توزيع الغنائم على من لم يحارب ، وقد فاز **FFS 52** بلدية في ولايتي تيزي وزو وبجاية و**FLN 13** بلدية تسيرها الجبهة ، و **RND** ببلديتين في تيزي وزو وبجاية ، وفي **15 جانفي 2005** حلت المجالس القديمة في منطقة القبائل عقب انتهاء الأزمة بتوقيع الاتفاق الشامل مع حركة العروش نظمت انتخابات جزئية .

لقد جاءت مواقف حركة مجتمع السلم سواء من الانتخابات التشريعية أو المحلية بعدم الاعتراف وتقبل النتائج لعدم دستوريتها واعتبرت أن المنطقة حرمت من ممثليها الحقيقيين في البرلمان ، كما أعلنت رفضها لنتائج بعض البلديات التي غاب عنها الشعب وقاطعها .وقد دخلت الحركة الحملة الانتخابية مع الأحزاب التقليدية وفازت ببلدية ، في الانتخابات المحلية وجاءت النتائج كالتالي :

---

[1] . نصر الدين بن طينور، أي **استقلالية للجماعات المحلية الجزائرية في ظل مشروعي جوان 1997 لقانوني البلدية والولاية؟**" الإدارة، ع .11، (2001)، ص .20.

الشكل **2**: جدول يوضح نتائج الانتخابات المحلية **2002.**

الحزب	عدد المقاعد البلدية على المستوى الوطني	نسبة المقاعد البلدية على المستوى الوطني	عدد المقاعد في المجالس الولائية على المستوى الوطني	نسبة المقاعد المحصل عليها والمجالس الولائية
جبهة التحرير الوطني	4878	%30.50	898	-
التجمع الوطني الديمقراطي	2727	%24.50	148	-
حركة الإصلاح الوطني	1238	%11.29	374	-
حركة مجتمع السلم	989	%9.33	-	-

الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007

عدد المسجلين: **18.446.627.**

نسبة المشاركة في المجالس الشعبية البلدية: **%44.09.**

نسبة المشاركة في المجالس الشعبية الولائية: **: %43.47**

الشكل **3**: يوضح نتائج الانتخابات المحلية **29 نوفمبر 2007.**

الحزب	**عدد المقاعد في المجالس البلدية**	**نسبة المقاعد في المجلس البلدية**	**عدد المقاعد في المجلس الولائية**	**نسبة التصويت في المجلس الولائية**
جبهة التحرير الوطني	**4201**	**%30.50**	**630**	**%32.14**
التجمع الوطني الديمقراطي	**3426**	**%24.50**	**429**	**%21.9**
الجبهة الوطنية الجزائرية	**1578**	**%11.29**	**277**	**%14.13**
حركة مجتمع السلم	**1495**	**%10.69**	**294**	**%15.00**
حزب العمال	**958**	**%6.85**	**179**	**%9.13**
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	**605**	**%4.93**	**53**	**%2.70**
جبهة القوى الاشتراكية	**566**	**%4.05**	**54**	**%2.76**

المصدر :وزارة الداخلية والجماعات المحلية .

تميزت الانتخابات المحلية **2007** بنسبة مشاركة ضعيفة ، لكنها أحسن من الانتخابات التشريعية التي لم تتجاوز **36%** ،وشهدت صعود بعض الأحزاب الصغيرة على حساب أحزاب أخرى ، من أهمها صعود حزب الجبهة الوطنية الجزائرية إلى المرتبة الثالثة وقهره لحركة مجتمع السلم والإصلاح ، الأحزاب التقليدية للتيار الإسلامي والقوي في مثل هذه المواعيد الانتخابية لما تمتلكه من رصيد انتخابي وهياكل واسعة الانتشار .

تقييم :

إن منظومة المجالس المحلية وما تشهده من هجمة شرسة على المال العام من خلال ما تتيحه الثغرات القانونية وبالذات مجال الصفقات العمومية وشركات الخدمات ، كلها أمور عجلت ضرورة الإصلاح التي اتخذته وزارة الداخلية على حساب المنتخب المحلي ، وفوضت صلاحيات أكبر للسلطات المحلية وعلى رأسها الولاية ممثلة في – الوالي – ورئيس الدائرة ، والإدارة بصفة عامة التي تدين بالولاء للسلطة المركزية ، كلها أمور قوضت صلاحيات المنتخب المحلي ، الذي يعاني هو الأخر من ضعف الأداء نتيجة أنه من العناصر المنتخبة من الشعب وبالتالي تراع هنا الجهوية أكثر من الكفاءة ، فلم تصبح للمنتخب المحلي سوى المصادقة على الميزانية و مشاريع التنمية أو بعض صلاحيات الخدمات العامة البسيطة للمواطن ، لقد ظهر في فترة قصيرة ما بات يعرف بطبقة الأثرياء الجدد – الاغتناء السلطوي – سواء على القادة أو المسؤوليين في الأحزاب السياسية ، ومما يوجب التنبيه إليه ضرورة إعادة بعث الإصلاح بما يرجع صلاحيات المنتخبين في المقابل تنشيط الإجراءات القانونية المساعدة والمنظمة للعملية التسييرية بما فيها أن يلعب القضاء دوره في هذا.

لا تخرج الممارسات العملية للمنتخبين المحليين لحركة مجتمع السلم عن هذا الواقع ، وأن شعارات - انتخبونا وحاسبونا – لا ترتقي إلى مجرد تسويق سياسي للعمل الحزبي ، نظرا لأن المنتخب المحلي لحركة مجتمع السلم محسوب على المعارضة وبالتالي لا يحظى من امتيازات الإدارة إلا النزر القليل في المقابل تعيش القيادة المركزية على إستراتيجيتها - المشاركة الايجابية - التي تصطدم مع الواقع ، وهو ما يضعف جانب التحالفات التي تكر سها حركة مجتمع السلم .

في مقابل هذا يبقى المنتخب المحلي ينتظر ما تبادر به الهيئات المحلية الأخرى اللامركزية ، أو في انتظار القرارات الفوقية خاصة المبشرة منها كمسح ديون بعض البلديات الغارقة في العجز، يعكس هذا الواقع ما هو ملاحظ في الميدان من غياب برامج التنمية المحلية ، خاصة منها ما يتعلق بالشغل وخلق مؤسسات قادرة على قيادة

قاطرة التنمية المحلية ، فتغيب الاجتهادات المحلية نظرا لشعور أو جهل مكانـــة ودور المنتخب المحلي وأنه يملك سلطة من الشعب في حدود القانون ، بها يستطيع أن يدرك رشادة الحكم المحلي ، وتحقيق أبعاد وجوده كممثل للمواطن تعهد له بأن يكــون فـــي خدمته ، في التسيير والنزاهة والفعالية .

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في التعددية السياسية

تكمن أهمية المجتمع المدني بكونه فاعلا أساسيا وقويا في الديمقراطية المشاركاتية فهو شبكة من الجمعيات تتميز بالاختصاص الوظيفي سواء فيما يخص الرياضة أو الثقافة أو البيئة أو الصحة وغيرها ، مما يجعلها قادرة على أن تكون شريكا وظيفيا للقطاعات الوزارية التي تقابلها مما يسمح بتوسيع احتمالات اتخاذ القرار الأكثر توافقا مع الحاجات الخاصة بالمجتمع في ميدان معين ، وهذا ما سيرفع أيضا من حركيات التنمية، كما سيؤدي إلى تعميق النضج الديمقراطي في الدولة والمجتمع.[1]

تكرس حركة مجتمع السلم أولويات سياسية تجعلها سبب في كل نجاح ، ومن ضمن هذه الأولويات دائرة الوسائط المتداخلة في المنافسة أو في تقوية الصف ، يقول أبو جرة سلطاني في هذا: "الحركات التي تعول علة قوة تنظيمها الحزبي ومن غيرها إلى وسائط مكملة وداعمة ، قد لا تكون بالضرورة معها **100%** لكن تدعمها من بعيد وأذكر على سبيل المثال القوة المالية ، القوة الإعلامية ، القوة الطلابية ، القوة النسوية ، فإذا أخذت لنفسها هذه الوسائط فإنها حتى لو ضربت الضربة التي لا تقسمها فإنها تقويها وحينها تتحرك ويتعاطف معها ، بل نجد فرصة لتحليل بعض الملفات في دوائر الاختصاص لا تجد الحركة نفسها تتصدى لكل ما يطرأ عليها ولو كانت حركتنا بمثل هذا التصور ، كانت ملفات كبيرة ، كنا لا نتحدث فيها أصلا ولا نصدر فيها أي بيان ، مثلا قانون الأسرة يحال على الحركة النسوية وهي تخوض المعركة ونحن من بعيد ندعمها بوسائط نصبح نحن وسائط للكتل النسوية التي تدافع عن قانون الأسرة".[2]

يلخص أبو جرة علاقة حزبه ببعض القوى الاجتماعية الأخرى ، فيقول: "موضوع البكالوريا: الشريعة الإسلامية ، لا نخوضه نحن بل يخوضه الطلبة في الجامعات وأولياء التلاميذ من وراءهم ، المدافعون عن الإسلام مثل الأئمة وزعماء

---

[1] . امحند برقوق، مفاهيم سياسية، **مرجع سابق**، ص.43.

[2] . أبو جرة سلطاني،"أولويات حركة مجتمع السلم في المرحلة الراهنة،" **تطوير التنافسية السياسية** (الجزائر، إصدار المجلس السياسي لحمس، ع. 4، 2006)، ص ص .45-50.

الزوايا ونحن رداء داعم لهؤلاء"،ويعترف أبو جرة أن الحركة تعاني بعض الشيء في مسألة التفويض لهذه الكيانات والأجنحة ، فتجد الحركة نفسها تجتمع في بعض الأحيان بمكتبها الوطني أو مجلس الشورى الوطني ليناقش برنامج تلفزيوني أو قضية كتابة في صحيفة وطنية.

فما هي أهم كيانات المجتمع المدني المحسوبة على الحركة سياسيا؟

وما حدود العلاقة القائمة بين الحركة وهذه التنظيمات الوسيطة؟

المطلب الأول :جمعية الإرشاد والإصلاح

أولا- السياق التاريخي لظهور جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية :

كان الإعلان عن تشكيل جمعية الإرشاد والإصلاح متقدما جدا عن كل الهيئات والتشكيلات التي أفرزتها أحداث أكتوبر التي دامت من **04** إلى غاية يوم الاثنين **10** أكتوبر **1988** ، وبعد الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور **23** فيفري **1989** ، كان الإعلان عن الجمعية بتاريخ **1988/10/12** والجمعية هي إفراز قانوني لجماعة "الموحدين" وكان من أبرز قادتها الشيخ محفوظ نحناح ومحمد أبو سليماني واتجهت هذه الجماعة لدخول اللعبة الديمقراطية بشكل متدرج بدءا بإنشاء جمعية ثقافية تربوية خيرية ثم الخروج بحزب سياسي ، وهو المنهج الذي كان مقررا في أول بيان صادر عن جمعية الإرشاد والإصلاح ، حيث جاء فيه: "وإن الجمعية لعلى موعد معكم عند اقتضاء الحال وانتقاء المانع لتشكيل ما تحقق به آمال الأمة وطموحاتها الحضارية بالوسائل المشروعة ، وكان هذا الوفاء متمثلا في تأسيس حماس" المعلن عنها يوم **1990/12/06.**

لكن جمعية الإرشاد والإصلاح في البداية لم تتوقف عند حدود الأهداف التي رسمتها حتى كانت تضطلع بأدوار سياسية قبل اعتمادها بين **12** نوفمبر **1988** إلى **11** سبتمبر **1989** ، ثم بعد الاعتماد الرسمي أن ملف الاعتماد بقى تسعة أشهر لاعتماد الجمعية ، في الوقت الذي كان لا يتجاوز اعتماد الأحزاب السياسية ال**60** يوم .

ومن أبرز المحطات التي عرفتها الجمعية بعد خروج نخبة منها بتأسيس حزب سياسي ، تأتي دعوتها للتحالف قبل تأسيس الحزب فبعد اعتمادها دعت الأحزاب ذات

الطابع الإسلامي وأصدرت بيانها الأول الذي جاء فيه كـذلك :"...جمعيـة الإرشـاد والإصلاح تدعو الأحزاب ذات الطابع الإسلامي ، باسم الله ، وباسم الإسلام ، ثم باسم الأمة إلى توحيد كلمتها وموقفها وبرنامجها السياسي ...ثم وجهت نـداء فـي **27 أوت 1990** ، هذا النداء تدعو فيه الأحزاب الإسلامية الوطنية والجمعيـات الخيريـة إلـى «تحالف إسلامي وطني ، جاء فيه "استجابة لرغبة المخلصين في هذا البلد مـن اجـل إنشاء تكتل إسلامي وطني قوي...فان جمعية الإرشاد والإصلاح تؤكـد وتلـح علـى ضرورة إيجاد تحالف إسلامي... ».

وبعد رفض الجبهة الإسلامية للإنقاذ للحلف ، جددت جمعية الإرشاد والإصـلاح الدعوة إلى تحالف إسلامي لدخول الانتخابات التشريعية ، وحددت له تسع نقاط وجعلت القرآن الكريم مرجعا للتحالف واستجابت **300** جمعية و **8** أحزاب مـن بينهـا حركـة النهضة الإسلامية ، ولكن التحالف فشل بخروج فصائل وتيارات مهمة كانت مؤثرة في الساحة السياسية آنذاك ، كما ساهمت الجمعية بجهد كبير في إنشـاء رابطـة الـدعوة الإسلامية التي كانت تضم **3** أعضاء من الجبهة الإسلامية للإنقاذ و **3** أعضـاء مـن حماس و **3** أعضاء من حركة النهضة الإسلامية ، وترأسها شخصية حيادية هو الشيخ أحمد سحنون والرابطة ليست بحزب سياسي ولا جمعية خيرية ، وكـان مـن أبـرز أعضائها محمد بوسليماني رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح. [1]

فماهي أهداف جمعية الإرشاد والإصلاح باعتبارها ولدت سياسيا وتنشـط اجتماعيـة ثقافية خيرية ؟

جاءت أهداف جمعية الإرشاد في البداية في عشرين هدف ثم تقلصت وأدمجت بعـض الأهداف وأسقطت أخرى ، لتجسد الجمعية العامة الأخيرة المنعقدة في **11و 12 جـوان 2008** ثلاثة عشر هدف وهي: [1].

1. المساهمة في البناء الحضاري للأمة وتنمية شخصيتها بما يتماشـى ومتطلبـات العصر

---

[1]. جمعية الإرشاد و الإصلاح، **القانون الأساسي المعدل في الجمعية العامة الوطنية الخامسة(** 11و 12 جوان 2008)، ص.1.

2. العمل من أجل جمع الأمة حول المبادئ التي تضمن الوحدة ومناصرة الحق والعدل في ظل القيم النبيلة والعمل على نشر ثقافة السلم ورعاية حقوق الإنسان
3. العمل على ترقية المرأة وتفعيل دورها الحضاري وحماية الأسرة الجزائرية وتثمين رصيدها التضامني .
4. المساهمة في حماية الطفولة من كل الأضرار الجسيمة والفكرية والنفسية والعمل على توفير أماكن ووسائل الوقاية والحماية والتربية والترفيه (النوادي ، المراكز ، ورياض الأطفال...)
5. الاعتناء بالشباب من خلال برامج تربوية وعلمية وصحية وتنمية المجتمع .
6. إنشاء المرافق الخيرية والاجتماعية والمساهمة في الحملات الإغاثية والتضامنية.
7. العمل على خدمة المجتمع وحمايته من الآفات والانحرافات والأخطار من خلال عمل اجتماعي فعال .
8. المساهمة في تنمية وتطوير الحرف والصناعات التقليدية .
9. المساهمة في التعليم القرآني والعمل على تحديث الطرائق والوسائل ، وإنشاء المدارس النموذجية لذلك .
10. المساهمة في محو الأمية والعمل على تحديث الطرائق والوسائل .
11. دعم تعميم استعمال اللغة العربية ، وتشجيع تعلم اللغات الأخرى .
12. تشجيع الإبداع الفكري والثقافي وإصدار مجلة تعنى بذلك .
13. القيام بأي نشاط يخدم فكرة الإرشاد والإصلاح والتعاون مع كافة الجمعيات والمنظمات والهيئات المعنية بذلك في إطار القوانين المعمول بها.

فماهي ركائز العمل الجمعوي لدى جمعية الإرشاد والإصلاح ؟

ثالثا – ركائز العمل المدني لجمعية الإرشاد والإصلاح :

جمعية الإرشاد والإصلاح جمعية وطنية ذات طابع اجتماعي ،تربوي ثقافي كما تحدده المادة الأولى من قانونها الأساسي ، فهي تقوم كما يقول رئيس المجلس الوطني للجمعية

محمد براح :"...على رباعية تعتبرها وعاء منطلقاتها، خيرية ، اجتماعية ، ثقافية ،تربوية ..."

تمتلك جمعية الإرشاد والإصلاح **48 مكتب ولائي و 700 مكتب بلدي** ، بالتالي هي تفوق بعض الأحزاب السياسية في الجزائر من حيث الانتشار والتنظيم وحجم التجنيد ،وكذا النشاط ، فمشاريع الجمعية تتنوع من الخدمات الصحية والتكوين و التمهين خاصة للمرأة إلى المشاريع التربوية والتعليمية بمختلف تجلياتها وأطوارها ،إلى المشاريع الخيرية كالتكافل الاجتماعي بمختلف صوره إلى المشاريع الثقافية وإحياء التراث والمناسبات المختلفة ،كلها تعكس الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في خلق فضاءات تستطيع أن تكون مساعدة لعدد كبير من المؤسسات السياسية في الجزائر.

ولكن الجدير بالذكر أن جمعية الإرشاد و الإصلاح رغم أنها جمعية مستقلة تنظيميا ومحددة أهدافها على مجالات معينة إلا أن العمل السياسي يستهوي الكثير من فعاليات المجتمع المدني في الجزائر ، لقد ولدت جمعية الإرشاد والإصلاح سياسيا وانخرطت في كل الأحداث المهمة التي عرفتها الجزائر بدءا من اتخاذ موقف من أحداث الأزمة التي عرفتها الجزائر بل - وفقدت رئيس الجمعية الذي اغتيل في **1993** بعد أن خطف من طرف الجماعات الإرهابية - في ظل اشتداد الأزمة الجزائرية انحازت الجمعية إلى موقف السلطة فهي لم تخرج عن الخط العام لحركة مجتمع السلم من باب اختيار منهج المشاركة الايجابية وذلك للارتباط التاريخي والإيديولوجي بينهما.

لقد دعمت الجمعية مترشح الرئاسة في الانتخابات الرئاسية **1995** محفوظ نحناح ، كما دعمت مرشح الإجماع عبد العزيز بوتفليقة في الإنتخابات الرئاسية **1999** ، وبقيت على نفس النسق السياسي في الدخول في تحالفات للمجتمع المدني بالجزائر ، ففي كل محطة سياسية هامة إلا و أصدرت الجمعية بيانا تحدد موقفها منه ، فعلى سبيل المثال بقائها وفية لدعم المرشح عبد العزيز بوتفليقة في كل الانتخابات الرئاسية وانحازت إلى مشروعه السياسي بدءا من دعم قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

إن الارتباط التاريخي بين نخبة جمعية الإرشاد والإصلاح وحركة مجتمع السلم كانت له انعكاسات هامة على تبعية الجمعية للحزب ، فالجمعية ترتبط مع حمس في كل السياسات ، لقد دفعت ضريبة هذه التبعية بانقسام قيادة حركة مجتمع السلم إلى فصيلين ، ومعه أصبحت جمعية الإرشاد هي الأخرى تسير برأسين الأول بقيادة الأخضر عيسى وتدين بالولاء لجماعة مناصرة باعتبار أن رئيس الجمعية هو الرئيس الشرعي الذي خلف محمد بوسليماني ، فيما يعتبر جماعة أبو جرة برئاسة شغلال أنهم الأحق بالجمعية ،ويدور صراع كبير بين تيارين مؤثرين في الجمعية ، بل والأخطر أن هناك 54 قضية في المحاكم على المستوى الوطني تتعلق بالجمعية.

المطلب الثاني : الحركة الطلابية في الفعل الديمقراطي لحركة مجتمع السلم

- **الاتحاد العام الطلابي الحر UGEL**

أولا- السياق التاريخي لنشأة الاتحاد :

تعتبر الحركة الطلابية ظاهرة اجتماعية فرضت نفسها على الصعيد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ولم يعد أحد يستطيع إنكار وجودها كحقيقة اجتماعية وسياسية لها خصوصيتها ومميزاتها . وكانت عوامل الاحتلال ،المقاومة، الحركة الوطنية، الوضع الدولي ، القمع والاحتلال الفرنسي هي أهم الأسباب التي أنجبت الحركة الطلابية في الجزائر.

إن الساحة الجامعية لشمال إفريقيا شهدت ظهورا أول تنظيم طلابي مغاربي سنة **1919** مقره الجزائر تحت اسم جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا . ولكن بحل هذا التنظيم سنة **1953** تشكل اتحاد الطلبة الجزائريين بباريس ueap ولكن الطلبة الجزائريين اختاروا أن يكون الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين هي المنظمة التي تتكلم باسمهم وتأسس في **27 أفريل 1955.**

لقد تعرضت الحركة الطلابية لمحاولات التهميش والإقصاء بعد الاستقلال، وقد أدى ذلك إلى توقيف مسار الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، لتظهر بعدها منظمات أخرى تدعم توجيهات نظام الأحادية كأذرع طلابية لحزب جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد الحاكم، إلى أن جاء الانفتاح وبداية التعددية التي أقرها دستور

23 فبرايــر 1989 . ومعه تأسست الحركة الجمعوية والنقابية الطلابية ، فتأسست عديد التنظيمات الطلابية كأذرع ومؤسسات تدعم الأحزاب بنخب سياســية وتســاعدها على فهم الحقل والاجتماعي في ظل مجتمع سياسي بدأ يرسم لنفسه تعددية في الــرؤى ولأفكار و التوجيهات .

كان الاتحاد العام الطلابي الحر **UGEL** من ضمن تلك الكيانات جاءت فكــرة التأسيس في **11 نوفمبر 1988** وأخذت حيز التنفيذ وذلك بالمعهد الــوطني للصــناعات الخفيفة ببومرداس ، وفي **11 نوفمبر** تم انتخاب مجلس شعبة المعهد الوطني للصناعات الخفيفة للاتحاد ، وعقد مؤتمره التأسيسي بملحقة الخروبة بجامعة الجزائر في **23 مارس 1989**، وتم الإعلان الرسمي عن المنظمة تحت اسم الاتحاد العام الطلابي الحر.[1]

والاتحاد العام الطلابي الحر منظمة طلابية جزائرية نقابية مستقلة غير حكومية، تستمد شرعيتها من الجماهير الطلابية وبرامجها من إرادة المنتمين إليها والمسمى فــي صلب النص الاتحاد .

الباب الأول من المادة **01** من لائحة القانون الأساسي للاتحاد العــام الطلابــي الحر: يعتبر الاتحاد نفسه سليل الاتحاد العام للطلبة المسلمين.[2]

كما يستمد الاتحاد مرجعيته الأساسية من:

- تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.
- مبادئ ثورة نوفمبر وبيانها.
- أدبيات الحركة الطلابية ورصيدها التاريخي والمعرفي.
- التجارب الطلابية على المستوى الإقليمي والدولي خاصة الاتحاد العام الطلابي الحر لحركة الإخوان المسلمين بمصر.

ثانيا- السياسة العامة لعمل الاتحاد العام الطلابي الحر:

---

[1] . عبد الحميد عثماني، **الاتحاد الفكرة والمسيرة 1989، 2009** (الجزائــر: دار الخلدونيــة ط1، 2009)، ص. 129.

[2] . عبد الحميد عثماني، **الاتحاد الفكرة والمسيرة 1989، 2009** ، ص .164.

وهي تلك الأدبيات العملية التي تحكم وتضبط الممارسات الطلابية للاتحـــاد تنظيميـــا ، داخليا وخارجيا وهي مبنية على سبعة نقاط:[1]

1- **الحريات والديمقراطية:** فقد كفل القانون الأساسي لكل أفراد المنظمة في إطـــار مبادئها وأهدافها وأدبياتها معيار التعاطي مع توجيهات الرأي العام وأفكـــار الآخرين ، فالحرية والديمقراطية صارت مكسبا أدبيا وتنظيميا للتنظيم.
2- **الشورى:** تلك الآلية التنظيمية، السلوك القيادي والثقافة الأخلاقية التـــي مكنـــت الاتحاد من تعبئة المناضلين والتفافهم حول قيادتهم بفعل الشـــعور بالقيمـــة الذاتية والدور الفعال ضمن هياكل المنظمة.
3- **الاستقلالية:** إذ يرى فيها الاتحاد جدار للحفاظ على خصائص ومشروع الحركة الطلابية كما هي تحرير لقراراتها الوطنية وسيادتها التنظيمية وتجسيد شعار الديمقراطية في إفراز القيادات وبلورة المواقف السياسية وكذا الاســـتقلالية المادية حسب المادة السادسة من الباب الأول للقانون الأساسي لعمل الاتحاد.
4- **الجماهيرية:** والجماهير مشروع لإنجاح المشاركة الواسعة وهي معيار لاختبار شرعية ومشروعية المطالب ومصداقية المواقف وانفتاح التنظيم.
5- **المطالبة:** وهي من أسس العمل النقابي للاتحاد وتبني على الحـــوار والتعـــاون والتحسيس وتصل حد الاحتجاج والتظاهر.
6- **المشاركة:** وهي إستراتيجية يجب العمل بها في كافة المجالات وقد تبنى الاتحاد العام الطلابي الحر خيار المشاركة السياسية فـــي تعاطيـــه مـــع الأزمـــة الجزائرية، و يرافع اليوم لتفعيل الأطر التمثيلية وتوسيعها وتطوير فكرتهـــا إلى مستوى الرقابة والتشريع برؤية طلابية محايدة.

فإذا كانت هذه أدبيات العمل فما هـــي حـــدود الممارســـة السياســـية وعلاقتـــه بالأحزاب الإسلامية؟

ثالثا - مقاربة الاتحاد العام الطلابي الحر للديمقراطية:

تعتبر التنظيمات الطلابية أحد المؤسسات الوظيفية النقابية التي يمكنها أن تكون عاملا مساعدا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهذا لما تملك من اضطلاع ميداني

[1] . عبد الحميد عثماني، **الاتحاد الفكرة والمسيرة 1989، 2009 مرجع سابق**، ص ص.25،26.

على كل السياسات التي تطبق في الجامعة الجزائرية ، ويأتي الاتحاد كشريك قريب يستطيع أن يمد المعنيين بتفاصيل النجاحات والإخفاقات، لقد دأب التنظيم الطلابي الحر إصدار رؤاه وتصوراته من واقع الجامعة ومحيط الخدمات الجامعية ، لأنها تبقى المهمة الأساسية لكل تنظيم طلابي ومن ذلك أصدر في 2006 على سبيل المثال لا الحصر بحثا تضمن رؤيته كشريك في الجامعة ، تضمنت محاورها حول رصد واقع الجامعة ، ثم قدم محاور للمعالجة ضمنها ضرورة انفتاح الجامعة على البيئات المحيطة بها وسبل تطوير البحث العلمي ، كما أكدت الورقة على ضرورة أخلقة الوسط الخدماتي ، كما حثت على سياسة التكوين والتدريب لتقريب المعارف النظرية بالميدان وربط في الأخيرة ضرورة انفتاح الجامعة الجزائرية على قطاعات أرحب ولغات أوسع بعيدا عن القوى التقليدية في المعاملة والتبادل العلمي وحدد جملة أهداف وآفاق يمكن أن تحققها الجامعة لأنها مفتاح أي تقدم ومركز وعي حضاري.

فما هي مقاربة الاتحاد للفعل الديمقراطي في الجزائر؟

لا يمكن فصل العمل الطلابي النقابي عن العمل السياسي والحياة الاجتماعية بصفة عامة ، وفي هذا يرى عبد الحفيظ السعيد أحد أبرز الوجوه التي مرت بمسيرة الاتحاد أن العمل السياسي هو عملنا وأن الوظيفة السياسية هي وظيفتنا ، إن نحن لم نؤهل أنفسنا لتقلد المسؤولية الآن فمن سيقلد مسؤولية البلاد مستقبلا؟ بل وكيف نمنع طالب في معهد العلوم السياسية من ممارسة السياسة؟[1]

وتبنى توجهات الاتحاد في ظل دعم خيارات الديمقراطية على:

تبنى إستراتيجية الاتحاد في المشاركة السياسية على المساهمة في كل الاستحقاقات الوطنية الرامية لتعزيز الاستقرار وترقية الفعل الديمقراطي ورفع مستوى الأداء السياسي وتفعيل دور المجتمع المدني.

فقد سجل الاتحاد حضورا قويا في ساحة المجتمع المدني وفق ما هو متاح من فضاءات الأداء السياسي ومؤسساته واستيعاب معطيات الساحة السياسية ورهانات الوضع الإقليمي والدولي.

[1] . عمر دادي حمو، **الشهيد الرمز** (الجزائر: دار الشهيد للنشر والتوزيع، 1996)، ص .49.

فقد شارك الاتحاد **UGEL** في مؤسسات الحكم الانتقالي عبر عضويته ثم الحضور الفاعل عبر مختلف جولات الحوار والوفاق الوطنيين إلى المشاركة القوية في انتخابات **1995** واستفتاء **1996/11/28** ودعم مرشحي التيارات الإسلامية في الانتخابات التشريعية **06/05/ 1997**، ليعرف الأداء السياسي للاتحاد في المواعيد الانتخابية تقدما اكبر فبادر بتأسيس اللجنة الوطنية لمساندة ودعم الديمقراطية والتي تمخضت عن دعم المترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات **1999/04/16** ، ثم دعوة ثانية في رئاسيات **2004/04/08** باسم إطارات الاتحاد المنخرط كلية في جمع التوقيعات و تأطير مراقبة الصناديق وتكريم فعاليات المجتمع المدني المساندة للمترشح بوتفليقة.[1]

وتتويجا لهذه المواقف فقد حاز الاتحاد ثقة الرئيس بوتفليقة إذ أسندت له مهمة التنسيق ممثلة في شخص الأمين العام على مستوى المداومة المركزية للطلبة والشباب في رئاسيات **09 أفريل 2009.**[2]

كما شارك الاتحاد في الدعاية الشعبية والإعلامية لقانون الوئام المدني في 1999/09/16 وميثاق السلم والمصالحة الوطنية **2005/09/28.**

فما هي القوة الحزبية التي تقف وراء الاتحاد العام الطلابي الحر؟

رابعا- علاقة الاتحاد بالأحزاب السياسية:

لا شك أن العديد من الأحزاب والتيارات السياسية تتلهف إلى استقطاب القوى الطلابية باعتبارها أذرع مساعدة للعمل السياسي لتأثيراتها على الرأي العام ، والحركة الطلابية في الجامعة الجزائرية كلها تعمل تحت غطاء أحزاب سياسية ولو إيديولوجيا وفي هذا يقول عبد الحميد عثماني القيادي في الاتحاد العام الطلابي الحر: "..قواعد اللعبة السياسية لا تسمح لنا بهوامش واسعة للمناورة والتكتيك ، إلا ضمن الإطار الإيديولوجي الذي تعاطى معه الاتحاد مبدئيا وتاريخيا وهو التيار الوطني الإسلامي." [3]

---

[1] . الاتحاد العام الطلابي الحر، **مرفق دورة المجلس الوطني الورقة السياسية،** 2007، ص. 13.

[2] . عبد الحميد عثماني، **الاتحاد مواقف صنعت الريادة في ذكرى ميلاده العشرين** (الجزائر: بدون دار نشر، 2009)، ص. 24.

[3] . عبد الحميد عثماني، الاتحاد المسيرة والمواقف، **مرجع سابق،** ص .189.

ولعل الإطار الذي يلمح إليه القيادي في التنظيم بالذات هو حركة مجتمع السلم بالخصوص ، فلقد رشح الاتحاد الأمين الأسبق فيصل بن طالب ضمن حركة مجتمع السلم في تشريعيات **2002/05/30** بولاية الجزائر بناء على اتفاق ثنائي.

يبرز أبو جرة سلطاني بوضح حدود العلاقة القائمة بين حركة مجتمع السلم والحركة الطلابية في الجامعة فيقول: "... إن قولكم أن تنتمي إلى فئات وسطى وإطارات تتموقع أو تحاول أن تشارك في الحكم، هذا صحيح ، حركة مجتمع السلم بدأت جامعية... في بداية تأسيسها في بداية المرحلة السرية من خلال الجامعات وبالتالي كان الأوائل في معظمهم جامعيين دأبوا أن يأخذوا مناضليهم من مشتلة الجامعة، وهذا ما شكل رأس قاطرة نخبوية تحاول أن تجر المجتمع بعد ذلك من خلال الجامعة من خلال مستويات ثقافية معينة إلى النضال الجماهيري..."[1]

يعتبر الاتحاد تنظيميا مؤسسة له استقلالية تنظيمية ومالية إلا أنها تتأثر وتلتقي في روافد كثيرة مع حركة مجتمع السلم في:

1- مستوى التجنيد السياسي، إذ يعتبر الاتحاد أحد مؤسسات التنشئة السياسية لحركة مجتمع السلم وكثير من إطارات التنظيم تتبناها وترعاها بعد التخرج حركة مجتمع السلم وتستوعبها في هياكل الحركة.

2- تأثر دور التنظيم الطلابي الحر بالوضع الداخلي للحركة الأم – حمس- ومن ذلك الانقسامات التي طالت الحركة عقب خروج جماعة مناصرة بتأسيس حركة الدعوة والتغيير ، حدث معه شرخ في المناضلين وانقسموا بين الجماعتين وإن بقي الاتحاد كمؤسسة تابع لحركة مجتمع السلم.

3- تأثر الاتحاد بالأداء السياسي لحركة - حمس – واضح من خلال نهج المشاركة كاستراتيجيه سياسية عند حمس وإستراتيجية نقابية وسياسية عند الاتحاد.

[1] . نور الدين آيت مسعودان، **قناعات** (الجزائر: دار الخلدونية، سلسلة 2، ط.1، 2005) ص ص.14،15.

4- التأثر بالتوجهات الإيديولوجية والروافد الفكرية لكلا التنظيمين UGEL ، MSP، ومنها تبني أفكار مدرسة الإخوان الأممية، ومحاولة أخلقة وأسلمه مجالات عمل كلا التنظيمين.

5- على مستوى "مجالات العمل يأتي قضايا الأسلمة والتعريب والأخلقة السياسية ضمن محددات العمل" الرئيسية لكلا التنظيمين.[1]

[1]. بن ميرة بوكريطة، **17 سنة من النضال، رؤية وتصور**، ورقة قدمت إلى المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام الطلابي الحر(نوفمبر 2006)، ص .7.

الاستنتاجات:

لا نستطيع أن نتحدث عن خريطة الإدراكات مقطوعة الصلة عن التعريفات ، غير أن التعامل مع الخريطة الادراكيه وارتباطها بخريطة التوجهات مسألة غاية في الأهمية وذلك مع تبنى سلسلة من المعايير المتنوعة عند الحديث عن تصنيفات هذه الظاهرة الإسلامية وأهم توجهاتها سنجد في هذا المقام **ثلاث فئات** من الأهمية التحدث عنها في خريطة الادراكات والتوجهات.

الفئة الأولى التي تصنف الاتجاهات المختلفة على قاعدة ذهبيه فيتحدث عن التيارات الإسلامية الشيعية وكذلك التيارات الإسلامية السنية ، وذلك على اعتبار أن هذين الاتجاهين هما الأكثر انتشارا وفاعليه على خريطة التيارات السياسية حتى وقتنا المعاصر، من دون أن نهمل بعض الاتجاهات التي قد تكون لها بعض الدلالات والنشاط السياسي ولكنها تظل محدودة في هذا النظام من مثل الاتجاه الإباضي ، والاتجاه الزيدي الشيعي .

أما **الفئة الثانية** فإنها تقوم على تصنيف هذه الادراكات والتوجهات من خلال ارتباط الادراكات الفعلية والتأويلية والتفسيرية بالعمل والنشاط السياسي وهو أمر يتعلق في هذا المقام بطبيعة النظر إلى السياسة عند كثير من هذه التوجهات. سنرى **توجها** يستند في إدراكه لرؤية ترى في السياسة بأنها عمل بشرى وضعي يأتي من سياق علماني ومن ثم يحكم ما يطلق عليه من سلفيته يقف مواقف تحريم بما يمكن تسميتهم" بالظاهرية الجدد" ، حينما يحاول هؤلاء جعل السياسي منطقة تكاد تدخل في سياقات المحرم ليس فقط لتبنى مقدماته الفكرية ولكن حتى حينما يتبنى تلك الأدوات والآليات السياسية في هذا المقام .

أما **الفئة الثالثة** في تلك الفئات المختلفة التي تتعين في توجهات عدة فجمع بين عالم المفاهيم من جهة وعالم القضايا التي تتعلق بالنشاط السياسي ولا نغادر الحقيقة إذا قلنا إنها تتعلق كذلك بعالم الأفكار وما تراه من ارتباط ذلك بأصول المرجعية ، الأمر هنا يتعلق بتوجهات عدة داخل الظاهرة الإسلامية في علاقتها بالديقراطيه ما بين تبنى وما بين رفض وما بين مواقف أخرى قد تقف موقفا انتقائيا أو اصطفائيا، وبعض من هذه

التوجهات قد يتخذ موقفا توفيقيا .هذه الخريطة الادراكات والتوجهات التي نطرحها إنما تعبر في حقيقتها عن جزء يتعلق بهذه الخريطة ويطول بنا المقام لو تتبعنا هذه الخرائط المختلفة من خلال الاستناد إلى معايير أخرى متنوعة .

إن عناصر التعددية تبين مدى ارتباط هذا المفهوم بالديمقراطية الليبرالية من حيث انتشار وتعدد مراكز السلطة والمشاركة السياسية وتعددية وفاعلية التنظيمات الوسطية من أحزاب وجماعات مصالح ومنظمات مجتمع مدني وغيرها وهذا من شأنه أن يوفر قدرا أكبر لضمان المشاركة لمختلف الجماعات الإثنية والعرقية وغيرها في العملية السياسية ، والتعبير عن مصالحها في إطار الوحدة في التنوع أو ديمقراطية الوحدة .

أن نظم الحكم التعددية ليست بالضرورة ديمقراطية ، إلا أنه لا يصعب تصور نظام حكم يتميز بالتنافس بين جماعات منظمة على القوة والتأثير ، ولكنه يضل نظام غير ديمقراطي إما لأنه لا يسمح سوى لأقلية من المواطنين بالمشاركة السياسية أو لأن الجماعات المهيمنة تستخدم قوة الدولة لتهميش الجماعات الأخرى واستبعادها من المنافسة .

إن الخطاب الديني ليس خطابا واحدا بل متعدد الرؤية وهنا يصبح التحليل مختلفا، ومن ثم تختلف النتائج ، إن التاريخ والواقع يقول لنا استحالة أن نضع في نفس المستوى والسياق ثورات الشيعة في العهدين الأموي والعباسي مع ثورة الخميني في إيران عام **1917**، ولا هذه الثورات مع الحركات السنية المعاصرة ، ولا نقرن بعض هذه الحركات ذات التوجه الراديكالي بالخوارج قديما ، ولا أن نضع تماما شخصيات من التاريخ القريب والمعاصر في سلة واحدة فحسن البنا ليس هو حسن ترابي ، وعمر عبد الرحمن ليس هو سيد قطب ، وراشد الغنوشي ليس هو عباسي مدني أو علي الحاج ، ولا يصح أن نزيل الفروق في القيمة التاريخية وحجم التأثير بين جماعة الإخوان المسلمين وجماعة الجهاد ، أو الحركات الصوفية الطرقية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، بل أيضا يمكن القول أن الحركة الواحدة لها أجيال تتباين في قوة الشخصية والمحتوى الفكري .

للتعددية الحزبية في الجزائر مقتضيات متعددة منها ما هو تاريخي ومنها ما هو اجتماعي يتمثل في الانقسامات الإثنية التي تميز المجتمع الجزائري ، ومنها ما هو سياسي ناجم عن النظام مع المعارضة والذي أسفر عن الاعتراف الرسمي بها بعد سنوات من التجاهل والقمع عقب أحداث أكتوبر **1988** ، وتوجت بدستور **23 فيفري 1989** الذي أعلن ميلاد التعددية السياسية في الجزائر .

لا تزال العلاقة بالسلطة السياسية من أكبر المعضلات التي تواجه حركة الإخوان المسلمين بمختلف تجلياتها عبر العالم ، وتتجلى أبعاد هذه المعضلة في أمرين متناقضين؛واجب تغيير السلطة الفاسدة باعتباره بندا من خطط أي حركة تغيير جادة وضرورة التعايش معها مرحليا،أخذا بدواعي المصلحة وإقرارا باختلال ميزان القوة.

بعد الجهد التعريفي التربوي من العمل السري في الجزائر لحركة مجتمع السلم تجد نفسها، مضطرة في مرحلة تاريخية معينة عند التأسيس إلى سياسة حرق المراحل التاريخية وهي ملابسات وظروف دخول العمل السياسي في الجزائر من قبل نخبة حركة مجتمع السلم وهو ما أفقد الحركة جزء كبير من باعها في ميدان الدعوة الذي يعتبر الخزان الأساسي لأي حركة إسلامية ، ومعه انتقل العمل مباشرة إلى ميدان السياسية التي لا تمتلك الحركة قواعده سواء على المستوى المحلي أو المركزي مما جعل المشروع الإسلامي يصطدم بالواقع ،ويفقد معه الخطاب الإسلامي قوته.

إن انخراط حركة مجتمع السلم في داخل التحالفات وتبنيها برنامج الرئيس ، يجعل الحالة الإسلامية داخل البرلمان حالة جديدة مرتبطة بأولويات مشتركة مع أحزاب أخرى لا تعطي الانطباع الكامل عن البعد الإسلامي المستقل ومقتضيات التحديات المطروحة على الساحة الداخلية والخارجية .

خاضت حركة مجتمع السلم تجربتها مع السلطة وليست ضدها واستفادت من مشاركتها النخب الحاكمة، أكثر مما استفادت الساحة السياسية من حيث توسيع دائرة المشاركة السياسية وحرية المبادرة وإمكانية الاقتراح.

ظل الوضع الداخلي للحركة في استقرار مع وجود المؤسس نحناح ، لكن ما إن اختفت هذه القيادة الكاريزمية حتى دخلت الحركة في انشقاق داخلي ، مما يعني فرضية القائد الملهم لمعظم الحركات الإسلامية في ظل غياب آليات أخرى تجمع القيادة الجديدة بالقواعد .

لا يعبر مؤشر الانتخابات بدقة عن المكانة السياسية لحركة مجتمع السلم وحتى باقي الأحزاب، خاصة أحزاب المعارضة ، نظرا لأن الفعل الديمقراطي في الجزائر من حيث كون آليات النزاهة السياسية غائبة ، بفعل انغلاق اللعبة السياسية بين فواعل سياسية معينة وفي محيط ضيق ، لاتسع له هامش المناورات السياسية لكل أطياف المعارضة السياسية في الجزائر.

لقد سمحت إستراتيجية المشاركة لحركة مجتمع السلم من الوصول إلى مراكز ثانوية في صنع القرار السياسي في الجزائر وبالتالي هم شركاء في التسيير ومغيبون في عملية صناعة القرار وهي الهوامش التي تستطيع أن تكون موجودة فيها كحليف سياسي للسلطة في ظل الرضا الذي تبديه حركة مجتمع السلم.

لقد ضمن أسلوب المشاركة السياسية كخيار استراتيجي لحركة مجتمع السلم الحضور الدائم والمستمر في مختلف الأحداث والمحطات السياسية ، فلم تتخلف عن أي موعد انتخابي ، كما دخلت مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية ، رغم ما جنته هذه السياسة على النسيج الداخلي للحركة ، وحتى على المستوى الشعبي.

حركة مجتمع السلم كفصيل إسلامي تبقى بعيدة عن طبيعة الحركات الإسلامية التي تراهن على الطبقات التي تعاني اغتراب اجتماعي وسياسي ، وحرمان اقتصادي خاصة تلك التي صوتت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فالحزب يتجه إلى أن يصبح حزبا نخبويا نظرا لمصادر تجنيده السياسي التي لا تكاد تخرج من النخب المثقفة أو المتعلمة.

تضطلع شبكة المجتمع المدني كجمعية الإرشاد والإصلاح ، و التنظيم الطلابي الحر بأدوار مهمة تستطيع أن تكون قوة اقتراح وبناء ديمقراطي ، لكن هامش الديمقراطية الممنوح لا يسمح بالاجتهاد أو العمل حتى ضمن الأطر القانونية ، يضاف على أن العمل المدني لهذين التنظيمين – الإرشاد والإصلاح والاتحاد العام الطلابي الحر ، يضل يعاني الأدلجة السياسية ، في المقابل لا يتمتع بالاستقلالية الكاملة في اتخاذ المواقف ، و يتأثر مباشرة بمواقف حركة مجتمع السلم ، الحزب الأم سواء بالنجاحات أو الإخفاقات ،وهو ما يتجلى في الانقسام الذي أصاب حركة مجتمع السلم ، فمعه بدأ سلسلة الانقسامات في التنظيميين ، والأخطر أن جمعية الإرشاد والإصلاح تسير برأسين جناح تقويمي تابع لحركة الدعوة والتغيير -جبهة التغيير الوطني- وجناح آخر تابع لحركة مجتمع السلم .

لا تختلف كثيرا أساسيات الممارسة السياسية لحركة مجتمع السلم، في العمل السياسي المتعارف عليه ، عن باقي الأحزاب السياسية الأخرى إلا من باب الأخلقة السياسية في المضمون الخطابي للحركة مع ملاحظة في النزاهة التسيرية لأن عامل الإدارة يبقى محدد وهي التي تبقى بعيدة في إقامة تحالفات على المستوى المحلي .

لقد انتقلت أدبيات الحركة من هدف إقامة الدولة الإسلامية إلى إصلاح نظام الحكم وأن الهدف هو إقامة المجتمع الإسلامي حسب أبو جرة سلطاني ، لأن إرهاصات العولمة لا تسمح بذلك،وحتى لا تخيف الحركة الإسلامية الجميع.

ربما تحاول الحركة من باب التخمين السياسي أن تبني نموذج حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم بتركيا ، لكنها تبقى بعيدة عن ذلك نظرا لاتساع الفوارق السياسية سواء من حيث ، النخب الحزبية ، أو الإمكانات أو التوجهات والغايات ، وحتى بين النظام السياسي الجزائري والتركي ، وما يحيط به من بيئات سواء مساعدة أو معرقلة .

من الصعب أن تجد نقاط تقاطع بين المدرسة التعددية الليبرالية ، في المقاربات العملية للممارسة السياسية للأحزاب السياسية الإسلامية نظرا لعدم توفر الأرضية والبيئة السياسية الملائمة لذلك.

الملاحق

1. **ملحق خاص بالقانون الأساسي لحركة مجتمع السلم**
2. **ملحق خاص بالقانون الأساسي لجمعية الإرشاد والإصلاح**
3. **ملحق خاص بالقانون الأساسي للاتحاد العام الطلابي الحر**

قائمة المراجع المعتمدة

قائمة المراجع المعتمدة

أ-باللغة العربية:

أولا - الوثائق:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخليـة والجماعـات المحليـة والبيئـة والإصلاح الإداري، **دستور**(23فبراير 1989)
2. . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريـدة الرسـمية للجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية** (ع.09 ، سنة 26، 01 مارس 1989).
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسـية** ، 1996.
4. حركة مجتمع السلم، **القانون الأساسي والنظام الداخلي المصادق عليه في المؤتمر الثالث** (7 و6، 7 أوت 2003).
5. جمعية الإرشاد و الإصلاح ، **القانون الأساسي المعدل في الجمعية العمة الوطنية الخامسـة** (11و12 جوان 2008).
6. الاتحاد العام الطلابي الحر،**لائحة القانون الأساسي**(بدون تاريخ).

ثانيا - الكتب :

7. إبراهيم علي حيدر ، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**(بيروت: مركز دراسات الوحـدة العربية،ط.1،1996)..
8. أبو سراج الذهب فاروق ، **المعالم العشرون** (الجزائر : دار الخلدونية ، ط.1. 2009) .
9. أبو سراج الذهب فاروق ، **النضالية مشروع مواجهة حملات وحروب الإشاعة** (الجزائر :دار الخلدونية ،ط.1، 2001).
10. أبو زكريا يحي ، **الحركة الإسلامية في الجزائر** (بيروت : العارف للمطبوعـات ، ط.1 ، 1993).

11.كرم محمد ،**حماس الجزائر، تاريخ دعوة ومسيرة حركة ومواقف شاهدة** (الجزائر : دار الرسالة ،1995).

12. الأفندي عبد الوهاب (وآخرون)، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي بالعالم العربي**(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2000).

13. آيت مسعودان نور الدين ، **قناعات** (الجزائر: دار الخلدونية، سلسلة 2، ط.1، 2005).

14. الموصللي.أحمد ، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.2 ، 2005) .

15. العباسي محمد ، **السلطة والحركة الإسلامية في الجزائر**(القاهرة: دار المعارف، 1992).

16. الترابي.حسن ، **الحركة الإسلامية في السودان : التطور والكسب والمنهج** (الدار البيضاء:ط.2 ، 1991).

17. الترابي حسن (وآخرون)،**الإسلاميون والمسألة السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2003،1).

18. الغنوشي راشد ،**الحركة الإسلامية ومسألة التغيير** (الجزائر : دار قرطبة ،ط.1. 2003).

19. القرضاوي يوسف ،**أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة** (الجزائر: دار رحاب ، ط.1990،1).

20. المنوفي كمال ، **أصول النظم السياسية المقارنة** ،(الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ط.1 ، 1987) .

21. الشرقاوي.سعاد ، **النظم السياسية في العالم المعاصر**(القاهرة :مركز الدراسات السياسية، 2007).

22. الصاوي صلاح ، **التعددية السياسية في الإسلام** (القاهرة : دار الاعلام الدولي ،ط.1، 1921) .

23. العياشي حميدة ، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص** (الجزائر : دار الحكمة ، 1992).

24. بوضياف محمد ، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر** ،(سطيف : دار المجدد للنشر والتوزيع ، ط.1 ، 2009)

25. بوكراع لياس ، **الجزائر الرعب المقدس،** (لبنان: دار الفرابي، خليل أحمد خليل، ط1، 2003).

26. بركة الحسن ،**أبعاد الأزمة السياسية في الجزائر : المنطلقات ، الانعكاسات ،النتائج** (الجزائر :دار الأمة ،1997).

27. بن عمر إبراهيم ، **محفوظ نحناح رجل الحوار** ،(الجزائر : دار عيسات إيدير ، 1995)

28. جابي عبد الناصر ، **الانتخابات الدولة والمجتمع** (الجزائر : دار القصبة للنشر ، 1998).

29. جاب الله عبد الله ، شرعية العمل السياسي (الجزائر:دار المعرفة ، 2002) .

30. جقمان جورج ، **الديمقراطية في نهاية القرن العشرين ،نحو خارطة فكرية،** في برهان غليون الديمقراطي (دراسات نقدية بيروت : مركز الدراسات الموحدة العربية ، ط.1 ،1994).

31. جعفر هشام وأحمد عبد الله ،"حول التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط،"في حسن ومحمد عابدي الجابري ،**حوار المشرق والمغرب** (القاهرة :مكتبة مديولي،1990).

32. دادي حمو عمر ، الشهيد الرمز، (الجزائر: دار الشهيد للنشر والتوزيع، 1996).

33. هنتنغتون صامويل ، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (** القاهرة : دار سعاد الصباح ، ترجمة عبد الوهاب علوم ،1990).

34. حلاق عبد الله ، **الصحوة الإسلامية مناهج مدارس حركات** ،(بيروت، دار سبيل الرشاد،ط1 ، 1999.

35. حلاق عبد الله ، **الصحوة الإسلامية : مناهج ،مدارس ،حركات** ،في عمراني كربوسة،**الحركة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والاصلاح الوطني** ،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، - 2005 2004).

36. حرز الله قداري ، **حصيلة نشاطات ومبادرات** (الجزائر:الخلدونية ، ج . 2، 2006،2004).

37. حسان موسى ورضوان بن عطاء الله ،الحركة المظلومة في الرد على كتاب التركة المسمومة (الجزائر : دار الخلدونية ،2009).

38. طيفور فاروق ، **مستقبل الحركة الإسلامية في الجزائر** (الجزائر : دار الخلدونية ، 2008

39. يوسف أحمد ، **الشيخ محفوظ نحناح الأزمة والرجل الرشيد**(الجزائر : دار قرطبة ، ب.ن.ش، 2005).

40. مايكل كولتردون ، "أين تقف الحركات الإسلامية اليوم؟"(في أحمد يوسف(محرر)، **مستقبل الإسلام السياسي**(وجهات نظر أمريكية)،(المغرب: المركز الثقافي العربي،ط.1 ، 2001).

41. محمد أحمد عبد العاطي:**الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي** (القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر ،ط.1 ،1995).

42. مناصرة عبد المجيد ، **مستقبل الحركة معالم التغيير ومسالك التطوير** (الجزائر : ب.د.ن ، 2008).

43. مصمودي النذير ، **خطابنا السياسي ، التوجهات والمواقف** (الجزائر : دار الخلدونية ، ط.1 2005).

44. سعيد عوض جابر ، النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق (القاهرة : مكتبة06 أكتوبر 2006).

45. سلطاني أبو جرة ، **مداخلات نواب حركة مجتمع السلم حول برنامج الحكومة 2007** (الجزائر : دار الخلدونية ، 2007).

46. سلطاني أبو جرة ، **جذور الصراع في الجزائر** (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1995).

47. عبد الحليم محمود علي ، **التربية السياسية** (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية،2001).

48. عباسي ابراهيم ، **على مشارف القرن الواحد والعشرين** (الجزائر : ب.د.ن، 1990).

49. عبد النور ناجي ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ،(قالمة : مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2006).

50. عثماني عبد الحميد، **الاتحاد مواقف صنعت الريادة في ذكرى ميلاده العشرين** (الجزائر: بدون دار نشر، 2009).

51. عثماني عبد الحميد: **الاتحاد الفكرة والمسيرة 1989، 2009** (الجزائر: دار الخلدونية ط1، 2009)

52. عنصر العياشي ، **التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق** (عمان : جامعة آل البيت ، 1999) .

53. عنصر العياشي ، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر** ، (الجزائر : دار الأمين للطباعة والنشر ، ط.1 ، 1999).

54. فلاح محمد العربي **سدنة العلمانية في الجزائر**(الجزائر : دار الخلدونية ، 2004) .

55. صديقي العربي ، **البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1، 2007)

56. صالح ماجدة ، "الحركات الأصولية الإسلامية في أوربا،في علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محرران)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، 1999).

57. صفي الدين خربوش محمد ، **الفكر السياسي العربي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ،2009)

58. قيرة إسماعيل ، (وآخرون)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2002).

59. رسلان شرف الدين،**مدخل لدراسة الأحزاب السياسية العربية** (بيروت دار الفارابي،ط.1، 2006).

60. شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقتراحات والأدوات** (الجزائر: ب.د.ن، ط.4، 2004).

61. خلف الله محمد أحمد ، **الصحوة الإسلامية في مصر** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987).

62. توفيق إبراهيم حسنين ، **تحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر** (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ،ط1 ، 2006).

63. ثنيو نورالدين ، "الأحزاب السياسية في الجزائر،" **الديمقراطية داخل الأحزاب في الدول العربية** (بيروت : مركز الدراسات الخليجية ، 2003) .

64. نزار خالد ، **الجيش الجزائري في مواجهة التضليل : محاكمة باريس** ، (بيروت : دار الفرابي ، ترجمة خليل أحمد خليل وألبر فرحات، ط.1 ، 2003).

65. نحناح.محفوظ ، **الجزائر المنشودة** (الجزائر : دار الجمعة للإعلام والنشر والتوزيع ، ط.2 ،1995).

ثالثا - الدوريات :

66. الدان أحمد ، "الإسلاميون والبرلمان" ، **المختار** ، ع 19 ، (ماي – جوان 2007)

67. سلطاني أبو جرة "أولويات حركة مجتمع السلم في المرحلة الراهنة،" **تطوير التنافسية السياسية** (الجزائر، إصدار المجلس السياسي لحمس، ع 4، 2006**).**

68. سعدي كريم بين التعددية الراديكالية والتعددية الليبرالية، **أفاق إستراتجية(** سبتمبر2009 **).**

69. عبد الرزاق مقري ، "واقع الحركة الإسلامية في آخر هذا القرن...ما العمل؟،"**البصيرة** ، ع.1(جانفي1997).

70. رحيل غرايبة ، "الإسلاميون والسلطة،" **المختار**،ع . 17(مارس 2007).

71. نصر محمد عارف ، "إشكالية الطرح السياسي للإسلام ،" **دراسات إسلامية** ، ع.1(أوت 2006).

72. مصطفى بلمهدي ، "حركة مجتمع السلم في الميزان ،" **المختار** ، ع. 24 (مارس 2008).

73. محمد بن المختار، " الإخوان المسلمون والعلاقة مع السلطة ، " **دراسات إسلامية** ، ع.3. (جويلية 2007) .

74. مناصرة عبد المجيد ، "المشاركة السياسية في الحكومة ، "**التنافسية السياسية** ، (الجزائر : إصدارات المجلس السياسي 2006).

75. مناصرة عبدالمجيد ، "المشاركة في الحكومة"، تجربة حركة مجتمع السلم ، الجزائر ، المختار ، العدد 17 (مارس 2007)

76. مناصرة عبد المجيد ، **تطوير التنافسية السياسية للحركة** (الجزائر : إصدارات المجلس السياسي ، العدد 4 ، 2006).

77. نصر الدين بن طيفور، أي استقلالية للجماعات المحلية الجزائرية في ظل مشروعي جوان 1997 لقانوني البلدية والولاية؟" **الإدارة**، ع 11، (2001).

78. حركة مجتمع السلم ، **الشيخ محمد بو سليماني شهيد الدعوة الوطنية الصادقة** ، (الجزائر : الأمانة الوطنية للتربية والتكوين)

79. شلوش محمد ، "الانتخابات التشريعية غيرت معالم الخريطة الحزبية" ، **الحدث العربي والدولي** (ع . 3 ، 2002).

رابعا - الرسائل الجامعية :

80. بوضياف محمد ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري 2014**،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 2010/2009)

81. بن عمير جمال الدين ، **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة** ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 2005 -2006)

82. كربوسة عمراني ،**الحركة الإسلامية في الجزائر –دراسة حالة حركة مجتمع السلم والاصلاح الوطني** (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ،2004-2005).

83. رابح لعروسي ، **السلطة التشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية** ،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،2003-2004)

84. طارق عشور ، **تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري 1997 -2007** ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة) ، 2008-2009 .

85. زوانبية عبد النور ، **التكامل والتداخل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الجزائر 1989 -2004** ،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر) ، أكتوبر 2007

86. ميمون محمد ، **الممارسة الديمقراطية من منظور الأحزاب السياسية في الجزائر ، دراسة ميدانية لعينة من مناضلي حركة مجتمع السلم بولاية الشلف** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم علم الاجتماع 2007-2008)

خامسا – الموسوعات

87. الكيلاني عبد الوهاب "وآخرون " **موسوعة السياسة** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج1 1979).

88. عبد الوهاب الكيالي (وآخرون) ، **موسوعة السياسة** ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج.1 ، جوان 1985) .

سادسا - الأعمال غير المنشورة :

89. برقوق محند ، **مفاهيم سياسية للنظم السياسية المقارنة**،كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر ، (ب .د.ن)

90. مقري عبد الرزاق ، **التحول الديمقراطي في الجزائر ، دراسة ميدانية** (بدون تاريخ، ب،د،ن).

91. بن ميرة بوكريطة، **17 سنة من النضال، رؤية وتصور، ورقة قدمت إلى المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام الطلابي الحر** (نوفمبر 2006).

92. خطاب السيد رئيس الحركة محفوظ نحناح ، **للذكرى العاشرة للتأسيس** (الجزائر : 30 - 05-2001) .

93. الاتحاد العام الطلابي الحر، **مرفق دورة المجلس الوطني الورقة السياسية**(2007).

94. حركة مجتمع السلم، **ما بعد المؤتمر الثالث**، (05 أوت- 31 ديسمبر 2003)،

سابعا- الجرائد:

95. أبو سليماني محمد ، " حول تاريخ الحركة ،" **النبأ** ، ع.(11 جوان 1991).

96. أبو جرة سلطاني ، "في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" ، **النبأ** ، العدد 469 (ديسمبر 2009)

97. منير محمد ، "بين الحركة الإسلامية والحركة الأصولية،" **النبأ**،ع 95، مارس 1993)

98. حميد زعاطشي، ملف الصلح طوي ولسنا تابعين تنظيميا لحركة الإخوان، **جريدة الخبر**، (14 فيفري 2011).

99. فاتح بكلي ، "تصور الإعلام في برنامج حماس" ، **النبأ** ،(العدد 20) .

100. جلال بوعاتي، "خلافات داخل حمس بسبب فوائد المشاركة في الحكومة" **جريد الخبـــر** ع 6244 (23 جانفي 2011).

101. جريدة **النبأ** ، ع.11، 16 جوان 1991.

102. جريدة **أخبار الأسبوع** ، ع (17 ، 28 أفريل 2007).

103. جريدة **أخبار الأسبوع** ، ع.16 (28 /2002/02).

ثامنا – المواقع الالكترونية :

104. فولر غراهام ،"الإسلاميون في العالم العربي : الرقص حول الديمقراطية. (2005/05/25)**www.the Tharwa Project .net**)

105. رياض الصيداوي : الاسلام السياسي العربي في ظل التحولات www.azzaman .com/azzaman/articles/2002/01/23/a88514.htm

106. - محمد بو سليماني ، **وقفات مع الحركة الإسلامية1992)www.hms algeria.net**

ب - باللغة الأجنبية :

A- Livres:

106. Apter David , **Introduction to political analysis** (New Delhi : Prentice-Hall at India Private Limited.1978)

107. Birch Anthony H **, The concepts and Theories of Modern Democracy** (London : Rout ledge,1993).

108. **H**am Christopher and Michael Hill , **The policy process in the modern capitalist state** (New York, London : Harvest Wheat sheaf , second , **1993**).

109. Truman David , **The governmental process** (New York : Alfred A . Knopl ,1951).

110. Latham .E , **The group basis of politics** (Thaca : Cornell University press , **1952**.

111. Self Peter **, Political Theories of modern government ,its rols and reform** (London : George Allen and Unwin , **1985**) .

B- Articles :

112. Addi **H**ouari, "Dynamique et contradiction du system politique algérien", Dans Revue Algérienne des science juridique économique et politique , N°**02,1989**).

113. HAMLADJI ,Noura, "**l'émergence d'une nouvelle élite dans un régime autoritaire: le cas d'un partie islamiste' MSP- Ex-Hamas en Algérie**", Annuaire de l'Afrique de Nord , paris, CNRS édition , **2000-2001**.

الفهرس: